



هذا جزء من اجزاء تيسيل الوصول الى
اصول علم الاصول وفيه مئة وعشرون
الفقه وما يلحقه من الاحكام مستقلة

هذا
تعلیق شریف علیها
الشیخ الامام العالم مرجع الاعلام
محمد الاسلامی کشف الانوار فاضل الانبیا ملافا
المیرزا عبد الله الزنجانی اصلاً والنحیف ساکناً ومفتیاً
مدرسہ تدریس التعلیم علی فراد الشیخ الاعظم
شیخنا المرتضی الامامی قدس سره
هذا ما صدر من قلم الشریف
والمرتب

۸۸ - ۵۵
۱۳۸۵

بازدید شد
۱۳۸۵

۹۸۴۴-ج

کتابخانه مجلس شورای ملی	شماره ثبت کتاب
کتاب تعلیق علی فراد الاصول	۸۶۲۸۲
مؤلف میرزا عبد الله الزنجانی	
موضوع	
شماره قفسه ۱۳۰۵۵	

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۱۵۵

هذا الجزء من اجزاء نهج الوصول الى
اصول الاصول وفيه مسائل عنة
القطع واليقين من الاحكام الشرعية



هذه
تعليفة شريفة علقها
الشيخ الامام العام مرجع الاعلام
محمد الاكبر كصف الايام فاديرة الانبا ملافا
الميرزا عبد الله الرضا في اصلا والتخفي ساكنا ومدا
مدرس تهذيب الزكية على فراد الشخ الأعظم
شيخنا المرتضى الامام في قدس سره
هذا ما صدر من قلم الشريف
والعظيم

٧٤٣

٩٨٤٤ هـ

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب تعلیقه علی فرائد الاصول		
مؤلف میرزا عبد الله الرضا		شماره ثبت کتاب
موضوع		۸۷۲۸۲
شماره قفسه ۱۳۰۵۵		

۸۵ - ۸۴
مجلس شورای ملی

بازدید شد
۱۳۸۵

خطی - فهرست شده
۱۲۱۵۵



الاجزاء
في الكليات
الاولى

الاصول
فيما افاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام على رسول الله كما هو له
وصيه واصحابه اهل بيته واهله واهل بيته واهله
من محكم في مقام العمل اعلم ان المكلف اعني من اجتمع
الوجوب لتوجه كذا بالواقعية اليه اما عالم بما يكلف به من الفعل
او الترك او غير عالم به وعلم ان في اماله طريقا لا يحصل
اولا وجهه اليه في الاول راجع الى الحق ما يلحقه من الحكم العلي
وفي الاول راجع الى الحق عن مكان الطريق ودفعه حتى يتبين
عليه احكام ذي الطريق واقفا يتبين الحق لا يضاري في الزمان
في هذا المقام ما لفظه اعلم ان المكلف اذا التفت الى الحكم شرعي فحصل
له اما ان يكون القطع او الظن انه وظاهره تلبس المكلف بكونه
في حكم الشرعي او قاطعا به او ظاهرا فيريد ان يتبين ان المكلف
ومن لفظه لا يعقلا والمجازم ومن الظن الاحتمال الرجح المقابل
للعوم ولا يخفى ان هذا لا يريد عنوانا بالنسبة لا عنوان المكلف
الاول فان الظان ثالث في عالم الحكم الشرعي يعني تعلقه
بما بل القاطع ايضا في محله وكون الظن طريقا الى الحكم على تفصيل
الذي يحتمل في محله لا يعني عنوانا بل هو الحكم للظن فالاصول
لهذا الظن هو العالم والمجاهل فيبحث عن حالهما مع ان الطريق
قد يكون ما لا يفيد الظن بالواقع اصلا وان كان ناظرا الى الواقع
اذا الملك في نظر الحق الطريق اعني النظر الى الواقع مع ان
الممكن ان يقال ان الحكم الاستصحابي انما هو من حيث كونه الواقع

في تعليقه

خضع ان لم يبق بل هو حكم شرعي في مورد الشك ومع ان الظن
الغير المعبر موصوف الحكم المعبر بالجاهل لعدم كونه طريقا فلا
يكون عنوانا ضابطا للحكمة في مقابل القطع والشك ثم ان جعل
الشك من قضايا المكلف لا يكاد توجه اذا ظاهر من المكلف
الحكم الشرعي الا ان لا بد له لان الظاهر من الالتفات الى
الا ان يرد على الالتفات الى الشك في الحكم حتى يخرج
بهما الغافل اذ مع عدم الالتفات لا يمكن تصور الشك وجودا
وعلا ما هو انما يرى ان ليس الحكم في القاصر عن جميع الاحكام
ففي الواقع لا يخرج من تحت عنوان القاصر عن حكمه ثم ان غير المكلف
اذا لم يكن مكلفا فماذا يرد من قوله واعلم ان المكلف اذا
اراد منه مجرد تحقق الموضوع وهو فلهذا فالظاهر من العتق
اشكال المقام وقد وجه بان المراد من المكلف حقيقة في حقه
شرائط التكليف العامة من البلوغ والعقل والقعدة فكون
احتمال ان غير المكلف هو ايضا كما ترى لان على المكلف
اما معذور وغير مكلف لما عذر معذور كما المقصود فكل من
عليه ثابا التكليف من العتق بل لانه اطلاق له على من ما هو
قابل للخطا ومع ان الغافل غير قابل للخطا حتى يخرج من
ولو ارد منه مجرد من له شائبة التكليف في مقابل اليأس مثلا
وقد قد على الصبي الغير البالغ مع ان المميز منه معقول للحكم
الغرض الا ان في الواقع ان عدم حكم الشرعي الا ان يرد من حكم
الشرعي التكليف الا ان في الظاهر ان الذي عناه هذا
العنوان ضبط المكلف بملاحظة عنوان القطع والظن لما لا

في معنى
في معنى
في معنى
في معنى
في معنى

في معنى
في معنى

الاصول المعنى بالحكم القرين من هذا الشك بمعنى تساوي الاحتمالين كما هو
قصدنا مقابلته العلم والظن كما ترى فيمكن ان الاصل يطلق على كل
قوله بالجاهل الذي لا طريق له وهذا هو المورد في الاطلاق على الاصول
الحقيقية ايضا فلهذا لان موضوع عدم العلم الشرعي بل الاصول الشرعية
موضوعها ذلك والدليل بطلان على كل حكم شرعي بالجاهل الذي لا طريق
للمكلف ما يتكف حكم به او لغيره كان ينظر الجدل في مثل العلم والعلم
ان كان يطلق الدليل ايضا باق على حكمه في مقابل ما قام عليه
وليس عنده ما لماره ولست بهما الشك من هذه الاصول والقواعد
بالعلمية من جهة تكفلها بالعمل فيها هو حال عن الدليل في
ان ذلك في مقابل الاصول الموضوعية وتبنيها بالقواعد
الشرعية لكثرة سريانها ودورها في ابواب المفقه من و
ان يخفى ما يردون بانهم لا وجد ظاهرا لخصم القواعد
في موارد الجدل بالاعتبار المذكورة الارجاع لبعض الاصول
المقررة في مقام الشك الى هذا الوجه من الفن من حيث عدم
دوره في اغلب الابواب كما صالة الظاهر في الشبهة الحكمية
او من حيث اختصاصها بالشبهة الموضوعية ثم ان ما انما
في مقام الخصم وجانه على سبيل النفي والاثبات من ضبط
الاصول غير ظاهر ولا مطابق لما اخذنا على ما سلك في
محل توضيح على وجه الاشارة ان قوله ان ما يلاحظ في الجاهل
الان

الاصول المعنى للحكم القرين من هذا الشك بمعنى تساوي الاحتمالين كما هو
قصدنا مقابلته العلم والظن كما ترى فيمكن ان الاصل يطلق على كل
قوله بالجاهل الذي لا طريق له وهذا هو المورد في الاطلاق على الاصول
الحقيقية ايضا فلهذا لان موضوع عدم العلم الشرعي بل الاصول الشرعية
موضوعها ذلك والدليل بطلان على كل حكم شرعي بالجاهل الذي لا طريق
للمكلف ما يتكف حكم به او لغيره كان ينظر الجدل في مثل العلم والعلم
ان كان يطلق الدليل ايضا باق على حكمه في مقابل ما قام عليه
وليس عنده ما لماره ولست بهما الشك من هذه الاصول والقواعد
بالعلمية من جهة تكفلها بالعمل فيها هو حال عن الدليل في
ان ذلك في مقابل الاصول الموضوعية وتبنيها بالقواعد
الشرعية لكثرة سريانها ودورها في ابواب المفقه من و
ان يخفى ما يردون بانهم لا وجد ظاهرا لخصم القواعد
في موارد الجدل بالاعتبار المذكورة الارجاع لبعض الاصول
المقررة في مقام الشك الى هذا الوجه من الفن من حيث عدم
دوره في اغلب الابواب كما صالة الظاهر في الشبهة الحكمية
او من حيث اختصاصها بالشبهة الموضوعية ثم ان ما انما
في مقام الخصم وجانه على سبيل النفي والاثبات من ضبط
الاصول غير ظاهر ولا مطابق لما اخذنا على ما سلك في
محل توضيح على وجه الاشارة ان قوله ان ما يلاحظ في الجاهل
الان

في معنى
في معنى

الاصول المعنى بالحكم القرين من هذا الشك بمعنى تساوي الاحتمالين كما هو
قصدنا مقابلته العلم والظن كما ترى فيمكن ان الاصل يطلق على كل
قوله بالجاهل الذي لا طريق له وهذا هو المورد في الاطلاق على الاصول
الحقيقية ايضا فلهذا لان موضوع عدم العلم الشرعي بل الاصول الشرعية
موضوعها ذلك والدليل بطلان على كل حكم شرعي بالجاهل الذي لا طريق
للمكلف ما يتكف حكم به او لغيره كان ينظر الجدل في مثل العلم والعلم
ان كان يطلق الدليل ايضا باق على حكمه في مقابل ما قام عليه
وليس عنده ما لماره ولست بهما الشك من هذه الاصول والقواعد
بالعلمية من جهة تكفلها بالعمل فيها هو حال عن الدليل في
ان ذلك في مقابل الاصول الموضوعية وتبنيها بالقواعد
الشرعية لكثرة سريانها ودورها في ابواب المفقه من و
ان يخفى ما يردون بانهم لا وجد ظاهرا لخصم القواعد
في موارد الجدل بالاعتبار المذكورة الارجاع لبعض الاصول
المقررة في مقام الشك الى هذا الوجه من الفن من حيث عدم
دوره في اغلب الابواب كما صالة الظاهر في الشبهة الحكمية
او من حيث اختصاصها بالشبهة الموضوعية ثم ان ما انما
في مقام الخصم وجانه على سبيل النفي والاثبات من ضبط
الاصول غير ظاهر ولا مطابق لما اخذنا على ما سلك في
محل توضيح على وجه الاشارة ان قوله ان ما يلاحظ في الجاهل
الان

في معنى
في معنى
في معنى
في معنى
في معنى

في معنى
في معنى

الحق
في
الحوادث

على البراءة ولا يضر لا يفتي في العمل بالاحتياط قبل الفحص مع
امكانه وان كان التكليف الذي يوجب الفحص في الحقيقة
مما يوجب الاصول ان يقال ان ما كان الشك فيه في حقيقة
في الاحوال بعد اليقين به في السابق فتوجب الاستحباب
وما كان الشك فيه بين المحدودين من الالزامين مما لا يمكن
فيه الاحتياط فتوجب التحريم وما كان الشك فيه بعد ثبوت
التكليف بالالزام مما يمكن فيه الاحتياط فتوجب الاحتياط
ما كان الشك فيه في اصل الالزام فتوجب البراءة ويحتمل
توضيح ذلك عند ذكر اصاله البراءة واصل التحريم واصل
الاحتياط واصل الاستحباب في اجزاء هذا الكتاب كله في
محله انما يتم والاطلاع في هذا الخبر انما هو في القطع وما كان
الاحكام عقلا ونقلا فتقول ان القطع بحكمه يكون
انما هو بانكشاف ما هو هو للقاطع بمعنى اعتقاد القاطع جزمه
بحكم هو امره انما هو واقع وحصوله ما هو من دون جهالة
خلقه وبقيته فمما يرتب على المقتطوع لولا القطع ثابته
ضروته ان عين كونه مكشفا فليس للقاطع دخل في ذلك
امشاق المقتطوع وهذا معنى كون القطع طريقا بنفسيه
دون حاجته الى جعل السرايا لا للجعل فانه يرجع الى جعل
الشيء شيئا مع ان شئيه الشيء من ضروري شئيه ثم
معنى العمل بالقطع هو الحركة على وفقه ولحق الحكم المذكور

به من حيث كونه كما شفاكم برب ويات الشيء عليه ليس
حصوله وتحققه لا الاخذ به من حيث كونه مقطوعا
بالقطع كما هو واقع اوله ليس الفرض فيما يرتب على المقتطوع من
حيث كونه مكشفا بالقطع وح معنى وجوب العمل به ان
على الحركة على وفق القطع نفس تحقق المقتطوع وحصوله كما
اقضاء له الداعي الى ترتيب الاثر الشرعي والعقلي عليه
اذا قطع بوجوبه حتى او حرمه فلا يعنى كونهما حكما فعليا
للقاطع كما في الداعي الى الفعل الاول ولا ترك الثاني ما ترك
الاول وفعل الثاني من الذم المرجح لا لتحقيق الواقعة من
المولى على نحو الامر به وبمنه وان شئت قلت ان المقتطوع
على وفق القطع علم معدوم في الابد لك فتوجب العمل به
وهذا الوجوب انما هو محض من العقل ومن هذا كله يتبين
معنى وجوب العمل بالقطع وانما هو يرتب بنفسه الى الواقع وان
طريقه ليس بجعل جاعل ومنه انما افادة الرسالة في المقام
يقوله اما القطع لا اشكال في العمل به مادام موجودا لانه
طريق بنفسه الى الواقع وليست طريقته ببله لجعل الشك
ونفيا اشياء اخرى كما هو وجوب العمل بالقطع مادام موجودا
بمعنى الاخذ بالمقتطوع الذي هو حكم الفعل فليس بجعل الاشياء
عند العمل العلم في الجملة ولا العمل بالطريق بدلا له اذ على
طريقه الاعتدال من جعل طريقته غير العلم فالمقصود افا
ان وجوب العمل بالقطع انما يشأ من كونه طريقا بنفسه الى

بمعنى شئيه ان
اي عدم مقتطوعه
في قوله
ما لا

يجعل

الحق
في
الحوادث

الى الواقع وقد عرفت ما ذكرنا وجه ذلك وان الحركة على وفق
المقتطوع من تحقق الشيء المقتطوع وحصوله بالقطع لكونه
واجبا لثبوت ما لا يحقق تحقيقه فتبين ما هو الحكم المقتطوع
من العقل والترك معلول طريقته القطع بنفسه الاصول
ومن المعلوم ضرورة ان الكشفا ما هو من ضروري عقله به
عند القاطع فمما يرتب من هذا يعلم وجه ما افاده قد عرفت
طريقه القطع ليست ببله لجعل اياها ثابته فمما عرفت ان
ذلك معنى تحقق المقتطوع بالقطع وانكشافه به وحصوله
ما هو هو من واقع ما نفيا فلقضاء الفرض بان ليس
ما يقبل الوضع لا يكون قابلا للرفع فلا يتأثر به الشك
بنفي ما كان تقررا ونفيا واقعا مع ان الرفع عن اتباع القطع
في حق القاطع موجب للثبات فذكره شئنا الحق في ما
اذا لم يرض كونه طريقا الى متعلقه فيرتب عليه الحكم متعلقه
ولا يجوز للشك ان يمتنع عن العمل به لانه مستلزم للشك
فانما اذا قطع بكون ما مع لولا فلا يجوز للشك ان يحكم به
فما استمد وعدم وجوب الاحتياط عنه لان المفروض ان حكمه
القطع يحصل له صغري وكبرى اعني قوله هذا بول وكل بول
يجب الاحتياط عنه في حكمه انما هو بانه لا وجه الاحتياط عنه
مما قصده انما هو في نفسه انما هو في نفسه انما هو في نفسه
القطع بخلاف الحكم بالعلوم وموجبا العقلية في حق العقل
والحكم بعد فيه لكن الظاهر من كلامه بانه الحكم عليه

بل قد يقال انما هو كما سيجي في الفن القياسي انما هو على النظر بعد الاند
من باب الحكمة ان ذلك انما يتم لولم يفرض في العمل بالقطع في مورد او
في حق احد مفسدة مراعاة اهم من ادراك مصلحة الفعل والافتن
الشيء عن العمل بالقطع فلا يتحقق لنا في الوجوب للقطع وقد وجب
المراد من لنا قضاء ما هو في نظر القاطع فان الواقع من كونه
في نظره باعتقاده فكيف يعقل بغيره وهو انما هو كما قرأنا وليس
المقصود من مكان الشيء ان اتباع القطع الا بالطريق التي كما افاده
في امكان الشيء عن النظر القياسي نعم بعد فرض ان تعلق القطع بحكم
بحكم العقل كما جزمنا على هذا العلم انما يكون الشيء بحكمه ما كان
الحكم عند القاطع لم يكن محال للترتيب بكونه ضرورة فمما عرفت
الشيء في بؤته بنفسه لا يجمع مع اذعانه بعد ذلك الشيء لانه فرض
احتمال التيقن فلا يخفى عن القطع لكونه في الحقيقة راجع الى
ان وجوب اتباع القطع عقلا ما هو على نحو التجرد لا على نحو
ذلك لانه حصول المقتطوع بانكشافه بالقطع ويحتمل من ذلك
فتبين من هذا كله ان المراد من حيث القطع عند القاطع هو
مما لا يتحقق بارتباطه الى الحصول الامن من مخاطر المولود على
لا يعتد الا بالاحتياط به ولو خالف الواقع في علمه لكان قاطعا
عليه في كلامهم كاطلاقه على الطريق والا ما افاده بهذا المعنى
مفادها ووجوبه ولم يطلوا على الاصول وان كان يتحقق بها
بالمعنى ما لانها ليس من الداعي الى شئ وما لانها ليس من

والله
ما نرى في
القطع
على طريق
هذا العلم

وان كان يتحقق في مورد حكم وتفصيله هو كونه المحل في الحكم
فخرج على طريقه القطع وكونه طريقا بنفسه اطلاق الحجج على
اخره فانه بعد ذكر ما قلناه عنه من وجوب العمل بالقطع وكونه
طريقا بنفسه لا يجعل الشك في ان هذا العلم ان اطلاق الحجج
عليه ليس كاطلاق الحجج على الامارات المتغيرة شرعا لان الحجج
عن الوسط الذي به يتحقق على ثبوت الاكبر للاصغر ويصير واسطة
للقطع بثبوتها كالتحليلات تحدث في العالم فنقولنا ان الحجج
او البينات حجرات او قوى للمقدمات ولا بد من كون هذه الامور واسطة
لربنا احكام متعلقاتها في هذا مضمون الحجج وكل مضمون
الحجج هو الاجتناب عنه الا ان اطلاق القطع في هذه الامور
ان هذا معلوم الحجج وكما هو معلوم في حكمه لان احكام الحجج انما
تثبت للحجج لا لما على ان الحجج اصل ان تكون القطع حجج غير مقبولة
لان الحجج ما يوجب بالاطلاق فلا يقال ان القطع اشرف من
ما افاده ان اطلاق الاصولين على الفروض والامارات الحجج
قولهم الفرضية انما هو معنى الوسط في اثبات احكام متعلقاتها
اطلاقها على القطع مستلزم من عدم اذ لا معنى لوقوع وسط الاثبات
متعلقها بما عرفنا من طريق نفسه فيكون ما يلحقه من الحكم ثابتا
بنفسه بوثوقه وجوده اعلم فيفسر وجوده التكوين في هذه حصوله
بثبوت الارزاق بنفسه وجوده الملزوم فلا يعمل بالوسط فلو كان
محمولا لما قطع كما اذا كان وجوب الاجتناب عن حكم مقطوع الحجج
يجعله وسطا وهذا مراد من قوله لان احكام الحجج بخلاف ذلك
القطع فانه اذا قام على حجج ما عدا ما عدا لم يثبت وجوب الاجتناب عن

على ثبوت الاكبر للاصغر وكونه واسطة للقطع بثبوتها ولعل هذا
وكيف ما كان فما ذكره في تاليف الصغرى والذكرى وجعله الطريق
قدما قس فيرفان وجوب الاجتناب ليس محمولا على مضمون الحجج
والا لكان الظن موضوعا فالاحكام الشرعية ثابتة لموضوعها الواجب
وله ثبت بالقطع بما عدا ذلك لما اعتبره ناظر الى الواقع من اطلاق
متمثلة الواقع فلو سيطر الظن ليس الا من حيث نشأ في الواقع من
حيث جعله طريقا لا توسطه ليس على حقيقة فان ثبت احكام الحجج
للمابع المظنون بحججته بعد جعل الشك في الطريق بنفسه بله الواقع
واضطرابه المكشوف لنا بالجعل في التوسيط ليس الا توسط
القطع في قوله هذا معلوم بحججته في اطلاق قطع حجج ما عدا هذا
كما ترى مغالطة يرجع الى ان اعتبارنا في الظن مفاد الحكم ظاهره بيقين
احكام متعلقة في نفس الامر لوقوع الفرض في محل الشك ثم ان
لا يحصل الا لا بثبوت احكام متعلق الظن ظاهره لوسطه الفرض بيقين
احكام الحجج لما هو في نفسه انما هو بوجوبه بطلانه دليل اعتبار ان
ان هذا الفرض لا يعدم لعقل الوسيط لقطع في المقطوع دون الظن
انما هو في اثباته على القطع حكما او موضوعا واما بالنسبة الى
اثباته فيحتاج الى التوسيط لان الفرض وان ثبوتها انما هو على
الملازمة فاذا قطع وجوب شيء فوجوب عقده لا يثبت الا
فيكون هذا واجبا على كل واحد يجب عقده كما انه يثبت بالنسبة
الى ما يثبت وجوبه بالظن وهذا واجبا وان كان ما يثبت وجوبه
بالظن ليس بظن غير مطوية فيكون هذا الظن وجوبه واجبا على كل واحد

عن هذا المضمون الحجج صرفة ان لم يكن محمولا عليها بل على نفس الحجج
يجعل عليها دليل اعتبارا والظن فلا بد من جعل وسطا فالظن حجج
الوسط حقيقة اذ به يتحقق على ثبوت وجوب الاجتناب عن المانع
الحجج فيبر يعلم ثبوت وجوب الاجتناب بل هذا المانع وقد عرفنا
ان هذا المعنى لا يتحقق بالنسبة الى القطع غاية ما هنا ان اطلاق
ما معلوم به في نظر القاطع لم يحصل الاكتشاف وهذا معنى ما
من ان كون القطع حجج غير معقول كالقبيح عنه ما ذكر في التعليل
ووجوب اقل ان قوله فلا يقال على نفس القطع اثباته الا انه دورى
او على كل لكن قد عرفنا من بياننا واستعرف ان ما ذكره في
بين القطع والظن في اطلاق الحجج عليه ليس متفعا على طريقه
بنفسه والظن بالجعل بل على طريقه القطع ولو قيل يكون ما عدا
ثم ينكر عليه في اطلاق الحجج على الوسط عند اهل البين الذين
اصل لهذا الاصطلاح فضلا عن الاصوليين ولا معنى للدليل
يطلق على هذا المعنى في الاصطلاح وقد عرفنا ان معنى القاطع
للعدله كما عليه العرف العام فنقولهم الطريقية تعني انما هي في
له وعليه من الاثار وقد اطلقها على المعنى بوجه في عنوان
الجزء حيث ذكر الكلام في ان قطع هذا اهل هو حجج عليه من
وان كان في الفروض في علم السمع ويمكن ان يقال ان
تنبه من اصطلاح اهل الميزان حيث يطلقونها على القول
في القضايا حيث يطلقونها على الحجج في مقابل المعرفة قالوا
الحجج حجة اذ به يتحقق على الحكم والاحتجاج هذا انما هو لوسط

معنى
القطع
ان
المعنى
هذا

واجب كذلك لكن الذي يظهر من العبارة انه ليس بمبدء الاطلاق في
المقام حتى يثبت بان اكتشاف المقطوع بالقطع لا يوجب
انما ان بنفسه بوثوقه من دون توسطه مطلقا بخلاف الظن مع
الكلام في اثبات ما يثبت بثبوتها مطلقا ثم ان ما ذكره انما كان
في القطع الطريقية بمعنى اكتشاف مقطوعه به وهو متعلقه كما كان
او موضوعا بالنسبة الى الشك وحكمه والكلام في حجيته واعتباره
قد سبق واما الكلام فيه اذا كان ما حوزا في حكم اخر غير ما كان
القطع كما شاعره ان يؤخذ موضوعا او جزءا او قد يكون
اقسام وفي الرواية انه ثبت عليه بقوله واما بالنسبة الى حكم
اخر فيجوز ان يكون القطع ما حوزا في موضوعه فيكون اشعي
المعلوم بوصفه بكونه معلوما حكما فالعلم يكون وسطا لثبوت
ذلك الحكم لمختلف ما ذكره قوله واما بالنسبة الى حكم اخر
منه غير ما كان القطع كما شاعره وطريقا اليه وفي ذلك
عبارة الى ان احتمال اخذ القطع الذي هو طريق الى متعلقه
عنه يكون سواء كان حكما او موضوعا في حكم بالنسبة الى هذا
لانما اذا فرض وجوب الصلوة وقالا لاجل ما فيها من الصلوة
الملازمة لطلبها واما انكشف ذلك الوجوب بحصوله عند
القاطع بالقطع به لا مجال للظن كون القطع الذي هو طريق
اليه كما شاعره ان يؤخذ في هذا الحكم الشخصي ان يكون
ما يثبت بثبوتها بطلانه بالقطع بثبوتها كقوله انما
بثبوتها المكشوف بالقطع لا يعقل بثبوتها بثبوت هذا

القطع
12

المتكف للموضوع وكذا بالنسبة للموضوع ثبت له في نفسه مع انه من
لغير كون الموضوع المتكف تمام موضوع حكمه فان قال قائل ان
ان يكون هناك مصلحة لمصلحة الحكم الواقعي ومصلحة لمصلحة
ترك الحكم المقطوع ويكون الحكم الواقعي في نفسه حراما والحكم المقطوع الواقعي
المقطوع المحرم انما يقع بان يكون له دخل في الموضوع مع قلنا
حكم المحمول على المقطوع هو المترتب على الشيء والمقطع به حصوله
ولا نقول لكونه محمولاً على المقطوع بدخل الرضا لان المحمول على
المقطوع بدخله على المحمول عليه بنفسه والا كان من اثر الشيء حصوله
لرصف حصوله وان اريد من المحمول على المقطوع غير المترتب عليه
لحلوه بعد عبارة في نفسه واما بالنسبة الى الحكم اخرى لعل في نفسه
مصلحة اخرى ما يفهم ذلك فيكون وصف المقطوع هو الموضوع
لحكمه اذ غير ذلك الحكم فيقال ان المراد من اخذ المقطوع في مقتضى
الرصف كعجز او صفة المكلف عنهما وبحض الموضوع ويطول ان
حكم المحمول على الغير ذلك الشيء من حيث حصوله وتحققه لا يكون روي
صرفه ان القطع المحقق للشيء لا يكون صفة بل من حصول الشيء
لا يكون عنوان الحكم فيكون عنوان الحكم اخرج مع فرض كون العنصر
الواقعي ما فيه مصلحة بل من حيث يعقل ففهم المقطوع بعد ان لم يكن
وصفاً بل اذ على تحقق الشيء الذي هو عنوانه الاول بعد ان كان
محمولاً بالقطع به كما لا يخفى نعم قد يقال انه لو كان المقصود من
موضوع هذا القطع الظرفي وحكمه اذ ان يكون تمام الموضوع

الموضوع

القطع به من حيث يحصل شخصاً خاصاً حكم الشيء على العبد بل هو
الاخر في الحكم الشرعي اذا علم به من الطرق الاختصاصية المبرورة لا من
فصل الرطل ويجوز ان القطع الحاصل من هذه وان وجب على القاطع
وعمل نفسه الا انه لا يجوز للغير تقليده وذلك في الحكم الحاصل
الفاخر او عياله اما من الطرق الاختصاصية المتعارفة فانه لا يجوز
للغير العمل بها والحكم الشرعي على الحكم الوجوبية في حق العدل
المعلوم من الحسن لا من الحسن الى العبد ذلك اشتهر قوله في بعض
النكاح في المكلف من حيث هو غير ان القطع الماخوذ في
قد اخذ من حيث كونه عن مطلق ما هو كلف فلا نكاح في خطبة
في ترتيب حكمه عليه كان الاثر له من حيث نكاحه في بعض حصوله
او كان الاثر له من حيث نكاحه في القطع وكونه وصفاً معنوياً
للمتكف فلا نكاح في القطع له دخل من حيث لا نكاح في العلم ان
من حيث لا نكاح في الخاص فالقوله واضح وعمل كل تقدير في
اما بالنسبة الى النفس متعلقة في هذا الفرض ما هو في
بالنسبة الى الحكم المترتب على هذا المطلق فاما الماخوذ على وجه
لحمية او العينية واذا فرض اخذه تمام الموضوع فلا مزاج
الا انه قد يتأمل من حيث اخذ الطريق الذي هو له الوصول الى
المقطوع كحصوله بالحس موضوعاً محتملاً كونه وصفاً متعلقاً
الموضوع هو المقطوع وهو ما بين كون الحكم للشيء باعتبار
الوصول اليه بالقطع فما يفرض انه واقع لا يفرض وصفاً

ان يكون المحرم حراماً ومقطوعاً لغيره انما وان لم يكن حراماً واقعاً
للقطع الماخوذ به وانما لو جاز التحصيل للموضوع لكن يقع النظر
في شيء وهو محقق في المعنى في نظر القاطع بحيث يكون عنوان الحكم
فانه بعد القطع محرمه مانع لا نقول لخطا حرقه ان الاذعان
ثبت لا يجمع مع احتمال اخلاصه فضلاً عن تحققه والاتفاق على
لا يحد في الواقع شخصية فلا يكون موضوعاً للمحكم وحالاً
للمكلف على الفعل بائناً بالواقع كلفه بل كما لم يترك المحمول
على الشيء يتحقق حصوله بهذا الحكم اي قال في القطع طريقاً وصفاً
ثم الماخوذ في الموضوع يخلف يتكرر باختلاف الاختلاف اعتباراً
فلا بد من بانه واقفاً في حق في هذا المقام بقوله وحكمه في
في اعتبار من مطاوعه وجره خاص دليل في ذلك الحكم انما يتبين
العلم في موضوعه فقد يدل على ثبوت الشيء بشرط العلم به بمعنى
للمكلف من غير ضرورة لانكشافاً في حكم العقل من حيث
ما قطع العبد بكونه مطلوباً للملازمة وفتح ما يقطع بكونه مخوضاً
فان مدخلية القطع بالمطلوبة والمخوضية في صيرورة العقل
حسناً وفتحاً عند العقل لا يخفى بعض فوله وكما في حكم شرع
بحر ما علم انه حراماً بغيره بانه على ان الحرة والنجاسة
انما ترضان من ردها بشرط العلم لا يفتى الامر كما هو قول
بعض وقد يدل دليل في ذلك الحكم على ثبوت الشيء بشرط حصول

القطعة

في معرض العدم معترف في حكمه في مورد واحد وقد اوجبه ان المقطوع
من طريق القطع مع فرض دخل له في الموضوع من حيث لا نكاح
حكمه من حيث لا نكاح او نكاحاً لكن يخفى انكشافاً في القطع
فلا نكاح في المقطوع به مدخلية لان الوصول به من حيث لا نكاح
له دخل كما هو ظاهر القضية فالحكم للمتكف في صفة انكشاف
نعم دخل في الموضوع ليس له احد سائر الاوصاف القائمة في
ثم ان في مثله لا اخذ في الموضوع حكم العقل بحسب ايمان
الاخر اشار الى ان القطع في الاحكام العقلية حاله كما له في
الاحكام الشرعية من كونه طريقاً محضاً او مكان دخله في الموضوع
كشفاً وما أشبهه على ما هو نفس كلامه من كون حسن الايمان وحسن
العقل محمولاً على القطع بكونه مطلوباً للملازمة انما ليس من انما
لفرض المظنونة الواقعية فالاطاعة في حكمه تابع للقطع بما في قوله
ان لا اشكال في ترتيبها وتحققها مع غير العلم من الطرق العينية
بل من حيث مع الجهل اليه اذا لم يكن موجباً للعقد او يجوز للمو
على الاحكام الغير المعلومة من كونه العنصر بل بعد التحصيل بغيره
لنظر الا انه يتدفع الاول بانه ينبغي على قيام الاماواة والظن
نظام العلم الماخوذ موضوعاً على سبيل الكشف والحاصل ان العلم
الماخوذ في حكم العقل اعم من العلم والعلم والاشياء في ان
الاطاعة في انما هو من الدليل المسمى بالعقبي وهو الاطاعة والا
فلا بد من رجوعه الى اطاعة المعاد ولو اوجلا ولا يحظر له من

احتياؤه منكم ثم ما ذكره من المثال في الاحكام الشرعية فكلم
بحته ما علم انه غير او جاست على ما هو في بعض النسخ
يكون مثالا للماجل القطع تام الموضوع بان يكون الحكم محمولا
على المانع المقطوع كونه محمولا ولو لم يكن في الواقع او جسته
وقته فالواقع المقطوع حكمه لا يمتنع ولا مقطوعه بل
ومثله في هذا البعض يوزن بعدم ظفره بمثل يكون محمولا
او عند المنور قوله وقد يدل دليل في الحكم على ثبوت شيء
حصوله في الوجود اذ احوال القطع في الموضوع موهبة صفة
خاصة قائمة لمحلها بغيره عن جهة الكثرة فلا حجة في ان
كيفية الموضوع كسائر الالفاظ في محلها وخلق في موضوع من
الاحكام واليه يرجع ما ذكره من اعتباره في حصوله من
خاص او تحقق خاص فان له كونه صفة يمتنع على غيره عن جهة
كثرة العلم وعلى تقديره في اعتبار من جهة كونه قد يكون من جهة
كونه تام الموضوع او كونه جزئية وقوله ثم ان ما ذكره من الاشياء
بالنسبة الى القاطع لكن قوله اذا علم به من الطرق الاصلية ان
مثالا بالنسبة الى ما علم به والافان بالنسبة الى ما ظن به راجع الى
الظن وقد يناقش في كون العلم وجوب للاخذ بقول العالم الموضوع
بالا وهو من حيث الطريقة في العلم وجوب للاخذ بقول العالم
تقليد يرجع الى كون قول العالم طريقا له من جهة وجوب تصديق
فيما اخبر به من العلم بالاحكام الواقعية لكونها ثابتة في العلم
نعم مقتضى الاجماع والضرورة عدم الاجمال في امثال الاحكام

فقد

بعبارة قول العبد اذا كان قوله مستندا الى الالفاظ والحق في كشف
بالايات من جهة خبره في الفقه فيكون من غير الطريق الشرعية
واين هذا من دلائل الدلائل على اعتبار موضوع الحكم انما
ان يكون على وجه خاص وفيما مثال الشهادة في حق من يعقوب
الكلام وكيف كان لا جدوى في التمسك في المثال بعد موضوع
ثم بقي الكلام في الفرق بين هذا القطع الماخوذ في الموضوع وبين
ما كان طريقا محضا من قول القائل انما هو الحق في الماخوذ
موضوعا فالعلم يكون وسطا للثبوت في الحكم بغيره كما اذا ثبت
الشيء بحجة على الحكم المحل كونه محمولا على نفس الحكم في
عرف ما ذكره من اعتبار ما العلم من القطع انما هو من حيث
في موضوع الحكم واقعا في الحكم كسائر الالفاظ في الموضوع
اطلا والحق عليه على حد ما ذكره من كونه بالنسبة الى الامارات
والطرق وقد عرفت ما اشترطه في الالفاظ ان كونه وسطا
هو تحقق عندها في ان هذا مظهر في جهة وكل فذلك في جهة
بجملتها على كونه محمولا واقعا في جهة على الحكم المحل وقفا
مدلا في ما دل على ثبوتها عليه ولا كيف يكون وسطا لما يمكن محمولا
عليه وقا للعلم ان ما كان من طريقا لا يفيق من خصوصية
من حيث القاطع والقطع به وبسبب القطع وانما هو
كونه طريقا لا تعلقه في جهة على الحكم بغيره ولا في جهة
ان يمتنع عن العمل به لانه يستلزم التمسك في المثال انما هو

في موضوع
في الموضوع
في الموضوع

يكون ماخوذا في الموضوع بالعلم وحكمه انما يمتنع في اعتباره على
على وجه خاص دليل ذلك الحكم الثاني بتلك في هذا العلم في موضوعه
اشي قوله اذا لم يمتنع في حاصله جهة في معنى طريقته
بنفسه انما اذا قام على حكم او على موضوع ذي اثر في الحكم كان ما
يترتب عليه ثابتا بنفسه فيكون معلوما فلا يعقل خلافه
القطع فيما علم به من جهة كونه حتى يتحقق الفرق بين خصوصية
مخلا في الماخوذ في الموضوع فان ما يترتب على المقطوع من حيث
مقطوع يمتنع اخذه من هنا يظهر في اخره بين الطرفين
فان مقتضاه الاجزاء ومقتضى الاعادة في الاعتبار لا ان
ذلك من لوازم موضوعية بخلاف الطريقية فانها يدور ان
الواقع فلو علم القاطع بالتحالف لم يزل التحلف لعدم مقتضاه
لعدم الاشارة بالتحالف الواقعي في الالفاظ فيجب الامر به في
الاجزاء كما ذهب اليه في قولنا في طريقته جعله ولو ورد في
الشرع ما يوجب كان الاجزاء ومقتضى الاعادة مبنيا على الاول
وبما حصل وجوب الاعادة والقضاء في صورة العلم بخطا القطع
انما هو من جهة عدم حصول الاشارة الى الواقع وعدم مقتضاه
القاطع بعد العلم بالخطا وهذا هو الذي يترتب عليه الوجه في
الاشياء المتكفلة لكان هو الواقع بمعنى عدم حصول
كان على واقعه مطلقا بامره فعدم مقتضاه ليس من لوازم
كونه محمولا ولا من لوازم كونه محمولا بالحق في وجه ذلك
لو ورد من انما ما يدل على عدم القضاء في الاعادة فلا

ليس من لوازم كونه محمولا شرعا وانما هو كونه في موضوع
مصلحة في الايمان بما يتخلل مقطوعا على حاله في الالفاظ واقعا
ما يتبادر في الواقع اذا كشف الشرع عن تلك فامر بالالفاظ
ارشاد الى ذلك لا تدارك منه لمصلحة الواقع يجعله والا لا يلزم
وله توقف على ورود ما يبعد الاجزاء ومقتضى الاعادة وليس
ذلك من قبل العلم عن ما بعد الواقع حتى يكون من التناقض
ونفرض الغرض للوجوب القطع في العلم في العلم في صورة
عدم علم القاطع بالخلاف الا انه ليس الواقع مثلا وانما كالتق
ان كان القاطع معذورا في اصله في كونه الواقع به في الجهل في جهة
ان لا يتحمل الخلاف في كونه حقيقة قطعية فلا حجج للخطا في العقائد
من ذلك كعلمه الاجزاء وعلمه من ثمة الطريقية والموضوعية
وان اخيرا الما تدرى بالقطع به في صورة العلم بالخلاف في عقل
وما ورد من الاجزاء كما شفع في وجوبه مصلحة في الالفاظ
الواقع فيما ذكره الواقع فهو مقتضاه وان ذلك لا يرجع
الى العلم القطع عن عدم مقتضاه الواقع وهذا اليه فربما
بين القطع في مرجع المسئلة صوابه وموانه في العلم
تقوم الامارة والاصول العلمية مقامها في جهل في العلم
وقد افادته في الحق بقرينة من خواص الفقه الذي هو
في الواقع قائم الا في اوقات وجبها لاصول العلم وقام
العمل بخلاف الماخوذ في الحكم على وجه الموضوع فانما

القطع
في الموضوع
في الموضوع

في الموضوع
في الموضوع

[illegible]

حتى يصيد جعل الشرط في ترتيبه وقد لوحده بان اطلق قوله ان
الجعل الشرطي مفادته قريب الاثر على مسمى الطريق ومطلعا كان
الاثر اثر الجصول ويحققه بالقطع الطريق او يكون مكتفا
بالقطع الموضوع حيث لا اعتبار له وخالفه ليس للكتفان
معنى اعتبارا لظن ان في تخييره ما يلزم عليه قوله ان الشرط هو
اذا افترض ان القطع في الثاني انهم ما خذ من جهة كسر العالم
فهو حان للواقع ويشكل بان ما ذكر من جهة من كون الطريق
حاكيا محضا يرجع الى ان كون الاثر للقطوع فهو ملحوظ بنفسه
وجعل الشرط لا يعيد ملاحظته من جهة بل لا يعيد ان يكون فوري
الواقع الا المتكفلا لاجماع لها حتى يكون مفادا لجعل الشرط
ويدفع بان مرجع الجعل العمل الجاهل بالظرف حيث لا علم بالواقع
فيما هو اثر له كان من ثم تحقيقه وحصوله ومن اثر انكشافه كونه
القطوع والحاصل ان موضوع الطريق والامانة وللاصل هو
عدم العلم بالحكم الواقعي وليس المراد من الجعل الشرطي الاعمال بل
ولذا لم يقيد في الرسالة الاصول بها كان ناظرا للواقع كالاصول
وقد نظرنا في هذا التوجيه ان يقال ان الجعل الشرطي لما كان
ناظرا للواقع كان مفاده ان يقوم مقام قطع الكسوف في الاثر
من اثر الانكشاف سواء كان الاثر انكشافا شفيها للمخوف المستفاد
او للمخوف بغيره ومن هنا يقال ان المراد بغيره من الاصول مقام قطع
الا الاستصحاب بل كذا بعض النسخ التقييد ببعض الاصول وقد
يتكافؤ تحكيم ادله الجعل على دليل اعتبار القطع كشفا وموجبا

الامر الثالث عدم قيام الطرق عللا واما مقام القطع الموضوعي
الماخوذ من حيث انه صفة خاصة بدليل اعتبارها فان الامر
الشرعي ثابت لموضوع وليس مقاد الجعل ترتيبا لا ثانياً والمخضه
للموضوعات المخصوصة ولو في الطرق والامارات والاصل في
كما عرفت من قبل مغايرة منزله الواقع فيماله من الامارات التي
بانكشافه لم ير دل دليل عجزها والاعتبارها على قيام مقام
اعتبر فيه الكفان اخذت ليس من حيث ترتيب الاشياء على من
الصفه بل من حيث الموضوع لتخصصها لما في هذه الصفه من
وتحصل من هذا الدليل انما هو صاف عن ظاهر دليل الجعل
في الموضوع وانكشفت من قبل العجز من حيث نظر جملته الى الواقع
منزله القطع الماخوذ على وجه خاص وقد يقال الاول القول
يكفي فالدليل الخا من عن حكمه او كذا الطرق والامارات ولا
على دليل اعتبار القطع من حيث الصفه لكنه مرجع مفاد
الشرع الى انه مع فضل العلم يقوم الطرق والامارات
مقام القطع سواء كان الامر له من حيث حصول تعلقه به
بما هو هو او كان ما هو منكشف به او كان بما هو صفة خاصة
نظرا لان هذه حقيقة انتم حقيقة كنهية بدلا الطريقين من
احقية كما ترى غنا على ذلك كله ولا تغفل بقية هيئتي
وهي ان الناس لما سبق من قيام الاصول مقام القطع

الطريق والموضوعي على وجه الصفة هو كان نظر جلاله
كالاستصحاب اما غيره ما كان مفادها حكما شرعيا وعقلية
في مورد الجمع الصادق فلا وجه لتقدير الواقع على الاشكال
بواسطة تعليقها به وما الاستصحاب فبقا ان المكلف يحكم
بالاخذ ببقا ما كان يتقنا عند ان في تقا مفاضة ترتيب
انما البقا عليه كانت من انما تحققه بما هو ملزم ما هو مكلف
ومقطوع فالمراد من قوله الاشغال التزام الحكم في حال انك على
طبق الحكم في حال اليقين كيف ما كان فالابقا ناظر الى ترتيب
لشر المتيقن عند فقد اليقين به عند العمل فيرجع الى العمل اليقين
فيما هو اثر لليقين كان الاثر له بما هو كما متفق عنه بما هو ملزم
بما هو مكلف فلهذا الاشكال بقيام الاستصحاب مقام القطع
الموضوعي على وجه التقدير غير وارد ولعل اليه يرجع ما حكى عن
شيخنا الحق في مجلس ورده من دعوى ظهوره ولا تنفص في
وجوب التزام الحكم في حال الاشكال مثل الحكم في حال اليقين لا
معاملته اشر وقد عرفت في حال الاشكال ما يرد في الزمطة
جمعي الالية والاستقلالية في الجعل ثم مثل في قيام الاستصحاب
مقام القطع الطريقي وعدم قيام مقام القطع الموضوعي على
مخو الصفة الخاصة بقوله وما ذكرنا يظهر انه لو تدرج احد
يتصدق كل يوم بلزيم ما دام يتقنا بجمعه وله فانه لا
يتصدق عند انك في الحيث لا اجل استحباب الحق بخلاف ما

لعلنا لنذكر في حق فانه كفي في الوجوه الاستصحابية ان
من قولنا دام ميقنا اخذ وصف اليقين في الموضوع (الوجود)
المكتف باليقين فلا استصحاب لا يحسن وصف اليقين لمحقق
النزول لكن في كفاية الاستصحاب فينا لعلنا لنذكر بالحق تامل نظر
الا ان وجوب التصديق منا ان كون اليوم المشكوك من الايام
المستدرة فيها التصديق وكونه منها من اللوازم العقلية لشئ
الحيث في المشكوك فلا يثبت الاستصحاب في الامر بل لان الكلام
من مذهبنا بل من جهة ان دليل الاستصحاب يكفي في احراز موضوع
الحكم شرعا ولا لاي موضوع في استصحاب الموضوع اليقين حتى يات
بان الموضوع لوجوب التصديق الوفاء بالنزول فتم هذا غاية يقال
على وجه الاحمال في تصور القطع الطريقي واقسامه من حيث الحقيقة
الحقة لمختلف حكمنا موضوعا لثبوتنا الحكم وفي تصور
من حيث الموضوعية على خلاف الكثرة العام والخاص تمام الموضوع او
وقيله وعلى خلاف الحقيقة عاما او خاصا تمام الموضوع او جزئية الموضوع
من كونه طريقا او موضوعا من حيث الاجزى وعلمه ومن حيث اطلاق
الحيث وعلمه ومن حيث قيام الطريق الامارات والاصول
فحقن النظر لا تغفل عما هو الواقع في الاحكام الشرعية ثم ان هذا الذي
ذكره في العظم لعينه جار في الظن ايضا وان كان طريقه جعل
الشيء في الراسا لم يبق كونه وسطا في ترتيب الاحكام متعلقا
البر سابقا لكن الظن قد يؤخذ طريقا مجموعا الحكم متعلقا

في العلم
في العلم

والحكم اخر يقوم مقام سائر الطرق الشرعية وقد يؤخذ موضوعا
لحكم متعلقا بالحكم اخر فلا بد من لا حجة دليل ذلك الحكم ثم الحكم بقا
غيره من الطرق المتبعة مقامه لكن في الاحمال فينا لا شيء وتفصيل القول
ان الظن قد يكون محظوظا على فو الطريق المتبعة بالنسبة الى متعلقه
حكمنا موضوعا للحكم كما اذا كان لوجوبه فينا وبجانبه ما يقع
باحتسابه وهذا القوم وان كان طريقا مجموعا الى متعلقه وحكمنا
في اثباته الا انه موضوع للحكم ان لوجوبه بانه وانما الالوان
الغير المعلوم به ومن هنا يقال ان موضوع الحكم الظاهري هو
لعن الحكم الظاهري والواقع وما لها او عليها من الاحكام موقوف الى
محله وطريقه فينا اعتبرنا انها لو لم يبق فينا هو الاخر فينا
واقعا ومعلوم ان هذا يحتاج الى جعل من الشيء موضوعا ان
كون الاثر والحكم للواقع لا لما قلنا ان الواقع وجوده كاشف
له لا يفيد فانه لا يحقق متعلقه باهو هو حتى يثبت باله
بثبوت وجوبه بانه يثبت في مقتضى جعله ويكون موضوعا لوجوب
اتباعه شرعا مع جعل طريقا وليس بالوجوب على نحو الوجوب
سحقا فلا تغفل ثم قد صرح في الرسالة ان اطلاق الحجة عليه
انما هو بغير الوسط وعرفنا سابقا ان الاثر والحكم ليس بينهما
على المظنون فلا بد ان يرجع هذا القياس الى الاحمال العنوان فيكون
هذا المظنون الحجة وكل مظهر للحجة فلا يقال ان هذا يرجع الى

المقرب في الموضوعات الخارجية فيكون علمان فيكون غير ارضاء
حتمية المانع في حكمه بعدا لجعل نظمه الى الواقع وكونه محظوظا
فالتوسط لا حرجا الواقع فيها حكم على الاحمال حكم فانه لغير
موضوعه وهذا معنى طريقه الظن ويحتمى ولا فهو بالنسبة
الى الحكم الفعلي موضوع وكون هذا حكم مثل الحكم الواقع او هو
اذا صادف وعينه او عدم حكم اصلا اذا كان الفقيه كلاما في
يذكر ان الله في خبر الظن من اجل هذا الكتاب فما افاده شيئا
لوسيطه لاحكام متعلقه كما ترى فان كونه وسطا انما هو
موضوع له في الحكم الظاهري كسائر الموضوعات ولو سيطر
بالنسبة الى الواقع راجع الى احراز العنوان وكونه طريقا الى
حكم اخر لا بد منه غير حكم متعلق الذي جعل طريقا اليه في
ما لم يكن الحكم بما هو عليه لثبوت من جهة خبره في الفقه الحكم
الاول فلا يكون في مرتبة فلا تغفل حتى يخلص عليك الامر هنا
وقد يكون الظن موضوعا على خلاف ذلك فقد يكون على نحو الحقيقة
راخي كسائر الاوصاف لا اخوذة صفا موضوعا ثم ان ما يؤخذ
موضوعا على خلاف ذلك قد يكون تمام الموضوع وقد يكون جزؤه
فيه الا ان هذا احتمالا لا يغفل ان يكون المحول على الحكم
محولا على الحكم المتكف الظن على انه ايض موضوع لعين ذلك الحكم
لغير كونه تمام الموضوع او جزؤه وقيله نعم هو تمام الموضوع
لوجوب العمل به كما في جميع الطرق الشرعية حبا في القول فيه وقد

يحصل ما ذكرنا كذا ان الذي ينبغي ان يقال ان قوله قد يؤخذ
لحكم متعلقا بالحكم اخر او من موضوعه بالحكم متعلقا كذا
الاحكام الظاهري وهو وجوب العمل به وكونه موضوعا للحكم اخر حكم
اخر مما لفت حجة حكم المتعلق ولا فكونه موضوعا كذا الحكم المتعلق
لا يجمع مع كون الحكم المذكور محظوظا على نفس الحجة كما سبق في
القطع وكذا في كون موضوعا كذا الحكم اخر فيما هو لا حكم
اخر غير حكم واقعا في مرتبة اذ لا يوجب ذلك الا بالمتعلق الذي
ذكر في فرض كونه تمام الموضوع في وجوب العمل به في طريق
الى الواقع حبا فينا وقد جعل قول الحكم متعلقا بالحكم اخر
اخذ موضوعا بمعنى مثل حكم متعلق بمعنى في مرتبة الظاهر فلو
على ذلك الكثرة تمام الموضوع لمثل حكم متعلقه وان كان طريقا الى
حكم المتعلق وهو كما ترى فالعبارة غير واضحة ثم ان ما يؤخذ
على نحو الحقيقة في متعلقا بالحكم والحكم اخر ايض محظوظا ان
تمام الموضوع او جزؤه وقيله الا انه بالنسبة الاحتمال في
العقد لا يكاد يوجب اليقين فانه يرجع الى كون حكم محظوظا
لوضوع ان قضيه كون الحكم محظوظا عليه بالحرمان ان يكون محظوظا
بجانبه اخرى اذا لم يكن له ولو وصفا حبا سبق نعم بالنسبة الى
تمام الموضوع يمكن ان يكون الحكم محظوظا عليه لوجوب الاجتناب
من حيث انه صفا خاصا محظوظا عليه لوجوب الاجتناب
لعدم اتحاد الحكم لان المحول على الحكم الواقع غير المحول على المانع

من حيث ان الفرض قد خالفه فانه من غير الواقع فحصل من ذلك
كله ان الصور المحصورة للظن موضوعا مستقاة اما ما خور في
موضوع متعلق او متعلقا في موضوع حكم اخر على نحو الكسوف
الصفحة مع فرض تمام الموضوع حيا في تفصيل ثم يفي
فهم فرض الظن لم يتصل به في الواقع في المقام وهو الظن
بالحكم بعد استلزام العلم ايكالا له لا يحل ولا لا يقال به
العلم ويجوز ان يتم ان كمال القطع في وجوب متباعدة في غير
الدليل لاعتبار بل العقل مستقل في اعتبار من غير حاجة
الرجوع وان كان هذا التقدير في تمام الموضوع الحكم العقل
اتباع بعد الاستلزام على تقدير كونه في التقدير في
قيام سائر الطرق والامارات والاصول مقام الظن الطرقي
الموضوعي كفا وعدم قيامها مقام الموضوعي وصفها والمخالفة
على المتكلم فيها في كيفية اعتبارها هذا بقول الكلام في مورد
البشر على الاقل ان القاطع اما ان يحل على مقتضى العقول
من الحكم فيخرج عن حيزه بالواقع القطعي ولما ان لا يحل
مقتضى قطعه في الخارج بالواقع القطعي اذا فرض في موافقة
العلم التفصيلي في الخارج فالحكم في المقامين المقام الاول
على حيزه مقتضى من يتبين من فعله وان كان صادقا في
فرضه عليه الا اننا لا نعلمه والعقلية ولو كان مقتضى
الفرض حصول الامتثال ومقتضى في حفظ الطلب عنه فلا يفي

في علم القاطع
في علم القاطع

من غير طرقتها كما هو بين جماعة من محلي اهل عصرنا حيث
يدعون لقطع بحيل من الاحكام الشرعية القديرة باعمال
تفريعات وفكرات ليس من طرق تحصيل الاحكام مع علمهم
من تحصيلها من وجوب الأخذ بالاحكام من طرقها ومجربون
من ذلك في بعض الشبهات لا يتبين ثم واما الغير المقصود
وهدان لدرجتها ان يجهلوا ما غير قدر حكم الانفراد
الاطلاع على حكمه لا يتبين وكذا في محله انهم وانهم لو ثبت
الفعل المتعارف حسنا وانهم هل يلحق بهذا العنوان التحصيل
شرعي يرتب عليه الثواب لا القام بالشأن في الخارج الواقع
مقتضى قطعه ويعتقد ان اعتقد غير شرعي فانكسر بالاعتد
الاختلاف ان صادقا في الواقع بان كان ما ارتكبه ضارا واما
ترتب عليه الا اننا لا نعلمه والعقلية لترتب على المخالف القطعية
من ذلك لا شرع عدم الايمان بما عليه من التكليف للظن به
استحقاق العقاب بالمخالف للموجب للعصيان وهذا الكلام في ظاهر
وان لم يصادف الواقع بان كان ما ارتكبه خلا لا في الواقع
كان اعتقد غير ما كان ما واقعا فشره فالظاهر تحقق
الحجج بخلافه معتقده من حكمه والكلام في اجابة فتحة
الفصل الذي حصل من الحجج وانهم هل يلحق بهذا العنوان
المحصل حكم شرعي يرتب عليه العقاب واقفا وشخيا
في الرسالة بهذا العنوان بما لفظة انه قد عرفنا ان القاطع

في علم القاطع

في علم القاطع

فلا يفي للاعادة والعقار معقولي وليس للعقاب بان يفي محل لعدم
موضوعه وهو العقبة الحاصلة بالمخالف لا يقال ان فرض
التقصير فرض حصوله من المقدار المشهور ومن عدمه
الموجب لكون قطعه من غير المتعارف في ان ذلك لا يتبين
عند القاطع عقلا فيما قطع به في اعتبار الحكم القطوع وفي
المصادرة قد ادى ما عليه من التكليف الشرعي نعم كان للحد
في المقدار المشهور وعدمه ما لا يفي فيها حكم شرعي على القاطع
وامن هذا من كونه عند ترك ما يراه من الحكم الشرعي وان
خالف الواقع ما اتاه بحسب قطعه كان ما اعتقده بحيل حكم
قاله لم يبين عن التكليف الواقع غايته انما اذ لم يعلم بالخالف
كان معدولا ولا عقاب عليه ولو كان مقتضى العلم لم يغير
ولا يحقق اسناد التقوية عليه في التقصير فالحكم الحاشي
للمعتد في علم الله لم يتعلق بخطابه به ولا يتجر حكمه عليه فلا
يكون فاشنا منه وفرضه تقصير في عدم تحصيل القطع
يكون سببا للمصادرة لا بعيدا اذ لم يتبين الاحتمال بالكون
طريقا له لوجوب المصادرة للواقع نعم لو فرض تمكن من تقدير
لوجوب المصادرة وتركها ودخل في مقدمات بحيل عدم
القطع لواصلتها للواقع حيث يكون ملتفنا الى هذا القول
كالقطع لواصلها من المقدار المتطرفة العقلية والاحكام
التعبدية فهذا يرجع الى تحصيل الاحكام الشرعية العقلية

لا يحتاج في علمه بالقطع الى ان يبين ادلة المثبتة لاحكام مقتضى
فعل ذلك كبري لصغر قطعها فيقطع بها فيقطع بالشرع الى ان قال لكون الحكم
في ان قطعه هذا هل هو حجة على من لا يشركه في القاطع علم الله
فيما قد علمنا ان الله وانما حجة عليه من ان اذا صادف الواقع بمقتضى
لو شر بطر الواقع على ما عوقبه عليه في مقابل من شرها حياها ولا
يعاقب على شرب ما قطع يكونه حرمان لم يكن حرمان الواقع انما قد
عرفنا فيما سبق في حجة القطع وانما قطع العذر من القاطع حيث
تا بعد وعذر عليه حيث شاع في ذلك لا من حيث القطع بل من حيث المخالفة
لواقع المكلف بل ان هذا مقتضى طريقه حيا عرفنا تمام الكلام
فاحتمال كونه حجة فما اذا لم يصادف الواقع كما اذا قطع بحجة شرعية
فما لم يشر به ولم يصادف الواقع وتبين انما كما ترى وليس في
عنوان النزاع في حجج الحجج ويكون العقل المجري حيا ما اوله الا ان يقال
ان اطلاق الحجج على الطريق الذي علم عدم ايصاله الى وجهه
من جهة وجوبه لتمام القطع وانما لو خالفه حجج على وجهه
وكيف كان ظاهرا من الكلام في كون القطع موجبا للاحكام
العقاب عند المخالفة لما ارتكبه ما كان مقتضى حجة شرعية
انما يشره من كونه حجة ما اعتقده انه غير بان انما فيكون
هذا شرعا صادقا موجبا للاحكام العقاب لانه حجة شرعية
القطع وعلم ان يكون مراد من حقا في العقاب على المخالفة
من جهة كونه حجة باعقاده فالنزع في ان فعل ما اعتقد حيا

في علم القاطع

تعاون الزوج وهذا يحرمه لا يحرمه بل الذي يحرمه تركه كون الفعل
المحرم ماعنه يحرم اعتقاد المكافئة مقتضية لمخبره بالمال
فيكون محرما وهذا يجوز لهذا الكلام في كون الفعل محرم
ان اريد من العصال ارتكاب المحرم عنه واقعا ولو نهى
الزوج باعتقاده لا يمنع لعدم ما يدل على ان ما اعتقد
حرام ارتكابه مطلقا وينفخ ذلك انهم الساتر كون الفعل
ما قطع عنه فيكون ان شرب الماء الخوان انه مقطوع عنه
مقتضية لغيره الموجب بغضه للمو لا يكون محرما وفيه ان
مقطوع الخمر لم يكن هنا عنوان فعل اصلا احيين الارتكاب في
اقدام على ارتكابه لا يخل لا مقطوع عنه اذا فرض كونه طريقا والطريق
لم يؤخذ عنوان المقطوع وان فرض اخذه طريقا اذا فرض
ترتب الاثر للحوادث على ذي الطريق وما يعلا ارتكاب والاصا
فانما ارتكبه الخمر على ما هو عنوانه المنع عنه ولم يرد من القطع له
عنوانا غير عنوانه كما هو قضية الطريقية فلا يصح كونه مقتضى
لحدوث قبحه في المكشوفه وهو مقتضى كونه في الما مع عدم
وان خالف طريقه وسأله الطريق من حيث له طريقا
تقبح من فحده بلا حظه انه حين الارتكاب يتجلى الفل في الطريق
به واذا تبين عدم حصول الحالكه فلا يؤثر في قبح الفعل
اذا تبين ان ارتكبه مقطوع بخل الخمر وتحقق هذا العنوان

الرسالة
فانها دة 2

يجب ألا يتكامل بوجود صدر الفعل لعنوانه ولم يصدر لعنوانه
 البصيرين الصدور مع انما حال كون جهة القطع مؤثرا في
 القبح مع طرافته لا يكاد يتوجب الا على فرض دخلته في القبح
 ويكون مقطوعا فخرج ما ولا ريب ان تجري غافل عن هذا
 اذا افترضنا قدا على الخبر الذي هو عنوانه متعلقا له في كل احدى
 الثالث كون الفعل بما قصد به الخالق شرعا وان لم يكن
 في نفسه واقفا عليه وفتح الا انه لم يكن مقصودا بهذا العنوان بل
 ارتكبا بما هو بعنوانه كونه مقصودا به الخالق شرعا والتجزي على
 المولى فهو جهة مقتضية له فيكون مغضوبا وعلى جهة غلبة
 شرعا ومن هنا يدعى بنا العقل على استحقاق العقاب
 يدعى حكم العقل بقبح التجزي في جهة التجزي هو المقتضى للفعل
 بحاج عن هذا بان الفعل من حيث هو لم يؤت به بعنوان
 قصد الخالق به بل بعنوان ارتكابه ما هو له من جهة غاية
 انما قصد به الخالق تحقيق قصد المعصية فيرجح الكلام في
 ان قصد المعصية هو قبح وموجب قبح الفعل على وجه لو فرض
 في الفعل جهة ولا دلائل من العقل عليه لان قصد الخالق
 لعنوانه التكملي يرجح الى قصد الخالق والتجزي على المولى
 اجزئي الرابع الى حق هذا القصد بان ارتكبا بهذا الفعل
 كونه جهة مقتضية ودعوى حكم العقل واستقلاله بكونه جهة
 صدر الفعل من جهة تال لثبات الحق وما بنا العقل على
 الاستحقاق فلو سلم فانما هو على مذمة الشخص من حيث ان

٢٠
حفت لعتقد
الفتور

2
الحمد لله

ان هذا الفعل يكشف عن وجود صفه الشفاعة لا على انفس فعله
لكن يكشف لهم من حاله انه بحيث لو قدر على قتل سيده لقتلها
المدة على المكثف الكاشف ان من هنا يظهر الجواب عن
التي فانه يكشفنا تجري من صفه الشفاعة لا على ان الفعل ينجي
المولى امره ان يقرر قصد الشفاعة المولى باركانه يعتقد هو اذا
صادف الواقع يحقق فعل الحرام عالماعدا واختار في وجه الحاصل
الحقوق استحقاق العقاب ومع عدم المصاهرة تحفل صفه الشفاعة
الوجه بل من التجري عند العقلاء استحقاقه تجري على المولى ان
حيث فعل ما قصد به الخالق الله وما كشفنا التجري عن وجود صفه
الشفاعة وسوا البرية فما ليس الاحالة العصباء الداعية الى
التجري فهذا واجع الى تقيع التجري وليس حاله العصباء الداعية
على الخالق الا لا يمدد الشيء المنهي للنفس الوجه للشفاعة عن تصوره
وتصوره ما يتسليم من العقاب بل البعد عن الجواب فذلك
للاجابة الرغبة والشوق الى الله عنه والادارة والتعبد وذلك
بصفه الشفاعة والخبر وسوا ذلك ليس في فعله نعم لو فرض
الداعي الى العيان نفس من حاله المولى ويخرج عن نزول الطبيعة
كلنا سبب قاسد على ان يكشف من حاله انه لو قدر على قتل المولى
لقتلها ان نفس من حاله سبب لا يستحقا للعقاب بل لا يحل
ان قصد الخالق عز وجله الدافع وسوا البرية و صفه الشفاعة
وان رجعت هذه الى فعل جارية القلب من الاختيار رأت
وهنا ايعاها الحق الحق سبب في قصد الخالق الله المحقق به

٧
حرف فاء الم
الحذف

والتغافل

صحة الخبر لا يلقى الفعل حتى يجل حقا في العقاب عليه والراجح
 الى هذا القول واخراج نفسه عن بقية المطيعين فهو راجع الى ترك
 ما يريه المولى عنه فعلا او تركا ولو لم يامر ولم ينه فعلا فان تحقق
 في حق فعل من الافعال المحقة القبح تحقق الطغيان منه وان لم
 يكون الفعل منها عتد في نفسه بل باعتقاده فاستحقه من تنجيا
 لا يخلو عن شوش ثم قد يدعى ذلك العقل على استحقاق الخبر
 العقاب على الخبر بطريق الدوران بانه اذا فرضنا شخصين
 فاطعين بحجة ما لعين فشراباها فصارا قطع احدهما بان تبين
 ان احدهما خمر واقفا دون الاخر لكونه رايا شدا فاما ان يستحق
 كل هذا العقاب ولا يستحق احدهما او يستحق من لم يصار وقطعه
 الواقع دون الاخر فلا يمكن القول بعدم استحقاق كل هذا العقاب
 فانه راجع الى ان من شر بل الخبر الواقع على فعله وجب ان لا
 يستحق العقاب وهذا مع ان راجع الى ما لا يحتمل القاطع خلاف
 ما يقتضيه صفة الدين والمذهب فلا يمكن القول ايضا باستحقاق
 من لم يصار وقطعه الواقع دون الاخر فان مع انه ما لم يقبل
 به سلفا بخلاف صفة الشرع ولا يمكن ايضا القول باستحقاق
 صار وقطعه الواقع دون الاخر لانه راجع الى اناطة العقاب
 على امر غير اختيارى وهو مصارفة القطع للواقع وذلك خلاف
 ما يقتضيه العدل فحينئذ لا بد فاستحقاق من صار فاما ما تحقق
 المحالة واستحقاق من لم يصار فاما من تحقق الخبر وان
 عن ذلك تنجيا بالامر استحقاق من صار فلا نرى عصى قبيحا

الراجح
دعا

دون من لم يصار فوالله ان التفاوت الاستحقاق والعقاب لا
 ان يبا طما هو خارج عن الاحتياط فان العقاب بالامر يرجع
 بالافرة الى الاختيار فيجوز ان عدم العقاب بالامر لا يرجع الى
 الاختيار فيجوز من معلوم كما يشهد به الاجازة ثم ساق الاضمار
 التي يستحق ذكرها انهم ومراعاة من المرام استحقاق من صار
 تحقيق موجب وهو العصيان في حكم العقل دون من لم يصار
 لغيره ان لم يشرب الخمر حتى يكون اتيان المهر عن فتيقن العصيان
 والحكم بغيره لا يتحقق العصيان فيجوز ان يقطع بكونه مجرما
 من دون ملاحظة مصادقة الواقع انما هو من جهة عدم
 الخلاف منه ومن قطع به ولذا يتب على الحكم من المقدم روح
 نفسه ولو وقع على فعل اخر فحق روح غيره ياد من حصل له القطع
 باقائه على المعية من باب الامر بالبر وفعله البر عن المكروه
 خلاف القطع بالنسبة الى كل القطع لا يجدى ولذا يرجع روح
 من اراد القاء الكتاب المشرب على انا فيه كخبر كان الاعتقاد
 كونه غير المحصل الجواب ان الحكم بالاستحقاق وعدمه ليس
 انيط بحج المصادقة وعدمها لكن ما ذكره في التفاوت ظاهر
 في ان الحكم بعدم استحقاق من لم يصار وقطعه الواقع العقاب
 انما هو باناطة لعدم المصادقة لكن مع من صح فان مقتضى
 بطلان الا ان عدم العقاب بالامر لا يرجع الى الاختيار فيجوز
 غير معلوم وذلك لا يرد عليه بانه ان اراد من عدم العقاب
 عدم مغيبته فموجع انما علم عدم فتيقن لا يبا سبيل البحث وان

بأنه

اتمام الصلوة فيه ولو بعد انقضاء عدم الفرضية انما هو قول
 ما ذكره من ان فرضا القلي لبيان اذ في فرض الموحان قد منح
 لاحتمال عدم تعرضهم للقطع لغوا عنهم مسألة الخبر فيه واما
 ما ذكره في فرض الملقن فقد نقل التوقف فيه من النهاية عن
 شيخنا البهاري وحكي عن كون عدم العصيان وعن المقتضيات
 فكيف يكون وفاقا ومع ذلك فلا وجه للملاحقة ان فيه
 به تردد في الصلوة الواقعة الموجهة لكون العقل لم يوصف
 لما فيه الاثر بالاجزاء وكون الحكم الظاهري حكما واجبا
 في مورد كمال الواعي واستلزام التصور بل بالاطلاق على
 ذكره انهم في محله لان مخالفة النفس تحقق للمخالفة للحكم الشرعي
 حقيقة نظر الوجوب العمل به بمعنى كون المظنون حكما فنيا
 للظان حبا عن من شائنا ان الاحكام الظاهرة وان
 اخذ فيها الجمل شغل على الجمل الشرعي كما هو الحال في جميع الظن
 الشرعي والعقلية وهذا لا ينافي كون الجمل على الخطا بغيره
 على نحو الخبر لم يبق عليها انما هو الواقع فان الحكم الظاهري
 حكم بقدرى شرعي في موارد وكون حكما للجبال الغير
 العام بالحكم الواقع المعروف الجمل فيه في يتحقق ما به يتحقق
 الاطاعة والمعصية ويكون مورد المسألة الخرى هكذا انما
 والكلام في هذا المقام مجال واسع ولا نقاد من بعض مروج
 الرسالة لعدم توثيقها استحقاقا للمقات على مخالفة الشرع
 النفسية وان كان نصه في بعض مواضعه ذلك ولا يوجد بان

اريد عدم استحقاقه في موردنا بالمحقة حسن في حق بل لا يخط
 مناط قبيح بل ومن الوازم العقلية للعصيان كالحكم بالحق
 والعقل ويمكن ان يقال ان غرضه ان عدم العقاب انما
 ولعدم العصيان وان كان تحقيقه بامر غير اختيارى فلا بد
 من عدم العقاب بلا مبرر عدم العصيان لعدم تحقق المخالفة
 ومن عدم رجوعه الى الاختيار باستنادا تحتقود عدم المخالفة
 لعدم المصادقة فقدم المخالفة قد تحقق بغنى الاختيار واما
 خارج عنه لعدم مصادقة القطع نعم الظاهر من غير ان
 عدم العقاب انما هو لحكمه لا لعدم العلم ولا من سهل حيث ان
 ظاهره بغيره لا العقل بما ذكره يرجع الى دعوى عدم جواز
 اناطة العقاب بامر غير اختيارى بمعنى دعوى تغيره باستقلال
 العقل به فاختلص عن جاز على طريق المناظرة لكن فيما
 به لا يخرج عن دقة خصوصا فيما ذكره في طرف الثوب فان
 من الاثار الشرعية للفعل الاختيارى ولو تفضلت به تعالى
 ثم قد يدعى ذلك وكونه موجبا لاستحقاق العقاب بالاجماع
 وفي الرسالة ظاهر كل ما تم في بعض المقامات لا اتفاق على
 الاول كما يظهر من دعوى جماعة الاجماع على ان كان متيقن
 الوقت اذا اطر الصلوة عصى وان نكث عقبا الوقت
 فان نصه بغير الصلوة اذ في فرض الوضوء انما
 القطع بالصلوة لا يخلو في عدمه ظاهر في ان
 سلون الطريق للمظنون كخطا ومقطوعه معصية بجائز

بالفهم
دعا

استحقاق العقاب ليس بسببه مخالفة الفرض بل بسببه مخالفة حقيقة
 مخالفة حكم الله تعالى في ترك ما هو الواقع لما كان من الواقع كما هو مقتضى
 طريقه فلهذا جازى غيره بما جازى غيره من غير ما جازى غيره من غير ما
 في معنى الغيرة في هذا المقام اعني غيره وجوب العمل بالظن في
 في محله ان يكون في مكان فما ذكر في منكم سلوك الطريق
 المظنون بحظره يعني على ان حرية السفر بحول على الفرض لا
 لا على خوفه المقتضى باليقين والقطع وهو قابل للمناقشة كقوله
 الكلمات في الفرض الذي هو غير حاله في التثنية والاشارة
 بالنسبة الى اخذه في الحكم على هو الطريقية والموضوعية لما
 ترتب على الفرض شرعا والقول باننا نناقش بين اثنين
 معجوز ان يكون حرية السفر الذي يقطع به بالهلاك انما هو
 لا اجل كونه مقطوع الهلاك ولا اجل كون السفر مكملا في وقت
 على جواز دخول القطع في الموضوع فيما يخص من الاشياء الواقعة
 ان لا اثر له بالنسبة الى القاطع حال القطع لان لا يرى الا
 الواقع فلا يتحقق في حقه موضوع مقطوع الفرض وان
 لم يصح في الواقع فمخبر في تصور بالنسبة الى الفرض من جهة
 ملاحظ اعتبار العمل على امل لكن ظاهرهم ان قرب الظن
 انما هو لقيام مقام القطع الطريقي ثم ان حكمه في اجتناب
 الفرض يوجب كونه موضوعا لحكم بفساد الطهارة المأثرة
 مع الظن بالفرض استعمالا لما وان انكشف عدمه في وقت

فيما كان قد

قوله عندنا

كان ان صحة الصلوة قهر مع الظن بالفرض او انكشف عدمه لا
 على ان الحكم ليس بمحمول على الفرض الواقع لان الفساد في الاول
 انما هو لعدم وقوع الطهارة على وجهه اعيان الاستعمال
 اما الصحة في هذا الظن بالفرض مع عدم واقعا لعدم تحول
 اجبا ونفي الفرض لئلا يكون في دفعه فمضوا الفرض في
 العمل على وجهه لا لكون الفرض موضوعا لغيره الاخرى بل لجملة
 فاستلزام العقل بدفع الفرض المظنون والمقطوع ليس الا
 من حيث استلزامه لا بدفع الفرض الواقع ويظهر من شواهد
 في بعض كلماته انما العقل على دفع الفرض الذي هو وهذا يرجع
 الى دفع خوف الفرض ومنه ذلك على وجهه وجوب دفع الفرض
 عقلا وعلى هذا يجب دفع المظنون والمقطوع لتحقيق خوفه لكن
 الذي يتصوره عنوان الخوف والارام العقل بوجوب دفعه
 ان القاع اخصر في الخوف ظلم لها وقد يتصور كونه الخوف
 من الفرض ويعبر عنه بخوف الفرض يعني الخوف من الوقوع في
 الفرض لا الطريق الخوف وهذا ليس عن ان لا يكون ان الفرض
 بالفرض والقطع به والكلام في كونها موضوعا لحكم العقل
 في باب الفرض الواقع قابل ولا تغفل عن وجوب الكلام في هذا
 المقام بقي الكلام في امرين يتحقق الحال فيها يتم تحقق المقام
 وقد تعرض لها استحقاقه في الرسالة الاولى اول

الوقوع

تختلف
 عقلا الذي ثم دعوى كونه قسما من الظلم يعني على كونه عقلا على
 المولى بترك عقده وهذا حكمه الذي يقتضيه ذلك استحقاق العقاب
 عليه وهذا خلافا لما سبق منه وقد يوجب ان القول بان
 العقاب من جهة كون نفس القصد الفرض على الفاعل فلا فرق
 وظلما لا ينافي عدم تأثر جهة في المجزى به والكلام فيه وهو
 مع وجوب كلام هذا الفصل وهو كما ترى من الوجه فان ظاهره
 من كون المذنب على المسكن قد وجب له الجزاء يقتضون ان لا
 استحقاق العقاب كسائر الصفات التي لا رتبة اعليتها ونحو الكلام
 في القصد الجرم وغيره نعم كون القصد موجبا لاستحقاق العقاب
 يتم بناء على ما سبقنا من كون الفعل كافيا في شفاعته اذ لا يفتقر
 عن زمة المصيبة الى موجب لعدم قبول الامر والنتيجة من المولى
 ثم ان هذا لا يلازم وجوب الفصل بدعوى كون جهة المجزى
 ذاتيا او من الوجه ان جهة المجزى بر على القول بان ليس ذاتيا
 اللهم الا ان يوجب بان ما يقتضيه الفاعل اذا كان معضيا
 لها وينطبقا عليها احب الى ارتكاب قبح ذاتا لا بالوجود ولا
 ثم ومع ذلك بما عرفت من غير كلامه وعلى غشاه والاشارة
 ان هذا الوجه غير جامع فلهذا لو كان مراد الفصل من قبح المجزى
 كلاما لم يجزى به وثانيها من وجهه الذي بالحق ما لم يولد
 كون جهة ذاتيا بمعنى كونه علة تأثر له لكن يدعى كونه مقتضا
 للفتح فيقتضيه عن صفته الصفة الحسنه له ما دام لم يعين

وجه المجزى لا ينافي مع عنوان المجزى به بما هو عليه من العبادات لا
 حتى يصدق التعارض بين العنوانين كما هو مقتضى الاتفاق والمجزى
 بالظاهر الحق هو المجزى به والعنوان الاول للفعل المجزى به
 عن الواقع يظهر من الفصول التعارض وقد ملاحظه قال
 في الرسالة وقد يظهر من بعض المعاصرين الفصل في صورة
 القطع بجرم شئ غير جرم واقعا فخرج استحقاق العقاب
 الا ان مقتضى المجزى به واجب غير شرط بالقوة فانها لا يبعد
 عدم استحقاق العقاب عليه نظرا وفي بعض اللوادر نظر الاعراض
 جهة الواقعة للمجزى بها هي فان قبح المجزى عنها ليس ذاتيا
 بل يختلف الوجود والاعتبار ولا اخفا فلهذا المثل على توضيح
 مقصوده بذكر الاشكال وادع عليه في الرسالة بعد نقله
 منع دعوى كون قبح المجزى به الوجود والاعتبار في نفسه
 المجزى به على الواقع وانما كالتكلم بل يوجب من الظلم فيقتضيه
 جهة الحسنه له وفي مقابلته الاعتقاد لله تعالى سبحانه فانه يقتضيه
 ليعزله جهة غير مجزى به والظان مراده ان الوجود على ظاهره
 حيث ظاهره ان يكون القبح اللاحق بالافعال بالوجود
 والاعتبار في مقابل ما طغى به بعض الاولاد من كونها ذاتيا
 في جميع الافعال مراده من المنع دعوى كونها ذاتيا في بعض
 الافعال كالتكلم وشبه المجزى به في كون جهة ذاتيا بل يوجب
 ومع كون المجزى به ذاتيا لا يعقل عجزه عن صفته الحسنه له لا سيما
 الخائف

حسن يخلو على وجه اوليا ويحيى فعد وهذا انما يكون ردا
 عليه بامر من احد هـا كون تجري من الاوصاف والافعال
 لا يتصفه نفسه بحسن ولا بفساد واليه اشار بقوله وليس
 لا يعرف له ونفسه حسن فلا يتبع في تأييدها بقاها على اقتضا
 لعدم ما يرفعها الا ترى ان عود عنوان له في الواقع جهة
 ليعلم على جهة القبح واليه اشار بقوله فيتوقف اتمام
 فتم على النظام جهة اخرى ثم انه قد بين عدم صلاحية القول
 الواقعي من الوجوه المحركة لذلك وان كان متفاعلا وجود
 صفة حسنة في الاول ويقع في الثاني كما اذا فرض القبح
 ونيد كما في واجب العقل تجري ولم يقل فسادا ولا كونه
 العقل والحكم لان هذا العنوان الواقعي بالقياس الى
 حال القبح ليس ما يبعد في الحسن والقبح من اوجه
 ما يقتضيه القبح والحق بل القاطع به واصل الحكم العقل
 استقلاله بالحسن والقبح تابع على تحقق موضوعه فاذا حكم بقبح
 الكذب كان ذلك منه بعد تحقق موضوع الكذب باطلا على
 جهته وان لم يقتض القبح والحق الكذب بعنوان ايجابا
 عنوان موضوع القبح واستل العقل بعد الاعطاء جميع جوانب
 هذا العنوان اعني الكذب المحيية لكن هذا انما يتحقق مع العلم
 لا من جهة احراز الواقع من ان لا واقع له في حكمه لا يتحقق له
 بل لان حكمه القبح وان كان محسنا انما هو المعلوم فالجواب
 للقاطع ليس من جهة الحكم فالعقل الواقعي الغير المتعلق بالواقع

في انما راد في قوله

كان

عنوان
الواقع

القاطع ليس موضوعا لحكم العقل لان حكمه ليس من الاوصاف والافعال
 الاحتمالية بل القاطع وتوضيح المطالب ان يقال ان العقل تجري على
 عنوانه الاول لم يقع من تجري على وجه يكون من فعله لا تجري وان
 صادر منه تركا او فعلا بمعنى انه الصدور اليه ففعل القبح محركة
 ماء في الواقع وشبهه فشراب الماء بعنوانه لم يكن من فعله لعدم
 به كما هو الموضوع وكذا اذا بين وجوده والعكس فليس ايجابا
 به بعنوان وجوده ولا تاركا له بعنوان عدمه فيكون موضوعا
 لحكم العقل من فعله وان كان هو ما هو عليه باقيا لكن لا ماضيا
 في عنوان تحقق تجريه فالجواب انما هو بعنوان الطاري وهو فعله
 الاحتمالي حدث تجري وعدمه مصادفة الواقع لا يتغير على
 واذا قيل يقيح بالتي يحكم العقل فلا يراعى عدمه المقصد وتوجهه
 كشراب الماء فهو على ما عليه من الابطاح او الوجود وليس كبقية
 حيث ان ذلك عنوانه الواقعي ولا ان هذا فعله الواقعي بل ان هذا
 العنوان الطاري موضوع حكمه القبح والعنوان الاول ليس موضوعا
 للحكم فلا تراعى ولا تعارض لمجااة اخرى واضح ان جهة
 والقبح غير متزاخمين في نفسها فلا يلزم ايجاب الحكم وانما جهة الحكم
 واما ثقلها فلا يتصور تحققها في واقع فعلها كونه الحكم محسنا
 بجهة الملافة فلا تعارض ولا تنافي في واقع تحقق عنوان تجريه في نظر
 القاطع يكون الحكم الفعلي له وعنوان تجريه ليس الاحتمالي
 جهة الحسن والقبح لا توجد فعلية في حقيقة العنوان المتكفلة بل في
 ولا فعله معنوي به وعلى هذا كله لا محل لقوله في ان واقع

فيما تجري وتوقف على انما جهة تدركها فحكمه الكذب المحقق
 لا يجازي بغيره وان الكذب المحي موضوع متعلق في حكم العقل
 بحسنه والكذب المحي لانه موضوع اخر في حكم العقل بغيره فلا
 مورد للتدراك وكذا قوله فاما لم يكن هذا الفعل الذي يتحقق تجريه
 في صفة لا يوصف بحسن او قبح لم يؤثر في اقتضا ما يقتض القبح
 وذلك لان شراب الماء الذي يتحقق في صفة تجريه ليس موضوعا لحكم
 العقل بالنسبة الى تجريه لان شراب الماء من حيث عنوانه لا يتغير
 فالذي يتغير في كونه ان يقال ان جهة بعنوانه لا يراعى جهة
 وكذا ما ذكره في نظر العقل من عدم امتناع تأييد القبح
 به في واقع تجريه لا بان يقال لعدم مدخله الا في الواقع
 عن اقتضا في تحقق المدح والذم وهو ما في ما بين في واقع
 الدليل العقلي انما هو في قبح تجريه وكذا ما ذكره في الجواب
 الدليل على الفرق بالمدح والذم على ما هو الظاهر من جهة صدور
 الفعل تجريه بفعل الواجب حيث تجري لا لتعقل ان لوثر في واقع
 ما يقتض القبح لعدم حسن فيه اثر الحسنة وما حصل عليه ما
 ذكرنا هو ان فعل تجريه من جهة عنوانه الاول في القبح
 مصف بالحسن لان هذا العنوان لا يراعى عنوان حكم العقل
 يقبحه من عنوان تجريه فلا يؤثر في واقع جهة بعنوانه الاول
 لم يكن فعلا لتجريه فيكون بحسنة من جهة القبح بغير تدبير
 ما قصد به العاص انما هو المحي لتجريه مقصودا لا محالة والوجه
 مقصودا لم يكن متجا او غير المقصود وليس موضوعا لحكم

العقل لكنه كما قرئ عن الوهم كان لا فلو كونه مقصودا
 العام ليس موضوعا يتحقق من تجريه وشبهه بعنوانه الخاص
 شراب الماء المقصود وان لم يقع وشرب الماء لم يكن مقصودا
 والحاصل ان الفعل المقصود في مقابل غير المقصود غير
 بعنوانه الخاص الامثال في البنية على حقيقة تجريه وتكون
 انه عنوان مخرج عن قصد محاذ الفاعل ترك كما اوجب
 ماحية ودخل القصد انما هو محققا في قصد من عدمه وعلى
 لا نزع مع الجهل والاضطر ولا يكون فعلا اختياريا وان كان
 صدوره الى من استل اليه القصد والذمة وان كان
 اختياريا لم يمارضة العقل بحسب الشبهة او بعد ان الاثر التي
 محضه يتحقق الا فعلا في خارج حتى يكون متعلقا بالامر
 وتعيدها لغير المولى بالترك والعقل الاحتمالي عنوانه
 محاذ المولى الراجع الى اخرج النفس من وراء المطالبين
 الاية والاشياء اصلا فان هذا القصد يرجع الى عدم
 قوله الامام فهو محرم ونفسه بل في القصد الكفر قصد
 الكفر قصد لتحق الوجود به ولا يخلو الكافر في النار
 وهذا معنى ما ورد من تعليل خلوه اهل النار فيها وخلوه
 اهل الجنة فيها لعدم كل من الطائفتين على الدنيا
 عليه من الكفر واللايمان لو خلدوا في الدنيا وعلى هذا
 لا دخا ليدل ان في موضوع تجريه الحسنة والاستعداد

ويرد من العقل المذكور وكان هو هذا كذا وان هذا هو
لا يرفع شبهة العقل التي عليه بنا السؤال ثم قد تحققت
الحاجة العقل والفعل والتركيب المحقق للحاجة العقل بها فان
الواقع كان نفس العقل وهو ان كتاب العمل موجب الاختلاف
العقائد الا ان المقصد من جهة نفسه كما هو مقتضى اليقين
فلا وجه لفرق في تحققات العقابين والقول بالتدخل بل لا
لا العقل لما في هذا اذا كان المقصود من نفس الحاجة العقل
بجواز قيمة او الظن المعبر او الاصل حيث لا يفسد كلفا فلما
للعمل بكل واحد منها حجة في وجوب العمل بالاصح
لكونهما احكاما شرعية ففعله في وقت على هذا يقتضي الجري
لوازمه فكيف لا يكون ولا يفسد ما حصل الخلاف في ظني
القطع او في الاحكام الظاهرة كما ان الظن لا اصل على ما يتوهم
ومن هنا ينبغي شجاعة في مسئلة العمل بالظن ترك الاصل
المعتبر وان وافق الظن الواقع في تامين الاصل على وجه
العقاب من جهة من جهة العمل بالظن مع عدم العلم بها
ومن جهة ترك الاصول لان لم يلزم بل هو حكم الله فليس
به ولكن فيه لا يخفى في معنى الكلام فيه انه ثم وفيه غير
معنى الجري ترك العمل به اذا ادعى الى امره شيئا فلا يمكن
لوقصد الحاجة العقل في نفس الحكم الظاهري باحتساب
للواقع لم يكن من الجري على ما هو مقتضى عدم ففعله خلاف مقتضى

قصد

موجبه ضرر
غاية

بما على جهة الجري امري وما ذكر في المقامين محل تأمل ونحوه في
انهم لم يفرقوا على حوار ان كتاب البعض او جعله مقدرة
كان وجوب الكلام في حق الفساد الى القصد من الاستغفار
بعض المقدرات لكنها ايضا كما ترى في جميع الامور في الجري
قصد المعصية فلو قصد المعصية بمعنى فعل ما به تحققت
فارتدع من قبله واجلج كان من جهة اشتغال بعض
المقدرات ولا وهذا مبني على كون الارادة والقصد من
الاجمال والاختيارية توضح ذلك كما نرى في الالتفات في فعل
قد يكون ذلك من تلايم في الطبع البشرية المعبر عنه احيانا
بمحدث النفس كما نحدث به في الجوارح من حيث ظهوره
بالصور الحسية في الوجه لتخصيص الفعل وقد استندت
بمحدث النفس والشوق لغيره احيانا بالميل الذي استند
يؤثر في الجرم والارادة الجارية التي بها تتحول الجوارح
ويوجب الاشتغال بالفعل وصدور علميات شديدة
كل ذلك من حيث استغال في الارادة الجارية ففعل خيرا
بشهادة تحققت الارادة عنها فان النفس قد تروع عن
شهواتها الالتفات الى المنغصاتها العاجلة والآجلة
ولو بالاجل والارادة فاذا فرض ذلك الارادة في
القصد الى المعصية ثم الارادة عنها كانت من جهة
المعبر عنها القصد المعصية فهذا المعبر لا يفسد قصد
الى الحاجة العقل ففعل المعصية عند المحقق لم يضر في

احكام الظاهري وان صار في ذلك الحاجة العقل اجزاء عند كونه
معصية لا يفسد لانه في الحاجة العقل نعم القليل ما يحتمل
كونه محررا واقفا وجبا التحقق في الحاجة العقل ليس الجري اذا كان
الاختلاف غير في جهة من هذا الشبهة المحصورة بناء
على عدم تيقن التكليف بالمعلوم بالاجمال في موارد ما لا
بالحتمية فيها ولو رجحوا الموافقة بالمصادفة ليس من الجري
بل لو صار في مع الرجاء لم يستحق العقاب بل لو قصد ترك
الجميع واركانا بالمعلوم بالاجمال من اول الامر وان كان به
لم يستحق فالمناط احوال المعصية تحققت التكليف العقل ترك
المحتمل كما في موارد الشبهة المحصورة وان كان من جهة ترك
نفس الواقع في فرض عدم المصادفة بتركها بل لا حظ
لا يترتب عليه شي لان صدور تركه في المحتمل عقلا انما هو
لحصول العلم بان مقالا لان قصد تركه بل لا حظ
بتركها بل يحقق للجري فيتحقق عقابه لا عقاب الواقع ثم يستحق
على عدم جواز تركها بل لكل دون ليعقوب في الشبهة العقلية
فلما تركها البعض لم يلزم العلم على تركها بل حرام في نفسه
مصادفة فيحق العقاب فيقال في حقه انه على هذا البناء ان
قصد الحاجة العقل والمعصية فيحق العقاب عند مصادفة الجرم
وقال في نفسه لو قصد لغير الجرم عن تركها ليجتمع تارك
الكل مقدم له فالقائم في حقه عقابه من اول الامر

القول

غاية ان القصد على الوجهين يرتب المقصود ويعود عن
الابتعاد عن حركة العضلات ولو في وقتها لما منع فلو
لغيره من القصد مع العلم بالمنع وعدم الوقوع كان
متمميا وتوجيها لغيره لو كان انحطاطا في الميل وشدة رغبته
ما حصل في راس من جهة الالتفات والقصور في الجري لم يعد
من الفعل الاختيارية ولا غير شبهة عند بل القصد ليس بالقصد
والارادة بالقيمة المقررة وان كان من الاليات لتحقق الا
الا انه فعل من الاعمال واختيارية يحق عدم المبالاة
بالمعنى عند لونه في نفسه وكفى النفس ليعتقد في القصد
موجبا لارتدادها وقبله موجب لاعتقاد صدق المعصية في
عن تاكيد الميل والشوق بل قد يوجب التحقير فكيف كان
قد وقع في كثير من الاجزاء ما يدل مجموع ما ورد على
قصد المعصية احتفاء العقاب وقد تعرض في الوسائل
بجمله ما ورد في ذلك كما اوردت في كتابنا فيما ذكره
وورد في بعض الاجزاء عدم الموافقة عليه والعقوبة
حقا شهور ان تتركه لا يكون في القصد في الاليات
بالقصور في جميع بعضها بما لا يخفى عن تامل ما رجع اليه القصد
الثاني قد ظهر ما سبق عدم قابلية القطع لنفسه ان
فيه تقييدا كما عرفت عدم قابلية تلك الاليات لان مقتضى
يحكم المقطوع ففعلها في حق القاطع كل من مقتضى القطع بالجميع
لكن الظن بجمله الروايات عدم جواز الاستناد على العقل

متممة

2 الاحكام الشرعية والمزاج الاضيق وهو وان كان شاعرا
 المورد لا يخفى 2 فادارة المانع على الاستقامة والوجه
 الوجه لا يطابق بل قيل على هذا التواتر ولعل ان هذا
 الحديث قد يفيح عن ان العلم انما يحصل في العلم
 اذا حصل العلم والقطع لوجوه او وجه واحد وعينه
 نقل في المعنى او فطرته لا انما يحصل في العلم
 او لا يحصل حصولها من غير ان كان اشرف ان قوله
 اعطى ان كان يريد تفي طريق العقل فالماصل من العقل
 انما لا ينقل العقل في فعله او تركه وقوله ان العلوم
 الى ما ورد من العلم من الاخذ بطريق النقل عن المصنف كما
 2 الاخذ بالاعتقالات كالتدبر عن الخوض في العقليات وان
 وبين الاملاص بالاعتقالات وقوله عليه السلام لا بان في
 مقام التوحيخ اخذتني بالقياس والسنن اذا ثبتت بحقت
 وما ورد في العلم من الحجاد في الكلام وما ورد في العلم
 الخوض في مسألة القضاء والقدر وفي قولهم علمهم حرام
 ان تقولوا اني ما لم تتعمق منا وشك في قوله ولو ان رجلا
 قام ليلة وصام فهاه وحج درهم فصدق جميع ما له ولم
 يعرفه ولا في الله فيكون اعلم به لانه في قوله ما كما
 له على الله الثواب ويخوفهم من وان الله يعجزهم
 من الصادقين علمهم في ذلك وكذا وعينه في ذلك بل المتفق
 من اعطى ذلك ما ورد وعدم اصابت الواقع من الاحكام

تواب

2 الاحكام الشرعية والمزاج الاضيق وهو وان كان شاعرا
 المورد لا يخفى 2 فادارة المانع على الاستقامة والوجه
 الوجه لا يطابق بل قيل على هذا التواتر ولعل ان هذا
 الحديث قد يفيح عن ان العلم انما يحصل في العلم
 اذا حصل العلم والقطع لوجوه او وجه واحد وعينه
 نقل في المعنى او فطرته لا انما يحصل في العلم
 او لا يحصل حصولها من غير ان كان اشرف ان قوله
 اعطى ان كان يريد تفي طريق العقل فالماصل من العقل
 انما لا ينقل العقل في فعله او تركه وقوله ان العلوم
 الى ما ورد من العلم من الاخذ بطريق النقل عن المصنف كما
 2 الاخذ بالاعتقالات كالتدبر عن الخوض في العقليات وان
 وبين الاملاص بالاعتقالات وقوله عليه السلام لا بان في
 مقام التوحيخ اخذتني بالقياس والسنن اذا ثبتت بحقت
 وما ورد في العلم من الحجاد في الكلام وما ورد في العلم
 الخوض في مسألة القضاء والقدر وفي قولهم علمهم حرام
 ان تقولوا اني ما لم تتعمق منا وشك في قوله ولو ان رجلا
 قام ليلة وصام فهاه وحج درهم فصدق جميع ما له ولم
 يعرفه ولا في الله فيكون اعلم به لانه في قوله ما كما
 له على الله الثواب ويخوفهم من وان الله يعجزهم
 من الصادقين علمهم في ذلك وكذا وعينه في ذلك بل المتفق
 من اعطى ذلك ما ورد وعدم اصابت الواقع من الاحكام

توبة

عن الاحكام الشرعية والمزاج الاضيق وهو وان كان شاعرا
 المورد لا يخفى 2 فادارة المانع على الاستقامة والوجه
 الوجه لا يطابق بل قيل على هذا التواتر ولعل ان هذا
 الحديث قد يفيح عن ان العلم انما يحصل في العلم
 اذا حصل العلم والقطع لوجوه او وجه واحد وعينه
 نقل في المعنى او فطرته لا انما يحصل في العلم
 او لا يحصل حصولها من غير ان كان اشرف ان قوله
 اعطى ان كان يريد تفي طريق العقل فالماصل من العقل
 انما لا ينقل العقل في فعله او تركه وقوله ان العلوم
 الى ما ورد من العلم من الاخذ بطريق النقل عن المصنف كما
 2 الاخذ بالاعتقالات كالتدبر عن الخوض في العقليات وان
 وبين الاملاص بالاعتقالات وقوله عليه السلام لا بان في
 مقام التوحيخ اخذتني بالقياس والسنن اذا ثبتت بحقت
 وما ورد في العلم من الحجاد في الكلام وما ورد في العلم
 الخوض في مسألة القضاء والقدر وفي قولهم علمهم حرام
 ان تقولوا اني ما لم تتعمق منا وشك في قوله ولو ان رجلا
 قام ليلة وصام فهاه وحج درهم فصدق جميع ما له ولم
 يعرفه ولا في الله فيكون اعلم به لانه في قوله ما كما
 له على الله الثواب ويخوفهم من وان الله يعجزهم
 من الصادقين علمهم في ذلك وكذا وعينه في ذلك بل المتفق
 من اعطى ذلك ما ورد وعدم اصابت الواقع من الاحكام

توبة

عن الاحكام الشرعية والمزاج الاضيق وهو وان كان شاعرا
 المورد لا يخفى 2 فادارة المانع على الاستقامة والوجه
 الوجه لا يطابق بل قيل على هذا التواتر ولعل ان هذا
 الحديث قد يفيح عن ان العلم انما يحصل في العلم
 اذا حصل العلم والقطع لوجوه او وجه واحد وعينه
 نقل في المعنى او فطرته لا انما يحصل في العلم
 او لا يحصل حصولها من غير ان كان اشرف ان قوله
 اعطى ان كان يريد تفي طريق العقل فالماصل من العقل
 انما لا ينقل العقل في فعله او تركه وقوله ان العلوم
 الى ما ورد من العلم من الاخذ بطريق النقل عن المصنف كما
 2 الاخذ بالاعتقالات كالتدبر عن الخوض في العقليات وان
 وبين الاملاص بالاعتقالات وقوله عليه السلام لا بان في
 مقام التوحيخ اخذتني بالقياس والسنن اذا ثبتت بحقت
 وما ورد في العلم من الحجاد في الكلام وما ورد في العلم
 الخوض في مسألة القضاء والقدر وفي قولهم علمهم حرام
 ان تقولوا اني ما لم تتعمق منا وشك في قوله ولو ان رجلا
 قام ليلة وصام فهاه وحج درهم فصدق جميع ما له ولم
 يعرفه ولا في الله فيكون اعلم به لانه في قوله ما كما
 له على الله الثواب ويخوفهم من وان الله يعجزهم
 من الصادقين علمهم في ذلك وكذا وعينه في ذلك بل المتفق
 من اعطى ذلك ما ورد وعدم اصابت الواقع من الاحكام

توبة

يقضي باذهابها فان قلنا قلنا العقل في الحكم في الاصول والافعال
 وعلى مقتضى الحكم في مثل هذه المسائل قلنا بالبداهة في قولنا وحده
 احكام فيها واما التقديرات فان وافقه العقل وحكم بحكمه قدم على
 النقل وحده واما التقديرات فان وافقه العقل فلا شك عندنا في ترجيح النقل
 وعند الالتفات الى احكام العقل في هذا الاصل ينبغي عليه ما
 كثر ومن وافقه الحدس الجواز في مقدماته لا يؤيدنا تحت كلامه
 المذكور وصرح بحجة العقل القطري الصحيح وحكم على نفسه الشرح وخطا
 الشرح له وقال لا دخل للعقل في شيء من الاحكام العقلية من عبادات
 وغيرها ولا سبيل اليها الا بالسماح من المعصوم عليه السلام لعصمه
 العقل المذكور عن الاطلاع عليها ثم قال نعم يقتضي الكلام بالنسبة الى
 ما لا موقع على التوقف مفعولا كان الدليل العقلي العقلي بذلك
 بداهة ظاهره مثل الواحد مضاف الى اثنين فلا ينبغي صحة العمل
 به فان عارضه دليل عقلي اخر فان تابا حدها سبيل كما في الترجيح
 له والا فاشكال وان عارضه دليل عقلي فان تابا فاشكال العقلي
 بدليل عقلي كان الترجيح للعقل الا ان هذا تعارض في النقل
 والا فاشكال في الترجيح للعقل في مقام السبيل الحدس المستند وظلوا في الاكثر
 هذا بالنسبة الى العقل يقولون ان لو اردوا المعنى الاخر
 هو القطري كما في اثنى شواهد الا وهما ان الله هو صريح في الامور
 وان شدة جوده في الانام فحق الترجيح العقلي عليه اشكال ان شئت
 بناء على الكليات على عدم حجة القطع احاصل من دلالة العقل في
 النظرية العقلية لكن ظاهر كلام السيد حيث قدم العقل الموقف
 للنقل

في ان حجة الشرائع في الدين والافعال في حكم العقل في الحكم في الاصول والافعال

النقل التبعي ظاهره انما الحكم العقل في الحكم في الاصول والافعال
 اقول وغيره نقل لان فرض الكلام من حكم العقل القطع بالبداهة
 العقلية ليس الا كونه حجة قطعية لا قاطعة باعتبار القضية الجزئية
 فلا وجه لقض التعارض وما يرتب عليه ميسا ما لا يوجب ذلك
 فما اوردوه في الرسالة في مقام الرد في حجة ومن هذا اوردوا فيه
 على الحدس الجواز في بقوله ولا اوردوا كيف جعل الدليل العقلي في
 الاحكام النظرية مقدما على ما هو في البداهة من جيل الواحد
 مضاف الى ان الاثر من هذا عدم وجوب العمل بعروض الدين
 والمذهب فان الاحكام العقلية بها ينبغي فكلما ينبغي ان يفهم
 من عبادات ومع ذلك لا محل لادراك ان بناءهم في حجة العقلية
 العقلية التي عندهم من حجج الامور من جهة الاجازة فالحكم
 العقلي حتى لا يذهبوا من الفطرية حجة تعبد وان لم يتبع ذلك
 من مجموع كلامهم لان ظاهرها ان الاخذ بحكم العقل في
 البداهة في العقلية بانسرها لا لانكار ما اما اوردوا عليه
 اليه بقوله والجواب ان رد الترجيح عند التعارض وكيف تصدق
 الترجيح في القطعين في الدليل على الترجيح لا ينبغي ما في ظاهره
 من التماثل افسين انه لا يصدق التعارض بين حجتين عقليتين
 لكنه نقض في الرد مع تسليم التعارض باجتماع الترجيح من
 جهة عدم تصور جهة في احداهما لا توجد في الاخر واما سائر
 عدم الدليل على اصل الترجيح لان الظاهر من اجازة كونه في العقلية

النقل على النقل وحده محجته في النظرية خصوصا في التعارض ولا
 الترجيح في كلام الحدس الجواز فيما لا توقف على التوقف حتى في ذلك
 لكن ظاهره حجة دليل العقل في لو كان بداهة ظاهره لا بداهة
 من التعارض العقلية في النقل وكل العقل القطري ولما سلك في
 النقل عليه ايضا ولما كان فرض التعارض وما ذكر من الترجيح بناء
 على التماثل اوردوه في الرسالة على كلام السيد الجواز في بقوله
 بقوله فليت شعري اذا فرض حكم العقل في وجه القطع ينبغي
 يجوز حصول القطع والنقل من الدليل العقلي على خلافه وكذلك
 حصول القطع من الدليل العقلي كيجوز حكم العقل على خلافه على
 وجه القطع اشبه لكن يكثر ان يقال ان فرض التعارض ليس
 على حصول القطع العقلي من النقل في مقابل ادعاء العقل في
 تراجم لقطعيه والقطع والنقل العقلي بل ذلك انما هو على حجة
 تناقض العمل بمقتضى القطع الحاصل من حكم العقل الحاصل من حكم
 ومقتضى ما ورد من الدليل العقلي المحجته في حق التصديق
 المستفاد من الدليل العقلي على سبيل الاحكام الظاهرة في
 يقال ان حكم الظاهر لا محل له في مرتبة الواقع وفي موضوعه
 يوجبنا به مع احتمال كون القطع محلا كبريا يجوز في حكمه شيئا
 عدم تجزئه في نظر الظاهر لكثير من مخالفة الواقع فهذا ليس
 العمل بمقتضى العلم الاجمالي في موارد الشبهة كما لا ينبغي في ادراك
 احتمال ذلك جاز في فرض التعارض لكن لا بد ان يراعى من ترجيح

النقل

كما لا ينبغي وقال لا ينبغي في ردوه وانما حجة من ذلك الاشكال في تقديم
 العقل القطري على ان شواهد الا وهما على الدليل العقلي مع ان
 العارضا في المصانع جل جلاله اما ان جعل من هذا العقلية
 او ما دونها من العقليات البداهية في النظرية الشبهة في البداهة
 اشبه وهذا وجه الى ما يقال انما احاصل العروة العينية في العلم
 بصفاته تعالى لا يشانه لا يحصل بعينه لكن هذا العلم على ما
 استفتاه الحدس المذكور بقوله وادعاء حجة العقل في
 على التوقيف وكيف كان فعلة الرد على الاخبار من جاز نقل
 عنهم من عدم الاعتدال على القطع الحاصل من المقدما العقلية
 العقلية العرفية للثقة وقوع الخلط والاستشابة فيها ما ذكره في
 الوسيلة بقوله وان اردوا عدم جواز الركون لعقول
 القطع فلا يعقل ذلك في مقام اعتبار العلم من حيث النقل
 حكم لعدم اعتباره لجزئية مثله في القطع الحاصل من المقدما العقلية
 فان النقل لا يعمل وان اردوا عدم جواز تخوض في المطالبات العقلية
 لجعل المطالبات العقلية للثقة وقوع الخلط والاستشابة فيها ما ذكره
 ذلك وانخفض عن المعارضة للثقة ما يحصل من الخلط في فهم المطالبات
 من الاول الشبهة فله وجه في فلو خاف من حصول القطع بما لا يوافق
 الحكم الواقعي لم ينعزل في ذلك تفسيره في قدر ما لا يتجمل الا ان
 الشان في بؤس كثر الخفا ازيد ما يقع في فهم المطالبات من الاول
 الشبهة اشبه وقد عرفت بعد الكلام في ذلك كون مراتب وفهمها
 اضر في اعتبار حصول القطع من الاول الشبهة وهو عقليته

قيمة العقل

في الغرض من الاستدلال بالاحكام الواقعية فان وجوب الاستدلال من حكم العقل
المستقل فاذا احتل بتقدير كيفية خاصية في حصوله انما يكون كيف
وانه يمكن دعوى ظهور الاجابة في اعتبارها لذلك لا يمكن دعوى كون
مثل خبر المصدق نفاذاً في ذلك وهذا العقل في الرسالة وان
مقتضى خبره ان لا يكون الواجب علينا هو اننا الحكم بالاحكام المستقلة
التي يلزمها صحة حكم لم يكن الحق واسطره في تبليغ لم يحصل
فالحكم المستقل بغير واسطره الحق ملحق في نقل الشارح وان كان مطا
للاوضح اثر الاثر خارج عن المخصص ولا المنع من دخوله في توسط
تبليغ الحق في وجوب طاعة حكم الله لكن الحق في ذلك حيث ذكر في
سند المنع ما يفكر كيف العقل بعد ما عرفنا الله تعالى لا يشترط
الشيء الفلاني وعلم بوجود طاعة الله في مقام العلم بالحق والحق
انما هو علم حصول الحق في ذلك التوسط ببلغ اثره اذا لم يكن
في وجوب طاعة الله تعالى في مقام الاتجار والاشهاد انما هو علم
بحصول فعل الغرض منها فلو احتل عدم حصول الغرض لا بد لادله
الله ان لم يزل هذا هو الظاهر من الرواية المذكورة ولا اقل من
الثبوت حكم العقل بحصول الغرض كما ترى لكن من منع استغناء
ذلك من الاجابة قال فان المقصود من امثال الخبر المذكور
جواز الاستدلال بالاحكام الشرعية بالحصول لنا قصراً في
علم ما كان متعارفاً في ذلك الزمان ثم ايد ذلك بان ادراك العقل
البدعي للحكم شرعي نظري في غاية النجدة بل لا تعرف وجوده
فيما في الاهتمام به في هذه الاجابة والكثير ولما كان هذا العمل
صاناً للمود والرواية حيث كان حسن التصديق من البدعيها مع

فهي بمعنى إطلاق لا ابرار والثواب بعد ثبوت مقتضيه واما الاجباط
بمعنى اخر وهو هؤلاء الاجر والثواب بما يمنع عن التصديق
اقضائهم عن قولهم في مرجع العدم وجود ما هو شرط للصحة
التي لا يتحقق والثواب بدونه فليس من مقتضى الاجباط وليس
الكلام في مثله فالاول في الجواب ما اشترى اليه من ان لا يعمل
من القاطع الاتقان في الاستدلال بخلاف مقتضيه مادام ما طاع
فلا يتوجه اليه اليه فالتمس عن سبب حصول هذا القطع ان كان
اليه فلا بد من تأويله وان كان راجعاً الى اليه فهو من غير كثر
خطاؤه الموجب لتفويت الواقع كمالاً لازم من تفويت الغرض فانه
كان هذا مرجعاً الى عدم حصول القطع من سبب المذكور فانه راجع
الى الصغر ولا فلاح حصول القطع ليدل على كون حجة وفي الرسالة
فلا يخفى حصول القطع بالايان في حكم الواقع لم يندفع ذلك
لقصره في مقدما في الحصول وبما في الخبر فانه في المسئلة ثم لا
ان الركون الى العقل فيما لا يتحقق بتعلق باوالاتنا طائفة الاحكام
ليقبل منها الادراك لتفسير الاحكام موجباً للوجوه في الخطا كثير
في تفويت الامور ان لم يحصل ذلك عند المداينة ثم استدعى ما ورد
من دعوان ومن الله لا يصاب بالعقول ولا يعبد في حكمه من
الاجابة والادان مرجع الكل الى التوجه على مرجعية العقل في كل
في استنباط الاحكام فتوجه على القديما في مقتضية الى مخالفة
الواقع وقد اشترى بنا وفي اول المسئلة الى عدم جواز الخوض
لاستنباط الاحكام الدينية في المطالب للعقل والاستغناء
بما في تحصيلها طاعتكم والاستغناء اليه على طريق الام لان

مع انه في الشارح مع عدم كونه من بلاد الله التي يحل على
التصديق العقل المعجزة او على حجة ثبوت المصدق قالوا في ان
ما حكم به العقل من المبرر من النقل شي مطا في حكم الشرع انما بعد
العلم اجاب بان حكم كل واقعة قد صدر من الحق فاحصل الحكم
يصدر وما اذكر كنهه بالعقل من الشرع كان الغرض حاصل ما طاع
حكم العقل جزاء من خلاصته ما افادته ولا يحل من تأمل وقيل
عرفنا ان المنع من دخوله في توسط تبليغ الحق ما ذكره من سبب
غيره فاجاب بان دعوى القطع لعدم دخوله في توسط تبليغ الحق
واما دعوى حكم العقل واستقلاله في وجوب طاعة ما قطع من
طاعة من سبب يحصل من العقل او النقل وما ذكره من كون
المواد المنع عن العقل النظيرة فهو الغلط فري فان مساو
القول بشي من الاشياء فيبرساع منهم عليهم السلام ويحون رؤا
اخر ما يدل على ان الغرض لا يحصل الا بايمان ما كان بتبليغ الحق لان
قوله فيكون اعماله بلائنا صحيح في ذلك فان خوله هذا
الولاية في صحة الاعمال التي لا يتب عليها الشوايل لا بها نظير
اشهد الاسلام في صحتها ولذا قال علي السلام ما كان له علم الله
قوايد كانت مراد فليبقا الله من لم يحصل الغرض الموعود في
لكن شي ما اذله ووجوه القوية في الاعمال من هذا اقبل واما
الحمل على الخط الباطل فيكون ان ظاهر الاجباط استحقاق العقوبة
للتوابع واستقاطه للتبطل وصرح الرواية بعدم التوابع
واما اصل مسئلة الاجباط التي يحث عنها علم الكلام في حجة

غرض

لان لا تتردد في ما يوجد عدم حصول الوثوق بما يصل اليه من كلام
التوقيفية فقد يصير من طرق الامارات العقلية الظنية لعدم
حصول النقل منها بالحكم واجبة في ذلك ترك الخوض في الحكم
العقلية الظنية لا دارا ما يتعلق باصول الدين فانه تعريض
للهاول والدام والغدا للحا الدقة شدة الى ذلك عند الله من
الخوض في مسئلة القضاء والقدر وعند بعض اصحابهم عن
الحجاء في المسائل التي الظن ببعض تلك الاجابة ان الوجه في
عن الاخير عدم الاطمينان بمهاون الشك في المعنى في الحجاء وقد يصير
مختاراً عند الحما القين ويوجب في ذلك من المطالب المحقق الحق في نظر
اهل الخلافة شريفاً فانقلنا هاهنا ما لا شأنا لها على بعض
الروايات منها من انما في الاجابة والوارد بالفتنة الى الاحكام
الى اليه من الخوض في القضية الى الركون الى العقل المرجح للوجوه
في الخطا كثيرة وقد سبقنا من الاشارة الى ذلك وان الذي ينبغي ان
يقار في ذلك ان القاطع اذا كان معذوراً في العمل بقطعه ولو
خالف الواقع كما هو في حجة القطع فلا دليل يمنع من مزاولته بها
ذلك كثير لان المنع من المقدرة المقتضية الى المخلاف في الواقع انما
لوم يمكن المخلف معذرة في مخالفة الواقع كما ينو على ذلك في اشياء
البدعية فان قضية الاخذ بالبرائة وذلك لموافقة الى مخالفة
الواقع كثير انعم لولم من ذلك تفويت الواقع الموجب لتفويت
الغرض كان لما ذكره جرداً اذا خرض العلم الفروي في حجة

القطع الحاصل من الادلة العقلية كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية
 لكن للقطع الفرضي منع من حصول القطع وادور عليه ان الفرضي لا
 اجبته الا ان يكونا يوجبان الحق في الحوزة عن الوقوع في الخطا الذي
 لا يمتد منه بسببه ولا يوجب الحق في الخطا اكثر من وقوعه
 الالتفات الى ذلك معقول فلا يخفى فرض حصول القطع فظاهر
 منها ان ظاهر كلامه احتيا و عدم جواز الخوض في المطالب العقلية
 في تحصيل مناط الحكم بطريق لم يمتد ذلك بان السرا له من بها التو
 عدم حصول الوثوق ما يصل اليه من التوقيف فيصير في الطريق
 الامارات العقلية الختيرة اقوالا بالخوض في المطالب العقلية بحيث
 يوجب السرا له من بها فلو ما يودي الى عدم التجدد بالتقليد
 يخرج على العلويات العقلية في الاصول والفروع كما وجدناه
 لبعض الاعلام فيها يودي الى خلافه في ريات الشريعة معني
 لذلك كما سقاه معاد كساية ومراج كساية واستحقاقه في العالم
 واما ما سقاه ما يتصل بتفصيل اصول الدين ومصلحة القضاء
 القدر ويخون ذلك صولع من الملائكة الدائم الا لا وحده من
 الناس الذي لا يعمل عن فطريته ولا يعمل عن وجدانيته
 باليهما في السطانية وحقائق الشريعة في موضع ذلك في مسألة
 الفتن باصول الدين من اجزاء هذا الكتاب واما الخوض فيها حتى
 تحصيل مناط الحكم الشرعي بطريق العلم ان اريد من ذلك
 تخرج المناط العقلية كخرج المناط العقلية كما في القياس
 واستباحه فموان رجع الى دعوى العلم الشرعي بالوقوع
 الخلال

بالخلافة كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية
 على وجه لا يتعارض حصول القطع مع الالتفات الى ذلك المعجزة التي
 في خلافة الواقع كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية
 لصدق منه التوبة وان رجع في خلاف الواقع مع هذا القطع
 الكلام الى ان المطالب العقلية لا يوجب الحق في خلافة الواقع
 فيكون من ذلك كون النظر في المطالب العقلية للواقع نوعا من القطع
 نوعا وهذا لا يوجب عدم جواز الخوض في المطالب العقلية بالواقع
 لان القاطع معذور في العمل بغيره بغيره في القياسات السابقة
 ثم قد يقال ان سيرة العلماء حايية على يد الكهنة في تتبع المناط
 وتحققه ومنه ان غالب الاستفاد من المطالب العقلية في كتب
 الفقهاء منقوشة بذلك وانما اذا نظرت الى شرح القواعد لغير
 المحققين واما من القول بعدم تمام ما لا جهدهم في الاجد
 المستفاد من المطالب العقلية وهذا الشيخ تحت الحق الانصاف
 في مصنفاته جعل في نظره في الاستنباط فان رجع الى الكتب في
 ذلك ومنها انه لا يمتد منه قبول لان السرا له من بها يوجب عدم
 الوثوق بما يصل اليه من الحكم التوقيفي ان كل علم شاعره
 لا يجوز الخوض فيه فانه لا يوجب ويل المطالب العقلية واطرحها
 وهذا في نفسه معذور وان السرا له من بها والخروج من الوقوع في خلا
 الواقع كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية كشرهون الحاصل من الادلة الشرعية
 على اطلاقه لوجبه عدم حصول الوثوق بالمطالب العقلية
 فان الفقه لا يتم الا بما ورد من علم الاصول واعلم به

انما يحصل ويتحقق الا لسرا له من بها العقلية النظرية لكن الانصاف
 ان ما تدور من الاصول في هذا الزمان فيقتضي انما والتوقيف
 في الاحكام الشرعية فهو يودي الى خلافه في اعلم من ضرورة الدين في الحجة
 فالخوض في المطالب العقلية في حوزة ليس له في الحل كسلايتها
 ورويتها مما زاد او ازال معتد بها مما يقتضي المراكز الشرعية للحق ومبدأ
 يحمل البرهان من الجاد في المسائل الكلية ومبادئ القضاء والقدر
 من الاخبار والبرهان ما يثبت بذلك وقد يحمل على معان اخر ولها في الروا
 الثالثان من الوقوع ما سبق كوننا في المقطوع للمقطوع
 الغريبيات وانما يخرج قطعه من الشريعة وهو هو ان يقتضيه الله
 بغيره فلا يمكن القاطع من طرقة نفسه غير ان السرا له من بها
 موضوع الاحكام وانما في خرافة قطعه عن تعارض الناس كما
 في القضاة الذي يحصل له القطع من الامور الغير المتعارفة في اذرة
 القطع في غير حصول من الاصول المعاصرة للمقطع بالعدم لكل المص
 به في كاشف الحقائق خلافة ذلك لا يوجب كسلايتها لا اعتبارا
 وكذا من خرج عن العادة في قطعه ونظيره فيلحق اعتبارا وها هو حق
 اشهر في جمع من تلاه وفي عدم اعتبار قطعه الاخذ بحكم
 كان المقصود من عدم اعتبار كسلايتها في عدم الاخذ بحكم
 قطع القاطع ما لم يد له دليل على اعتبار حجة ترفع عليه احكام الواقع
 واما احكام المقطوع من حيث شدة مقطوع فيتم عليه لان المراد من
 القاطع اعتبارا انما هو بالنسبة الى احكام معتقده ولو كان كاشك
 في الاخذ بحكم كسلايتها في السرا له من بها قطعه من خرج قطعه
 العادة ان اريد بعدم اعتبار بالنسبة الى الاحكام التي يكون القطع
 موضوعا لها كقولها في شدة وقدره ويجوز كسلايتها في اوله

اعتبارا والمعلم في هذه المقامات لا يشل ما قطعه كسلايتها من مذكور في
 سائر الكتب انما ارادة غير هذا القدر انما هو ان ظاهر كلامه عدم
 اعتبار بالنسبة الى احكام معتقده لا بالنسبة الى احكام مقطوعه
 انما لم يحفل ان يكون مراده اعتبارا على غير الموضوعية في احكام
 القضاء نظير عدم معتقده في حوزة فان اريد عدم اعتباره
 في مقامات يوجب القطع فيها من حيث كاشف الحقائق في النظرية الا لو لم
 فان اريد بذلك ان يخرج من قطعه كاشك فلا بد ان احكام الشك
 وغير العالم لا يخرج في حقه وكيفية على القاطع بالرجوع الى ابد
 على عدم الرجوع عند عدم العلم والقاطع بانصاف ثلاثا بانصاف
 اربع اشياء وقد سبق مرارا ما يوضح قوله وكيف يحكم على القاطع
 فانه ما دام قاطعا على حكمه وموضع غير طرفة الاحتمال فلا في كيف
 يمكن ان يرتب تارة خلافة حتى يمكن الغاية في حقه وربما يقال ان
 ان المراد من القاطع جعله على ان كان انما المراد من القاطع
 والا فالغاية بمعنى الخوض عن انك في الواقع برين معقول ونظيره
 القاطع كسلايتها في حوزة القطع المشكوك في معلون الوقوع كما ورد في مؤلفه
 وذلك كسلايتها في حوزة القاطع حين قطعه ومن الوقوع الغاية فيما
 اذا اخذ موضوعا اذا كان قاطعا حين قطعه كما ذكره في بقوله
 حق والحاصل ان المراد من القاطع القاطع فمعه حين كونه قاطعا
 معاملة معاملة غيره ممن لم يحصل له القطع كالقانون والشك
 في موارد القاطع لا الدنيا على خلافة قطعه فانه فرع السقاة
 اليه وانما كان في الظن والشك يمكن الالتفات الى الجمل مدفوع ما
 على القاطع على ان كسلايتها في شدة نفسه حتى لا يخرج وهذا
 فرع لوجه القاطع اليه وعدم ارادة الواقع من الذي هو كسلايتها

و قد يخرج ذلك من جهة الاتهام منوطا على ان يثبت في الامام على نحو ما
ولم يثبت ذلك على وجه صلوته الامام اذا ظهر كون الامام هو
و لا يثبت فيها على عدم ما يثبت في صلوته وعدم شرطية صلوته
الامام لصحة الاتهام على اطلاقه لا يعلم الا من يثبت بطلان صلوته
وهذا القول يجوز ان يثبت في حق العبد من جهة الاتهام اذا علم
احدهما وكذا لا خلاف ان جواز الشك في حق مفضي حكم الحاكم بالحق
ان يوجب العلم بعدم اشتغال تمام العبد بالامر من اكله الواسع في نفسه
شقوق فلذا امكنه اذا علم صدق احدهما وكذا لا خلاف ان ما اذا لم
لا يشك في كل منهما الى بيته ونحوها فالمتصور العلم من الشك في عدم
اشتغال تمام العبد بالامر من اكله الواسع في نفسه في عدم كون الشك
ما لكان للنسبين في حجه عدم اشتغالهم من اكله الواسع في نفسه
لو لم يكن لكان شرعا ظاهرا معفى من الاجابة في ذلك ليدفع عن حجة البيع
من المحكوم بان لا يثبت بطلان ما يكون ملكا لغيره من عدم جواز النسب
اذنه ووجه اليه في حق من لا يعلم بخصيته عين فاشترط ما علم
انها لا يثبت فيها وعدم جواز النسب فيها وليس هناك ما يدل على
عدم جواز النسب في ما لا يخرج حيث لا يعلم من تمام من تلق الحاكم
حكمه شرعا بسبب الشك بل ذلك موجب ليقولنا ان الملك عليه
ظاهرا ضم بل قد يقال ان حكم الشك في مثل المقام يجوز ان يثبت
من المتداعين في مثل المحول الاضائة والاضافة الى المحقق
فوقيل انما لا يثبت الواسعة وعصارته ان حكم الحاكم احاطا به
المقتضيه بل قبل لا يعلمها ولو كان ذلك من الحكم الظاهري
بالنسبة الى غيره فقام الفصل فربما لا يكون حكم الشك ليس الا على
الظاهر في ما لكان فقام فلا بد من ملاحقة مقتضى حكم الظاهر
كما ترى في حكم الكلام فيه فاما فانه فالمراد بالمتصور على الصغر

في هذه الفرع ومنها حكمه ان لو كان لاحد منهم ولا ضرر دهان
احد الدرهم من عند الورع ان لصاحبه الاثنين واحدا ونصفا
ولا غير نصفان مقتضى ذلك جواز الشك في الدرهم الشك فيها
فيعلم بغيره لعدم اشتغالهم من اكله الواسع في نفسه في نفسه
في ما لا يلزم من عدم اشتغالهم من اكله الواسع في نفسه في نفسه
وقد يخرج العلم على الشك في القيمة اما بتصور الاختلاف والمخرج
او بالاشك في القيمة بحكم ما ورد من الخبر في ذلك من حيث عدم العلم
بالا لقيامه من صاحب الدرهمين او من صاحب الدرهم الواحد
وسيجب ذكره ثم فيهما لو اقرت لغيره من ثمرات لا يثبت في
العين الا الاول وقيمة الا الثاني وقد يخرج لهما عند الحاجة
منبجها بغير واحد في علم بعدم اشتغال تمام العبد بالامر من اكله
ما الملق في الواقع اقرت في الفرع على سماع الاقرار بعد الشك
ولا يلزم في الثاني يخرج عما نحن فيه كما عن الشك في وجه الحكم
العقد المتنازع في تعيين ثمنه او ثمنه على وجه يقتضي فيه الشك
كما لو اختلف في كون البيع بالقرن المعين عبدا او حاربا فان رد
الى المتيقن بعد التالف في مخالف العلم بالتفصيل بصيرته ملكا
البائع ثمنه الجيد والحاربا والتفصيل في قوله وجه يقتضي
بالقائه في الشك في القيمة اذ قد يكون لاحدهما قيمة
الآخر او كليهما مع الترجيح ان قبل بينهما والتفصيل في قوله لا
ان القيمة بالانفاق والتفريع بقوله فان رد الشك الى
المتيقن او لا يثبتان والحاصل ان الفرع انما يتحقق اذا
كان والبيع في حاله فلا لا ينافي ولا يخلو ان البيع

الوجهين
صحة

الاجمال كالتيها ما الملقية او الفرض في العلم الطريق وعلى تقدير
ان مورد كلام الجورين غيرا في العلم التفصيلي المتأخر لعدم
امكان التخصيص في الشارع في حجبها من مقتضى ما يمكن ان
يقال في معنى جواز نقل القيمة بما لا يثبت عليه كما في ما يمكن ان
يقال في معنى جواز الاتهام في الامكان ان الحكم الظاهري في حق كل
نافذ وقفا في حق الاخرين يقال ان من كان صلوته في حقه
الذي يربح الشك في جواز الاتهام له وكذا من جعل له اخلا لدار
من وصل اليه بغيره فاما لم يعلم كنه في الدعوى بان سنده
الا يثبت واقرا واعتقادا فانه يملك هذه النصف في الواقع و
كذلك في الشك في النصف الاخر فيثبت له النصف في الواقع وكذا
الاخذ من وصل اليه بغيره في مثل العلم وصلى
الحال فيقول ان حكم الظاهري في حق كل احد نافذ في
حق الاخر عاين كونه في علم الا في الجملة فاما اذا مضى
الامام حال الاتهام بغيره فانه يملك هذه النصف في الواقع و
ان من الامام كما هو مقتضى فرض كونه في الجملة في الواقع في الجملة
المعلوم اجاز لم يقبل ان يكون حكم الظاهري نافذا في حقيقة
لو رجع هذا المعنى الى ان صدق الحديث من الامام ما لم يعلم فرب
يحكم لعدم شرعية ما لا يثبت ان تمام الخبر يرفع الشك
الدعوى بمعنى انه لم يعلم الا من نفسه و صلوته من جهة الامام
و لا يشك في كونه نافذا في حقه فانه يملك هذه النصف في الواقع و
في حقيقة رفع العلم ان من حقه صلوته الامام واقفا او غير

قوله في عبارة الرسا انه في عنوان الفقهاء لهذه المسئلة وفظا
الحكم بان لا يثبت في احداهما لغير الحاربا بما نرى في الاخر وهو
ان بعد التالف في الحاربا لصاحبه مع العلم بغيره ما شكا لها
عن ملكه صاحبها الى الاخرين الفرض ما نحن فيه يقتضي كون
المدعي عن المذهب المكية الا انه لا يثبت في الاخرين البيع من
جانبه من رواه الحاربا في حقه ووجهه في رواه الحاربا جواز
الوجهين المكية مع بقاءها في الحكم بوجه الحاربا موافقا لما
اخذ الحاربا في موافق ما لا يربح البيع من استرواها عند الحاجة
منها لعدم وصوله ولو كان ذلك العلم لم يوجب شرعا باقوانا
فلا يكون من الفرض على اطلاقه فانه في ذلك في الرسا لم يرد
هذه الموارد والغير ذلك من الموارد التي يوقف عليها المتبع فلهذا
الموارد من الترام احكاما من على سبيل منع الحكم احدها كونه الحكم
في كل من اطلاق الشك في موضوع الحكم بان يقال ان الوجهين
علم كونه بالمتصور في الشك بان كان في الواقع وكذا لما وقع
من صلوته الحديث المتصور بطلان نفسه من حقه خاصا بالامام
والامام متظان في الواقع اشهر اقول انما قد رجع الى ان جواز
ارتكاب كلا المشتين ان دمج الاخذ لقطع التفصيلي موضوعا
لحكم الحاربا والجملة وكذا في حكم الحديث في حقه عن غير الحكم
اذ لا يثبت في قطع الطريق وعليه فالجواب في ذكر الوجه الثاني في
فصل الجواز على صلوته عدم انشاء العلم الا في العلم التفصيلي
ان في فرض المشية بالقيمة لم يعلم من الجور لا يملك في الشك
في المحصورة في مثل ما يكون كونه في مقتضى الامام عليه السلام
ثم تدعى ان الجور نظر الى كونه في ما نفاها عن غير التالف في العلم

مستخرج

شرط صحة الاتهام بل يكفي كونه محكوما بالحق وهذا تعرف
وجوه الحكم في الجواز ما ترجع الى ان الحكم بالملك ظاهر ليس
الشيء يعقب عليه ان لا يملكه الا في حق هذا الشيء على ما
تم فانما يتيم لو كان الحكم الظاهري في حق هذا ظاهر في حق الآخر
الشيء محققا فكانت حقيقة ان لو كان الحكم في حق واحد فحقه في حق
اخر كما لو علم المأمور بطلان صلوة حال الاتهام فلا يعقل ان يكون
حجة صلوة الامام عند جميعها في حق المأمور ايضا حتى يرجع الى عدم
بطلان صلوة من جهة الاتهام في تلك فكونه محققا في حق الثاني
ان لم يرد مقتضاها الاحكام المذكورة بما اذا لم يقع الاتهام
بالحق الله والمنع بالشرع من الحكم المعلوم بغيره كمثل ان يفتي
الامام على قولين وحمل اخذ المبيع في مسئلة الحكم الف على كونه قضا
شرعيا فلهما معا يدعيه من الشرائع والفتاوى المبيح بالحق المأمور
او من جهة تركه اخذ الدرهم بصلواته وعمله بالباطل
في دفع الاشكال عن كل مورد باحد الامور المذكورة فان عي
العلم التفصيلي لا يقبل التخصيص باجماع وعقده اشهر فقهاء
من جملة اخذ المبيع في مسئلة الحكم الف على كونه قضا صا لم يرد
الروايات التي لا سلطان للشيخ ابي القاسم في قدره من عي
ما كان وما اذا ردت من اعتبار العلم التفصيلي لا يقبل التخصيص
مبنى على ما مر من عدم امكان الازدواج في الحكم الظاهر لكن هذا في
القطع التفصيلي على تفصيل سبق وانما المولد من الحكم الاجمالي فنبأ
على كونه يتجمل على نحو الاقتضاء والتعلق فلا يكون حال الحكم الاجمالي

الانفصال لكنه قد بان على انه يتجمل على الحقيقة فلهذا جمع الحكم الاجمالي
الاجمالي فاعلم ان الحكم الاجمالي المعلوم على اثنين من الحكم الف والشيء
محققا عليه بيان ذلك ان وجوب العمل بالحكم المعلوم بالاجمالي لا يوجب
شيء المستقل بحكم العقل فاما ان يثبت بالاجمالي ما كان محققا في
وقد الحكم ما يثبت من حيث هو في الاتهام والتدين به فلو ترك هذا
الحكم المعلوم كان هذا تركه لا جلا ضرره في الحكم الف لانه تركه
فعله ويحقق فيه عدم الاتهام والتدين به بهما على ان ترك
العمل ترك للتدين والاتهام به ايضا وان لم يترك التدين لعدم
التدين والاتهام بالحكم والاتهام بعدم التدين لعل
العدم التصديق بغير التصديق الاحكام التام بعد من
الامان حتى لا يكون له ابتلاء من حيث العمل وان كان هو في عي
المعارضة عند ترك العمل فيكون في النفس بالحق على التدين بهما
واقعا لها حيث يتجمل به وما لو لا لواجب المعلوم مع عدم
الترجيح من الوجوب بل انه به موافقا لوجوهه فان كان لو
من التعدييات العينية انما يعترفنا لغيره ويدعي امرها كان
تاركا للعمل بالواجب في الحكم الف وكان من التوصل
كان هذا مخالفا لقرينة تحضره وهكذا للعلوم بالاجماع
فالرسالة مخالفا للحكم المعلوم بالاجمالي في وجوب العمل
في الحكم من حيث الاتهام ومثله بالاتهام باباثة المدة المدة
بين من عي وطها وجب عليها مع اتحادها في الوجوب وكثرة
وبالاتهام باباثة موضوع كلي مراد من بين الوجوب والتحريم

مع عدم كون احدهما المعين بغيره فلهذا لا يقال في افتان
الحكم في المثالين ليس من حيث العمل لانه لا يوجب من العمل المأمور
والترك الموقوف للحرة فلا قطع بالحكم الف الامتثال بالاتهام
الامر والمقتضى وتحقق الحكم الاتهام بالاتهام باختياره وبين
الوجوب والتحريم والتقييد باتحادها في الوجوب فيكون الحكم
فان العلم بوجوب واحد من الفعل والترك في ذات شخص لا يكون قابلا
الا للفعل والترك فلا يتحقق مخالفة علمية او الواقع فيها ما فعل موافق
لاحد الحكمين للعلوم بالاجمالي او ترك موافق لاجدهما والموافق
الاتهام بالاتهام اما في مرجع الظاهر في التخصيص والتقييد اجود
كون احدهما المعين بغيره ايضا لذلك فان الحكم من الفعل والترك
ليس موافقا لاحد الاحكام في حرة ان احدهما قد يرد على ليقطع
الاتيان به حتى يكون الفعل والترك محققا في احدهما دون الثاني
الحال في ان كان الحكم المعلوم احدهما بالاجمالي فلهذا لا يوجب
الحكم الف الملتزم وبحكمه لا كلام هناك في الحكم الف الملتزم والترك
وان استدل الجواز في الشبهة الموضوعية وبحكمه تقتضي الاستسكان
عليه لغيره في الاول اما في الشبهة الموضوعية فلا ان الحكم
يخرج من موضوع في اصل عدم تعلق الحكم في هذه عدم
اخره في موضوعه من المرجع بل هو في موضوع في الحكم والترك
فالحكم بالاجمالي لا يوجبها من موضوع الحكم ولا جلا فيهما
وكذا كلامه وان لم يظها في التدين وبقي الجواز في الموضوعات
المروية من عدم المانع من المانع المروية في الموضوعات
كل وجه في القرينة كموثقة العقلية ونحوها والمقتضى ان الاتهام

الاتهام وطهران التدين وفقا للحديث ليس مخالفا لغيره لكونه قضا
لاحكاما للمدعي نعم هو مخالفا لقرينة لان مقتضى العلم الاجمالي
الاتهام باحدهما والاتهام بهما مخالفا لقرينة تحضره لكنه في
ولا يخفى باق هذا المثال ولا سيما في جلا صلا في افتاده ان الحكم الف
الاتهام بهما في طرحة الاتهام بالحكم المعلوم بالاجمالي ولذا فتر
اشكال الحكم ولو ظاهرا بلا اشتراط في اصل الحكم في طرحة الحكم
ولو بالاتهام في اصل الجواز في طرحة العلم الاجمالي من صالحه
تعلق الحكم في المرجع من موضوع الحكم وانما من غير ذلك
في الطرفين لانه ليس طرحة الحكم المعلوم ولو بالاتهام وكذا في
عدم ملاقات التدين بالبول لم يوجب الحكم في التدين ملاقات
التخصيص وبحكمه في التدين من جهة صانعة عدم التوصل الى احدا
الحكم بالظاهري بالتواضعا لما قالوا في الشبهة في تدين التدين
الجارية فيهما وان لم يخرج من مرجعها عن موضوع الحكم بل كانت في
لغيره في الحكم المعلوم اجمالا لا يخرج من موضوعه الا في التدين
الواقع في التدين في الاول في جلا ملاقاته في القضية في
عدم لزوم مخالفة علمية من اجمالا لاصل التخصيص في القضية
لا يوجب طرحة اصل الحكم بل يوجب طرحة الحكم المعلوم بحسب
الاتهام وعدم الاتهام بالحكم مع وقوع العمل في طرحة التدين
لغيره في الحكم وليس مقاره الا في التدين ما وجب في التدين
بما مر الذي فيهما في الملاقات والمقتضى والعقل ليس في
ناوید من مرجع مقتضاها لاصحاب الشبهة فلا مانع من اجراء

عنه المقام اقول لا يخفى اننا علم عدم وجوب الالتزام بالاصح
 الشرعية او فاعلا وان وجوبه عقلا لا يستلزم حكم
 شرعي كما هو مقتضى قوله وجوب الالتزام مع قطع النظر عن العلم
 ثابتا ما يجب مقتضى العقل وليست كما لا بد للاعتقاد بها اجمالا
 الاصول في الشبهات الموضوعية وليكن ما بناه على وجوب الالتزام
 بها على نحو المولية فلا يجوز لاصول الشبهات حكمه كما اعتدوا على
 ايقض وما يفرق بينهما من ان اجمل الاصول في الاول انما هي الحكم
 الالتزام وطرح ما ادعى وجوبه على ضرورة الثاني فان الاصول ان
 اوجب خرج المختلف عن موضوع الحكم لم يتحقق موضوع الالتزام
 سيما في الحكم بالاعتقاد واليد كما هو ظاهر بل كما ترون فانه على
 شمول اطلاق ذلك الاصول في المقام المعروض فلو كان الموضوع معلوما
 بالاجمال والالتزام جريا بها في الشبهة الموضوعية بالتمسك بالخالف
 العمل بالبرهان ويمكن ان يوجب ان مله انه خرج جريا بالاصول
 الموضوعية لا يحل للحاكم الالتزام حتى يتبين جريتها وسعدهم
 جريا بالاصول بقاها لا بد له على امرتها واستلزام على عدم
 صحة العمل بالالتزام اية هنا بما جعله التحقيق من ان طرح الحكم الشرعي
 لو كان معلوما فبقوله ليس جريا بالالتزام حيث كونا معضلة العقل
 على قيمها واستحقاق العقاب بها فاذا فرض العلم بقوله لا وجوب
 المشي فلم يلزم به التكليف لكنه فعله لا لما على الوجوه يمكن عليه
 شي مما لا يخفى ذلك العقلية لا لغيره فالاثبات به لا الوجوب
 بخالفه عليه ومقتضى كمال ما مر به فاذا كان مفعلا العلم
 التفصيلي فاذا علم اجمالا يحكم برده بين الحكمين وفرضنا اجراء

اجرا الاصل في حق الحكمين الذين علم كونهما احدهما حكما اشاع والمخرج
 انهم علموا ان الحكم في العمل لا مقتضى ولا يتبع له ولا كونهما
 عدم جريان الاصل لما عرفت من ثبوت ذلك العلم التفصيلي
 حاصله ان القطع بالحكم شيئا او بين الحكمين مجالا لا يتلزم وجوب
 استقلال العقل وجوب الالتزام به من حيث نفسه وان حكمه
 استقلال العقل في حق الحكمين شيئا او الحكم على العقل في الحكمين
 لا بعد شيئا الا حكمه يمكن عليه شيئا بقوله بالفرق بين المقامين 2
 والتمسك العقل فان استقلال العقل كونه شيئا لاجل اختصاصه به
 انه هو حكمه التام واقعا فيحقق الاعتقاد وجوبه به لا فيبحث الحكم
 فلا اتفقوا فقه من عتزل يكون سماعه منه لم يكن مثله في حكم
 العقل والالتزام انما انما الحكم على العقل وهذا بخلاف العلم حكم
 من الحكمين فانه يتبع ان العقل لا استقلال في حق الاثبات كونهما
 متخاضعا للالتزام بالحكم لاجل الاجمال لالتزام فيه ليس الا
 لمكان احد الحكمين حكمه التام واقعا والموضوع حصوله جريا تفصيليه
 بل قد يقال ان الالتزام ما به عليه كونهما من العلم الاجمال لا من التفصيل
 ووجوبه الفعلية كما تفصيلي البناء على وجوب الالتزام كونهما علم
 للاعتقاد وكذا العلم بالاجمال ووجوبه سميته وجبته العلم
 فلا حجج للاصول ويكون الحكم التام اية جريتها لا ان يكون في حق
 علمية كما اذا كان الدليل على وجوب الالتزام وجوب يقضي
 التي هي اية او العقل لا استقلال على ما يدعي من تقبيل قول العقل
 شيئا من المولى كراهية العقل على اجزاء والواجب وفرضنا

فيما هو وجوب الالتزام من حيث نفسه على نحو حقيقة المكون لا من حيث
 كونه مقتضى العمل واستلزام في الرسالة اية ما جعله وجبا احضرت
 لغة من اول الجوانب لوجوب الالتزام فان كانا باحدهما المعين فلا
 يلزم به احد لانه تخلف غير ان كانا باحدهما على وجه لا يوجب
 لا يكون التمسك به كالحفاظ بالمعنى له وروين لا مروا في ذلك
 من حفظ ما في عقله او نقله والموضوع عدم ثبوت مع ان ذلك لا يوجب
 حمله في موضوع كوصفيا فالعرضية هو لعدم العقل والتمسك
 بغيره فوجب لانه طلب لما اصل الا ان يلزم بان الحكم التام
 يدعي ثبوت ان يقصد منه التعبد ما حكمه لا لا يوجب مقتضى
 الخطابين لانه هو حاصل ففهمه ففهمه عدم الدليل على ان
 قوله احدهما المعين كما ان في الواقع كما فان المحل احدهما فهو في
 الواقع محمول فلا يوجب التزام المكلف لانه لم يتبين جريتها في قوله وانما
 ما جعلها الخيرة كما هو مقتضى الواقعة فالمراد بالالتزام ما جعله وجبا
 وهذا وان كان واقعا واحدا لانه لا يوجب الالتزام بحكم الواقع
 ان كان الحقيقة منها لكن هذا لا يمكن ان يكون دليله على ان الحكم
 العلم بالاجمال لا يوجب الالتزام لانه لا يوجب الالتزام من غير الاخذ به
 الاخذ بما يوجب الخيرة فوجب ان ذلك الخطاب يوجب في كونهما
 في غير ان ان الدليل على غير خطاب احدهما كذا الذي يدل على وجوب الالتزام
 على وجه التعبد باحد الحكمين حتى يكون هو حكم الله هو العقل او
 التمسك بالمشي وجوبه وعرضه ففهمه وجوبه وقطعا
 من دليل الالتزام والاعتقاد ما قاده التوصل فيكون الخبر
 هو حصول واحد من العقل والتمسك بهما فوجب العلم
 في الواقعة المفروضة وقد لو قسروا قسروا قسروا منها ان عدم

ولا انه الخطاب الواقعي للمعنى بالاجمال على الالتزام باحد الحكمين
 يتم لو لم يكن العلم الاطلاحي في الخطاب العلم ففهمه ففهمه
 مرارا عليه فالاجمال لا يمنع الا من المواقف القطعية وهو العلم
 الحكم على نحو التعبد بالاجمال على نحو التمسك بالاجمال
 التي حكم العقل باقتداره كما بالتمسك بالاطراف والشبهات المحسوسة
 لو بعد المواقف القطعية ففهمه ان قوله فلا يمكن ان يثبت
 بذلك الخطاب للمعنى له وروين لا مروا في ذلك
 ما قال ان مقتضاه كون الخطاب مقتضايا وحاصلا بالتمسك
 الاصول لا لخطاب بل لالتزام الحكم فانه مقتضى مقتضى
 حكم العقل بان حكمه العلم بالاجمال احببنا لما لم يثبت
 التمسك بالحكم فافهمه الالتزام به ولو لم يوافق الا على ان يثبت
 ان الخيرة لا يتم لقوله كونه الالتزام بالحكم لا لانه لا يوجب الخيرة
 لا بما هو عليه من العنوان الواقعي فانه حاصل في المقام حتى في
 العلم بالاجمال لا يوجب عدم وجوب الالتزام عدم مقتضى
 وجوبه اصل ولا يحتاج الى ابد والملاح في اقل على الاجمال
 قاطع ولا تفعل ومما كان ما ذكره في غير خطاب بل على
 الالتزام من كونهما لا يوجب وجوب الالتزام بالحكم المعاصر
 وانما يجب الالتزام به نفسه يكون الحكم التام على علمه في الحكم
 كما اعتدوا في بعض كلامه وكلامه في الحكم التام اية
 الحصة ومن هنا يقال ايضا ان استثناء فرض كون احدهما
 المعين ففهمه ليس في حقه عدم جواز الحكم التام اية

فهمه

وهو يثبت
ان ان يلتزم

فهمه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين
 وبعد فهذا هو المسودة في بيان محكم المحصور من الشبهة
 كتيمة اجابة لبعض الفضلاء الاعلام حين تذكروا فيها
 لغتوة عبارة عن غناء العباد وهي هذه الماء الطاهر المشبه
 بالبحر مع الاحتياط ولا يرفع حدثا ولا يزيل اجنبيا ولكن
 اذا صار طاهرا لا يجسه بل لو تعاقبا على رفع الحدث لم
 يرتفع ولو بان توفنا من احدها ثم غسل بالسائر ثم منعه
 التيمم بل انحوط ولكن في رفع الحدث لا كان هو لا
 في غير التيمم بل بدون من الصلوة مع الاحتياط والتميم
 مستحبنا بالاعتقاد ان من المعلوم من حكم الماء على اطلاقه ان
 في نفسه ومظهره ولعين من رفع الحدث وادائه الحدث وان
 ما تجوز منه من حكمه انه لا يرفع حدثا ولا يزيل اجنبيا والمقصود
 في هذه العبار بيان حكم ما شبه طاهرا بغيره وفتح
 العنوان في الاثبات المشبه طاهرا بغيره ما يتحقق بان
 يفرض طهارة انا معين ونجاسته اخرى كذا ما شبه
 احدهما بالآخر ولم يتم طهارة من الجبر وتارة اخرى
 يفرض طهارة ما وقع نجاسته في احدهما ولم يعلم

الشبهة
في صفة

لا شبهة
المحصر

بالظاهر المشبه بالخبر اذا كان من اهل الشبهة الغير
 حتى مع عدم الاحتياط فضلا عن رفع الحدث التيمم
 هو واضح وحيث ان مرجع الحدث في هذه المسئلة بيان حكم
 هذه الشبهة على سبيل الاطلاق في موارد الجزئية وتقعدها
 كتيمة هذا فلا بد من ذكر ما يفيد في تمديد عنوان البحث
 فتصور التكليف ما اشكرك بالثبات السابق غير موقوف على
 به اصله فهذا يسمى بالثبات البدوي والشبهة شبهة بدوية
 كما في شرية التيمم حيث لا يثبت التكليف بغيره وكما في المائدة
 بين الخبز حيث لا يثبت التكليف بغيره من حيث اعتبارها
 وهو انحراف التكليف في الفرضين في الواقع فيقول الجليل
 الساجد واما مشكوك بالثبات التفصيلي بالعلم به جملة
 فالجمل به جمل تفصيلي كما في علم اصل التكليف والارام به
 ويحمل المكلف به لزمه بين اثنين فصاعدا ثم التكليف
 المعلن اما الجزئية والوجوب والمشيئة الحرام او الوجوب
 وصفا الاشياء اما عدم النقص او جلاله او تعاضدها ولا
 الاصل في اجابة ونوع المكلف الكلام في هذا المحصر في شبهة
 الموضع الثاني فلا شبهة اما ان يقع بين ما هو محصور
 او غيرهما ثم المشبهة المحصور قد يكون عنوانا واحدا مراد
 بين فردين فصاعدا كالخمر والنحو والعصبة قد يكون مراد

ب

ان ما وقع في النجاسة لها واخرى بغير نجاستها وتظهر
 بوقوع طهر فيه كما يظهر فلا يشك في ان الطهرين وانما
 المتفرق من العبادات الاخرى الا ان طاهر عنوان غير واحد
 وقوله مع الاحتياط والظاهر ان قيد الشبهة فيكون فيها على
 هذا الحكم لا يجرى مع عدم الاحتياط فيما اذا كانت الشبهة
 غير محصورة وانما لم تحل على الاحتياط في المشبهة كما هو
 لهذه المادة وهو المراد من قوله في غير طهر الثوب والبدن
 به مع الاحتياط لان فرض الاحتياط الماء بالمشبهة لا يند
 فيما ذكره من الحكم فائدة لان الاحتياط ليس مما يتوهم به
 كون ما لا يرفع وبالايراد سرفعا ومنه لا يمكن ان يرفع
 التفاضل حيث فزعه لو قيل بان كان رفع الحدث بالمشبهة
 كان محلا لتوهم ان ذلك مع الاحتياط مع وجودها
 غيرهم كان من دون الانتقال العلم التفصيلي والا
 بمعنى كفاية الشاة في الانتقال باسار الوضوء مع التمكن من
 الاول او لا ولو قيل ان ذلك توطئة لا مثقالا للعلم
 ليقول انه لا يتم بالنسبة الى الحدث حكم اخر ذكر في مساق
 التيمم لعدم الماء او عدم امكن استعماله بحيث يفيد
 رفع الحدث مع انه لا يتم لهذا القيد وكان بالمعنى
 الذي ذكرناه ومع هذا لو لم يجز على ما ذكرنا لم يتم الحكم
 الذي ذكره على الاطلاق ضرورة انه يجوز رفع الحدث

بين عنوانين يكون المتكليف بالتحريم من الفردين على تقدير
 احدهما غير على التقدير الاخر كما اذا دار الامر بين كون
 المايعين غصبا او كون الاخر جباين بين كون
 اجنبية او كون المايح غرا على كل تقدير فاما ان يكون
 العلم الاجمالي مسبوqa بالعلم التفصيلي او لا على جميع
 فاما ان يكون التكليف المعلوم اجمالا لا يقطع المكلف بغيره
 في حقه اذا كان معلوما تفصيلا ولا في تحقيق الحال في هذا
 يكون في ضمن مسائل المسئلة الاولى فيما اذا كان الحرام
 المشبهة بالحلال عنوانا واحدا مراد بين فردين فصاعدا
 على وجه الاحتياط ومنه جازم حقه ولحقه غير موقوف
 بالعلم التفصيلي ويكون التكليف الحرام المراد موقفا
 بغيره على تقدير كونه المعلوم بغيره فالشبهة عدم
 جواز ارتكابه للجمع بمعنى حرمة الخلق القطعية بل ان
 عليه الاجماع غير واحد واما وجوب الاحتياط في معنى
 الموافقة القطعية باجنبيا بكل واحد من المشبهين فهو
 محتاجا لجماعة من المحققين خلافا لما اجماعا ارتكابه كل
 المشبهين ولما اجماعا ارتكابه لا يستلزم ارتكابه
 الحرام الواقع وحكي عن بعض الوجوه الى انه غير
 مستلزم او يمكن ان يستدل به على عدم جواز ارتكابه

المسئلة

المسئلة

الجميع وجوده الا لا جميع ما اول انه واوله على حرم عنوان
 ذلك المشبه فان يحتمل على موضوعه الواقع للمعلوم وجوده
 بين المشبهين اما العلم بوجود ذلك العنوان من المشبهين
 ضا لفرق واما ان الاحتيا يحتمل على موضوعه الواقع
 باطلا لفرق من موضوعه لا لخطا به على معانيه
 الامرية من دون مدخلية العلم ولا يحتمل فيها تعلم الاستقلال
 على قبح عقاب الحيا هذا المحض اعتبار في تحتمل الكا لفضلها
 عند تحتمل التفصيلي فلا مانع من تحتمل الكا لفضلها
 ولا شعرا للتمكن من الامتنان فيقتضيه وعوى ولا لخطا به
 ذلك العنوان مطلقا واذ وقع في حيز التكليف على موضوعه
 واهية مع ان العلم بموضوع في المشبه لا يتركه وعدا
 تميزه لا ينافي في تحتمله وجوده في الخارج ضرورة ان تعينه
 يتحقق كما ان دعوى كونها لفرق الفعل صانها لخطا به المشبه
 للتكليف لا للمعلوم واهية واوله منها دعوى كون الموضوع
 لا نفس في جوهره ان لزم الاحتيا عن المشبه بعنوان لا
 ليس بالموضوع في خطابا من ان ريد ان مقتضى عنوان
 بخطا به احتيا لا لدفع لا التدبر في غير ان ما لو جئت في
 شرب بكم لا يستعمل الا لاثبات لا يعرف فيه باستعمالها
 تدريا او في غير عرفا ووجدنا وان اريد بذلك الا ان
 التدري

التدبر يحتمل ان يكون عنوان المشبه وهذا العنوان عن موضوعه
 فيه ان ذلك لا يوجد لعدم العلم بجملة ذلك العنوان المحقق
 في الخارج وان اريد عدم التحتمل نظر الى كون التحتمل عددا
 عقلا او شعرا فهو دعوى لا دليل بل وجوب دفع الضرر
 التكليف عينيا فان قلنا ما عدلنا لخطا به على موضوعه
 وعرضها بعنوان انه شرعي لا غير يمكن قصد بالارتكاب
 تدبرها والارادة الشرعية ولو اهلها مطلقا الفعل والترك
 المقصود فان في المقصود خارج عن اختيار المكلف فيخرج
 العقاب عليه فلوا ترك التحتمل للمعلوم بقصد تحقيق شر التحتمل
 بعنوان شر التحتمل خلاف التدبر فان ارتكابا واحدا لم يرد عن
 تحقيق بقصد شر التحتمل لعدم العلم بكونه غير مخصوصه وكذا لا
 لاحتمال كون المشبه هو الذي ارتكبه نعم الفعل والتدبر
 المقصود قد يسطط في التكليف قلل التحتمل بعنوان المشبه
 مع قصد الاشارة على وجهه وهذا لا مدخلية له في
 المعقولة تحتمل لا يقال والتدبر عن خياره في القصد
 هو قصد لفعل الفعل الذي يكون العقل في حد ذاته
 فالقصد على ارتكاب المشبهين بالارتكابا بهما قاصدا
 لا ارتكابا بهما في الموجود بينهما في ارتكابا بهما تحقق شرب
 التحتمل والاشارة عموم ما دل من العقاب والتدبر على
 وجوب طاعة امر المولى ولو للمعلوم اجمالا وهذا مقتضى

البيان

على استقلا العقل بخرجه بعنوان المشبه لكون العلم كافيا
 في البيان بالتحتمل للتكليف الواقع لفعل العقاب لا بيان فاصله
 دعوى عدم الفرق في المطابقة والمقتضى من المعلوم بالتفصيل
 والمعلوم بالاجمال في كنه الواقع وتجزئتها لفضلها
 الامرية ولذا اذا دمجنا الحق لا تضاري ان اعتبار العلم
 الاجمال من حيث انما للتكليف وان العلم بالمعلوم بالاجمال
 هل هو كالمعلوم بالتفصيل في التحتمل على المكلف هو
 ما سادس ارجع الى حجية القطع ثم وان كان محاصلا فخرج
 المستدرك عن سلك البراهين والاحتياط لكن الظاهر من كون
 ارتكابا بهما لكون التحتمل التفصيلي كالتحتمل السابق عند العقاب
 كون العلم الاجمال كافيا في البيان وعدم امكان الجزئية
 في العلم التفصيلي لعدم ما يصلح موضوعا لها الرجوع الى
 ونقص الغرض خلافا لمورد العلم الاجمال كما لا يخفى في المسألة
 ان احد المشبهين محرم وكل محرم على الاحتياط عند العلم
 به ولو اجمالا اما الصغرى فيا لفرق القطع بوجود المحرم
 الواقع بين الاثبات مثلا وما الكرى في وجود المقصود عدم
 المانع الاول فلا نه مقتضى العلم بوجود المانع في مقتضى
 لتجزئتها التكليف مع عدم المانع واما الثاني فلان العقل لا
 لا يمنع من التكليف بالاحتياط عن العنوان المشبه لعد
 حصول العلم به ولو اجمالا فحاصل هذا الاستدلال حصول
 البراهين

البيان الموجب لفعلية التكليف لوجود المقصود بعد المانع
 وهو كما ترى فان فرض محرم الواقع بين الفردين والموجود
 مقصودا كانه لا يوجد للعلم بفعلية التكليف في الموضوع
 المانع للرجعية بارتكابا بهما فان العقل لا يمنع من كون التحتمل
 التفصيلي عددا بوجه كما ظاهرا بالرجعية واستدراك
 الحق ببقوله لا على ذلك وجود المقصود المحرم وعدم
 عنها اما ثبوت المقصود فلهي فلهي دليل تحريم ذلك المانع
 المشبه فان قول الشارع احتياط عن تحتمل التحتمل
 المعلوم بفضلا والمشتبه بين الاثبات وارتداد وجه
 تفصيله الاول ان قالوا ما عدم المانع فلا نالعقل
 لا يمنع من التكليف عموما او خصوصا بالاحتياط عن دعوى
 محرم المشبه في امرنا وارتداد العقاب على انما لفرق
 التكليف واما الشرع فلم يرد فيه ما يصلح المنع الحق اقول
 يرجع الى التقريب الاول فهو مستلزاما دل على تحريم
 الحنا وبين المشبهين بالاحتياط الا ان العلم الاجمال
 ما ذكره في عدم المانع يقتضي كون التكليف بالمعلوم
 معقولا اذ لا مانع منه عقلا ولا شعرا يمكن طرد المانع عنه
 وقرضه كذا في ارتكابا بهما لكون التحتمل التفصيلي عددا
 وهذا ما سبق من ثبوت التكليف كالمعقولة
 في انكشاف الواقع به والعجوبة بعد استظهارها في الرجعية

البيان

مخو قوله حتى لا يروى الحرام منه بعينه على طرحة المناقضة ذلك
مقتضى العلم بوجود الحرام بين الشبهين والتحقق ان حال
هذه التفرقات في الاستدلال يرجع الى امرين الاول ان
العلم بخطاب عنوان ذلك الشبهة يدركا جفت عن الحرام
مثلا في الواقعة الجزئية كالانائين ونحوها كما علم بحجته
الحجرا وجباسة الجبل المعين في انما معين ونحوه في انكشاف
الموضع الواقعي بناء على انه ليس في الموضع بل في غيره
واقعا فان الحرام الواقعي حرام سواء وجد في انما معين فاعلم
به بتخصيصه في انما معين فاعلم بوجوده بين الانائين الثاني
ان الجبل هذا اعني عند العلم بتعيين المكان والموضع الحرام
لكونه مرددا لا يصلح ان يكون عذرا له وجها الجبل حرام
في مورد كما ان الجبل السابق يصلح لذلك لان ذلك في
كون الكلف عند المعلوم الاجمال من ليوع له بخلاف هذه
لكونه وارثا بهذا الحرام بحجته وتوهمه من شين وارث
مع قدرته على الاتيان ومن هنا يقال ان جمل الحكم ولو
ظاهر مع العلم بحال الفة للواقع غير معقول اقوال والتحقق
انما به بعض الاعلام من الشائع ان العلم يكون شئ محجرا في
تجريمه لا يصدق في المنع عن جعل الحكم الظاهري وعدم
جعل الحكم الظاهري الحرام للواقع انما هو في ان كان الحكم
الواقعي فخلا في حق الكلف في يقال ان الحكم الظاهري الحكم

الواقعي للظاهري لا يمنع عن جعل الظاهري في مورد الظاهر
العلم بحال الفة حين العمل لا يرد له ولا يرد في العلم بالامر
ان العلم بالحال لا يرد له ولا يرد في العلم بالامر
ان يكون شئ محجرا في الواقع لا يوجب بطلان في حق الكلف
لا يحفل جمل حكم في مورد الاستدلال في حق الكلف
ينبغي ان يقال هو انه بناء على ان العلم الاجمال لا يفي في
انكشاف الموضع به بما هو المستلزم لثبوتها لا من
من القول بفساد الحكم المتكسب به في حق الكلف فلا معنى لجزم
مخالفة وهذا معنى كون العلم الاجمال علة ثامة لثبوت الكلف
به او بقا لانه بناء على استقلال الوجوب بفتح العلم
حيث فرض الشبهة لا تناصر عن القول بعلم جونا وركاب
الشبهين الا اذا ورد من شائع ما يوجب الامتناع من هذا
وهذا معنى على عدم كون العلم الاجمال علة ثامة لثبوت الكلف
به بل هو مقتضى له وعلى الاول المانع فاعلم في ذلك كله ولا
الترابح الاجابة المستفيضة منها ما دل على ان لاخذ
بالشبهات موجب للوقوع في الحرام في الهلاك في حيل
وان الوقوع عندنا حين من الاتهام في الهلاك بناء على ان
المراد بالهلاك ان يترك الحرام وان المراد منها الارشاد على عدم
حكم العقل وهو الارشاد الى التحريم عن الهلاك والعقوبة
قد سبق في البرائة ان المراد من كون الشبهات موجبا للهلاك

او لا

الاكلام لا ومن الاضارة في الموارد الخاصة قوله في الزمان
المشبهين بحالهما وبقية وقام كذا في التوهمين المشبهين
على ان صحة الصلوة وقتها من ان الحرام عليه وعلاوة
على كونه وسهلا للتميز يجري ومن ذلك ما ورد في تعليق
الامر بقبول التوب من التاجرة التي يعلم باصاتها التي هي
حتى يكون على يقين من طهارته فان وجوب غسل اليدين في
الطهارة كما هو ظاهر التعليق يدل على عدم جريان اصالة
لجبا العلم الاجمال للحصول للتجسس كما هو معنى القول بعدم جريان
ارثا بطر ان الشبهة المحصورة اذا شبه الظاهر بالبحر
ولكن ما ورد في جواز بيع الذابح الخلال فبها عديها
من اهل الكتاب بناء على ان تخصصه باهل الكتاب الظاهر
عدم جواز بيع الخلال بغيرها عديها واما في مقامات فافهم
ما دل على استيفاضه بحجته مع المتعة غير معلوم لا مكان
بينها وغير ذلك من الموارد الخاصة التي يطالع عليها المتع
الفقه ومن هذه الموارد ادعى بعضهم كون هذه القاعة
من المتعة ما حوزة من الامة فلهذا العلم على غايتها في
نظام الاجابة التي ذكرناها وما استدلوا بكونه ان
على جواز ارتكابها في المشبه هذه الشبهة وعدم حرمة
الخالف القطرة وجهان الاول العقل ان يقال ان
الكلف العلم بالمشبهة بعينه اما لا ينفيد في موضع

لا اجال
من حيث كونه مفسدا لا يركب الحرام في الواقعة المعلوم ولو
حيث لا مجال للشبهة اجبا كثيرة مخو قوله الحرامات على الله
حرام حلالا او شك في يقع فيه ونحو قوله واذا التفتي في الشبهات
وقع والمحملة وقد مر ما يمكن المناقشة بان قوله هذا
لا يعلم بناء في ذلك فان ارتكبا بالمعلوم بالاجمال على هذا
من حيث العلم وسواء كان ارادة من جهة لا يشعر من قوله
حتى لا يعلم والوقوع في الهلاك من حيث لا يشعر في
حيثه اوله ما يغلب على النفس من اتباع الهوى فاعلم في
منها قوله على السلام ما جتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال
اي غلب حكم الحرام الحلال اعني وجوب الاجتناب عنه وان
اذا كان فيه جهة معتدة ومصلحة كاللحم طعنا في الشائع
جهة المفسدة بناء على ان مورد الشبهة مما احبب الحلال والحرام
وهما رواية سليمان كل شئ حلال حتى يحل في هذا ان
فيها الميتة بناء على ان الميتة المشبهة بالمرتبة ميتة وان فيها
الميتة فان يحل في الشاهد انما هو كونه عليها وفيها رواية
ضرب من اليمن والحبين في ارض المشركين قال ما علمت ان
قد حلف الحرام فلا تأكل وما لم تعلم فكل بناء على ان الحرام
من لم يجر فاذا علم انه يحل في الجنب في الميتة في مكان
ما جعل فيه تلك الاقضية مع غيره بعد في حلفه حلالا بحرام
او الظاهر من مراد السائل في ذلك لا يخرج ممن الحرام حلالا
وجوب كمال اجرام وليس القول عن حكم المروج ان رجائين
الا

قوله اجابته

لعدم حصوله من الخطأ به بل من زواله لا من شرطه فيكون
 الجمل يخصه عنه ما نع من وجه التكليف الوجه الثاني في الاستدلال
 والمختلفة منها بالمقام احدا فمهما ما دل على حلية ما لم
 حرمه وهو كثر في وقت تلك صحته عبد الله بن مسعود قال
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجبن فقال عليه السلام سالتني
 عن طعام لم يجزى ثم اعطى السلام ورواه فقال يا غلام اتبع
 لنا جينا ثم دعي بالعداء تغذينا معه فآية الجبن فاكل
 والحناء فلا فرغنا فقلت انقول في الجبن قال عليه السلام اول ترك
 اكله فقلت لي لاني اجبت اعمد فقلت ان ساجدك عن
 الجبن كلما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف
 احرامه منه بعينه فقدمه في رواية مسعدة بن صدقة كل
 شئ لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه وفي المروعي عن حماد
 من المشايخ منهم محمد بن يعقوب الطائفي باسنادهم الصحيح
 عن مسعود بن سعيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عنه عن جدي رضى عن جدي عن جدي عن جدي عن جدي
 عظمه ان رجلا استغفر في غفيرة فخرج له تسعة ففلا
 اما ما عرف من تسعة بعينه فلا تغفره واما ما لم تعرف
 فكله فهو غير آثم الجبن ولا تسئل عنه والتفريبات
 الظن قوله بعينه كونه قيد المعرفة في الخبر الاول ففلا
 اعتد

اعتد

اعتد معرفة حرام الشخص في الحكم بوجوه ولا يتحقق ذلك الا
 اذا امكن الدلالة على الجبر اليه لكن قد يخرج قوله بعينه في
 مسعدة على التوكيد نحو قوله ما يتخذ بعينه لرفع الحلية
 ما لم يره نفسه ان الاستدلال وضع على نحو الجبر وعلى هذا
 فانما يخرج من الاثباتين معلوم بعينه وحكمه معلوم بعينه
 فكل من اخذ في المعنى فكل من اخذ في الاستدلال والاستدلال
 السياق واحد كيدان لا مثله المذكور في ذلك هو ان
 وذلك مثل التوسل يكون عليك ولعله سرفه الى اخرها من
 امثلة غير معلوم بحرية ظاهرة فان لم يرد من العلم بالحكمة
 هو الغاية هو معلوم كذا في الخبر ما بعينه بعينه لا يكون
 محتمل بحرية كما في الامثلة المذكورة وكل واحد من الاثباتين محتمل
 الجبر لاحتمال كونه هو الجبر ويدل على ذلك دفع المسألة في هذه
 الاحياء وان الجبر المعلوم وجوده بين الاثباتين معلوم
 داخل في الغاية لا المعنى بقية نفس المفهوم في المشقة نعم
 ينشأ في دلالتها على حلية الحرام على الاطلاق حتى لا يكون
 بالعلم فان الظاهر منها اليقينية البدوية وفيه ان ظاهر
 جدي الشهادة المبسوقة بالعلم من الاحياء ما دل على
 الى اهل كذا ليعرف المعروف رفع عن امثلي تسعة وعندها
 ما لا يعلمون وما ورد من ان الناس في مسعدة ما لم يعلموا
 ودولهم عليهم اياها امر مركب ليعلمها له فلا شئ عليه

التفريق ظاهر فان كل من الاثباتين ما لا يعلم حرمته فهو في
 ووسع وان ترك كل واحد منهما مركبا لم يخرجها له لعل الحكم
 فكل واحد منهما حين ارتكابه ومن الاخبار ما دل على حل ما خلط بحرام
 كما مر في جملة من المشايخ باسنادهم الصحيح الى مسعدة است
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اصاب بالاس من عمل الجارية وهو مسعد
 منه وجعل منه قرابة ويحيط بقوله ما اكتب فيقول
 ان الحنات يذهبن السيات فقال عليه السلام ان الحنطة والحصى
 الحنطة وان الحنطة تحت الحنطة ثم قال ان كان خلط بحرام
 فاخلطه فلم يعرف بحرام من الحرام فلا بأس بظاهره في السيات
 عن القرف في ذلك المال الحنطة جميعا ولو من جهة نظره في
 التصديق والحج والصدقة بالعرف والمساكين الباقية فلا بأس
 ايضا نوع من الشرع كما لا يخفى بل يجاب قال ان من هذا القبيل
 على اخراج الحنطة من المال الحنطة حل له لعله لعله خارج
 وذلك ليس الا للخلط وعدم الامتياز وعدم العلم بعينه
 ومعنى كون الحنطة غير البس لا عدم الضمان في القرف والبيع
 لو كان حراما ان زيد من الخمس والواقع فعدم الامتياز فاقض
 الجمل في الجميع والا لما كان لا يخرج الحنطة في حل الباقية
 وورد ايضا جواز اكل جميع ما وقع في الشكر مع العلم بخلط
 مسعدة من السيات من كرمها وحل بيعها لا يحارب من السيات
 ما دل على حواز الشكر من السيات في الظاهر مع العلم بخلط

الى ان يعرف بحرام بعينه وهذا القسم متحقق في حق عبد
 عن ابي ارقم عليه السلام قال سالت عن الرجل يشترى من السيات
 ابل الصدقة وغنم الصدقة وهو يعلم انه ياخذ من اكثر ما
 الذي عليه فقال ما الا بل الا مثل الحنطة والخير وعندها لا
 به حتى يعرف بحرام بعينه وفي مؤلفه الحق بن حماد قال سالت
 الرجل يشترى من السيات وهو يعلم انه ياخذ من اكثر ما
 انه ظلم فيه احدا فقول له ما لم يعلم اخذ ظاهره المنع عن امتزاج
 ما هو معلوم اخذ ظاهرا بمعنى انه بعينه حرام وهذا مفقود في
 استلزام المشقة فيدخل تحت قوله يشترى منه شرها شخص جدي
 فضلا عن شرائها تدرجيا او علم بعينه لا يشترى انه ظلم
 فيما يشترى من المشايخ من دون معرفة بعينه وحاصل الاستدلال
 بهذه الاخبار يجوز الشارع الحاقها بالقطع للعلم بالاحكام بل
 قد يقال ان هذه الحقائق في هذا لاصحابها كذا في خبر من باب
 العلم على ذلك في موارد منها الشهادة لغير المحصول فان
 ارتكبا جميع الاطراف فيها تخالفه قطعية للحرام الذي هو المعلوم
 بينهما وفيما حكم الحاكم باخذ الدار لزيد وفيها العرواد
 اول بابها لزيد ثم قرأها العرواد ومعلوم ان احدهما نظر
 الى ان تقع اخذ الدار لابي ابل وظن في ذلك لا شر على هذا
 حوا واحدا لثالثا من زيد وفيه من عرواد فمعلوم
 احدا لاخذ بغيره مال لغيره لغيره ولو كان كذا
 المال لزيد بل العرواد كذا في حكم الحاكم ما شغل الدار

بغير مخالفة الواقع قطعا ومنها لو ادعى عبدا في موضوع
حكم بنبطها بينهما مع انه مخالف لما هو معلوم منها
لاحداهما ومنها ما ذكرناه في باب الصلح انه لو كانا احد الودين
ورحم ولاخر دوهان مثله عند الردي احد الارام لستم
احدا لدرهمين لياقين بين المالكين مع العلم اجابا بان
وضع احدا لنفسين وضع المال الى غير صاحبه ومنها ما لو الف
المبايعان في المبيع او الثمن وحكم بالمخالفة والفساخ ا
المبيع فيلزم تخالفه العلم الاجمالي بالتفصيل في بعض النسخ
كما يخفى وهكذا من نظائر هذه الفروع الحكم بما يخالف
العلوم اجابا ويرى عن ذلك كلاما عن الوجه الاول في بعض
من عدم كون العلم التخييلي خورا في الموضوع وكون العلم
الاجمالي مجرا للتطبيق كما لتفصيل لانك في الموضوع به
وقد سبق الكلام في تحقيق هذا الكلام واما من الوجه الثاني
وهو الاجابة في الصف الاول ان المراد بما فيه الخلاف
الحرام ما يقبل الانصاف من حيث لا يفيد للموضوع الحاد
المشبه شخصه فيطبق على الشبهة الحكيمة وفيه نظر لان
في بعض الجوانب قرينة على الشبهة الموضوعية وبعين ذلك
قوله وكسره اما ما لم يورد في كل فروع كالحسن قد
يخرج بعضه الاشارة على ما ان الحلية عند قيام الامة
السنة كالمستعمل وعدم الاعتناء بالخرجه من دون ان

التكليف ثم لو اذن الشاير تكايل حدها بجعل الاخر بلا عن الواقع
جاء بخلافه الا ان احدهما مع عدم المتع عن الاخر لجه فان ذلك
هو الذي يصح جعله بلا عن الحرام الواقع تحت تدار العفو عنه
تفصيل مخالفة الواقع واما جرح تركه في زمان فعل الاخر كما لو
تخويز ارتكابها تدعيها فلا يصح جعله بلا فالاذن في ذلك
فاذا ورد بها ظاهره فذلك يجب طرده او يترك على غير مورد هذه
الشبهة من الوجه وسابقه حاصلها افادة تخالف المحل للامتناع
قدرة في هذا المقام ومنها ما اشرنا اليه سابقا من تحريم
المحصول في العبد حتى يلقاها بغيره قوله كل شيء فيه حلالا
وكل شيء في حلالا في حرمه الواقعة للشيء فيكون فلا بد
من دخول المعلوم بما بعد قوله قد ظهر فيما سبق وجعل الكلام
في غير الاخير واما هو فقد عرفنا ان الطرقة من قوله
لغيره حرام بعينه في خبره الله ان سليمان وفي قوله حتى
تعلم انه حرام في خبره مع قوله في خبره وكان خبرا اول
اظهر فيصع عن ذلك قوله في خبر الحسن اما ما عرفنا
منه بعينه فلا تقر به وما لم تعرفه فكله فانه بمنزلة الحين
فما لم لا تدخل في الجواب عن الصف الثاني من الاجابة
المرنوع والموضوع والموسع ما لم يعلم والمعلوم الاجا
ليس لم يعلم مع انه يمكن دعوى ظهور هذا الخبر في ما لم يعلم

ان تكون المقصود بيان حلية الشبهة في الشبهة في الشبهة
مع سبق العلم بغيرها حدها بغيره قوله علم اخر من اجل
مسلم ولا تنس عن شيء في سجن ان تحريما على غير المحصورين
الشبهة وعلى من لا لا تعارض باقتداء من الاجابة والامة
بالصلحة على وجود الاجابة واول على حكم هذه العناوين
المشبهة وان كانت المشبهة هي العزم من وجهه الا ان الترجيح
لها خصوصا مع اعراض الاجابة عما ظاهرها حلية على ما
تعليم الاجام والشدة بل اتفاقا لاصحاب المحكي عن احمد
البيهقي في تدعيها ايضا لوجوب تمام ان الحكم بحلية كل شيء
يقضو وضع اليد عن الحكم الواقع في الجرح من غير بدل وهو
لتحليل الحرام في الواقع المخالف لظاهر النص والقوى بل
على خلافه وذلك فان مخالفة الحكم الظاهري للواقع في
كلان جائزا الا انه يخص بصورة الحكم المخالف ما مع علم
الماور بالحكم الواقع وعلمه من الاقتال فلا لما فاته
لمذهب العدالة من تغيير الاحكام الشرعية للصالح والحق
الداية او العزيمة فلا بد من تميزها على غير مورد الشبهة
المسوقة بالعلم ومنها ان مقادها من الحكم العقابي
الاقتناء للتخفيف للملوم اجابا فلا يخرج من تخويز
ارتكابها من اول الامر ولو تدعيها كانت العزيمة

العلم المبوق بالعلم شخص بالشبهة البدنية كما فعل اصحاب
الاجابة بان ياتهم على كونها مطورة للحكم ظاهرا لو ورد
اجابا ولا احتياط في مورداتها ويقال في الجواب عن الصف
الثاني لو اورد في جواز الصدقة والبيع بالمال المختلط حراما
منع دلالة على المطلوب وهو جواز الفرق بينا وبين ان
كان ظاهرا قوله لا بأس في الباس في الصدقة والصلح
وان مع كلف لم يعلم كون ما تصدق ووصل وجع من عين
الحرام فالصرف بهذا الغرض مقتضى ما يترك على المال وفيه نظر
فالاول ان يؤان هذا الخبر بقيد اجابا في محل الموقوف
فالمال المختلط حرامه بخلافه لاجرا من محض منوما ذكره
دلالة ما ورد بان اجابا في محل لا يعلم ان كلفه
لجواز الصرف بل اذ على كفاية اخرج المحسن الحرام اذا لم
يزاد عنه كما اخذ بهذا المأخذ الفقهاء فيكون مستحسنا
في باب محض نعم ظاهرها هذه الاجابة ان ليس سبيل الحرام
سبيل ما يربا حلالا لكنه وعلم مقدان فليس مقادها جواز
الصرف قبل اخراج محسن الله في الحق اخرج مقدار الحرام
المختلط باذن الشاير والمالك الحقيقي مع عدم العلم بزمانه
عن محض بقيد من الشاير وقد يخرج رواية بخلاف الصدقة
والبيع والصلح على الحرام المحصور وهو الرواية مع كمال حكمة
فاخرج ما يغيره في شرعا حيث ورد بذلك الروايات وثق

شيئا الاضاري وهذا وجه لوقولنا ان قوله من محال في متعلقه
 باصا و ان المحال يحكم الروا معذرة بقا عين الزيادة
 وظاهر السؤال كون صاحب المال من محال في ذاته وانما صاحب المال
 بطله ويقع من ذلك قوله في خبر اخر ان من الرجل ثمن من
 العامل وهو ظلم وتخرجه على الشبهة التي لم يرد في هذا
 الترخيص وهو انما يظهر من حيث يظهر بقوله ان كان خلط
 حلالا فاخلط فله بيع والحرام من الحلال ان كان خلطا مستوعبا
 لقوله من المرفوع يقال في الجواب عن الضملا غير من الاجازات
 الظاهر السؤال عن جواز اشتراك الصدقة مع العلم بان اسلفا
 يا خدمه ما يريد عليها منهم كون العين المستأجرة من الرايد لا
 بالقطع يكون الرايد عليها مستأجرة في ضمن الفرضين المستأجرة
 وليقتضيان قوله في خبر العامل يشترى الم يعلم انه ظلم فيه جاز
 لا الصدقة على الفرضين المشتهين الذين اشترى بها شخص على
 التقاطيل الصادق عليهم العلم بان ظلم فيه احدا ويصدق انه
 ان يعلم احرام لعينه اى علم نفس محرم فان الظاهر من البيه
 بان ان مجرد وجود الرايد عنده لا يمنع عن شرائه ما يحسن به
 حتى يعلم احرام اى يكون المستأجرة الرايد و لو فسخ فريدين
 ومن هنا قيل ان المقصود بيان جواز اشتراك من المقتضا
 به بغير تقيده ويجوز كونه سلطا اخذ الرايد على الصد
 او عابلا لظلم احد او سارقا لا يمنع عن صحة تصرفه فيما في

الحاكم

الاول اصاله الحل فاما تقيده الحل لكل واحد من المشتهين لولا
 المعارض ومعه في المقام يحكم بالخير في القضا بغير احوالها
 ويجوز ان كان سلا فراجا بغيره شيئا الاضاري بطله
 ان اصاله الحل في جازية بعد حكم العقل بالاحرام الواضي
 بالاحتياط والخبر عن كلا المشتهين قال فلا يفي بحال الاد
 في فعل احدها ويحتمى باب الاحتياط ايضا ان حكمه في تقاض
 كل اصلين وان لم يكن احدها كما على الاخر التمسك دون
 التخيير انتهى اقول مراده توضيحا لما ذكرنا ان اصاله الحل
 ان كان مستنده العقل فلا موضوع لها لانه بعد تخرضا
 عنوان المشتهر يستقل العقل بالتمسك بالذمة ويخرج عنه
 بالاحتياط فلا يفي بحال الادون بفعل احدها وان كان
 النقل بحوقله كل شي كحل حلال فيجوز من كل الامم الواضي
 بالخبر عن كلا المشتهين لا يفي بحال الادون في فعل
 لكونه نقضا للفرض فيجوز ما دل على ذلك او خروج
 بخوله ذلك عن مورد العام المذكور ثم وقد سبق الكلام
 في تحقق هذا الجواب وقد يقال ايضا ان شموله كلا المشتهين
 مخالفة لقطعة والفرض منها على القول بمرور احدها
 مقدار احرام وشموله لاحدها الميمن ترجيح بلا مرجح
 بين الفرضين ليس فريدا من العام واحدها لا على المعين
 مستلزم لاستعمال اللفظ في كلية التخيير والتخيير به

به ببيع منه وشراء منه واما الجواب عما ذكر من الموانع
 بما ينافي العلم الاجمالي فقد ذكرنا في تسهيل الوصول الى اصاله
 بما قيل او يقال فيها ونقول انها على سبيل الاجمال ان المشتهر
 الغير المحصور ليس بما يقتضي كون فعلها من اطرافها واجب
 الاحتياط في جازية عن سبيل موضوعا وان يفي بحال
 على فرضها حكما واما مسألة الاقرار فيقضي ان مقتضى جوب
 الشئ من شخص في مال بمقتضى حكم الحاكم وفضل بالاداء وبالبس
 والحلف والخلاف والصلح الاجباري ترتب له للعزم من النقل
 والاشغال وسائر ما يقتضي التمسك بالاحتياط وخبرها
 ولا يعارض ذلك ما كان من الاسباب التي تقتضي حلا ومقتضى
 فضل القضا لان حكم القضا بالاحتياط الى الفضل اما هو
 اعني الاقرار والبيعة والحلف والخلاف والصلح بالتمسك
 بحول تقيده والمال والبيعة الى الغير بمقتضاها جازية
 التفرقة به ثم قد نظير ترتب الآثار على تقيده من يكون فيه
 بمقتضى بطله وبطله فانقول حكم التخيير في القضا في مال
 بالاقترار سبيل الحكم من قبل الملكية عليه بفعل المقرة
 ببيع ويحتمى كسبية البيع ويحتمى لذلك كالحال في
 الصلح الاجباري في فضل القضا فلا حيلة القول في
 من جواز اشراك المشتهين واما استدلاله بكون
 يستدل على جواز اشراك ما عدى مقدارا احرام ومن

واستدل
 ما استدل
 ما استدل

ويدفع ذلك بان ذلك لا يمنع عن زيادة كلا الخيين واما ادعاء
 القدر المشتر فيلا يظهر والادعاء في التخيير معارض لغير العام
 الا ان الذي يوجب الامر ضعف للعام فالعام وما يقال انه
 ليعلى قدر العام بالمقتضى في الاقرار في حكم العقل فان ذلك
 مقتضى الاحتياط بالتمسك من الاقرار بعد فرض الاحتياط
 الاقرار فانه اذا قيل ان العلم ولم يمكن اكرام الجميع كان
 الايمان بالتمسك على سبيل التخيير من الاقرار لا ينافي في بان
 عدم التمكن هنا بالعام اما هو من جهة قصور العام لعدم
 شموله لاحد الفرضين لاعلم القيين فالمقتضى للعمل به غير
 واما المثال فالمقتضى للاخذ وهو شمول الجميع الاقرار بوجوب
 وانما منع عدم التمكن من العمل بالجميع فلا توجه الخطأ الشرعي
 الى الكل والعقل يحكم في العمل بالتمسك من الاقرار على سبيل
 التخيير وعدم تالمية العام فيما نحن فيه لشموله للفرضين
 ما فانه دليل في منع تمكن التكلف من العمل بما فلا بد من
 ومقتضاه خروج الفرضين واقفا العلوم من حيثها بالكلية
 ومع الواجب يقتضي العقل الاحتياط لا التخيير بناء على ان
 العام المحصور بقرره من اثنين اثنين لا حجة فيه باستتة
 الا شئ من عدم مكان انذار احدهما بعينه والاحتياط
 فيه حياض في جوب الوجع التقيض الاصل في هذا المورد

التخيير

فان علمنا محرمه احد الفروع المشبهة كان حكم العام الايامه
 كان الحكم بمقتضى العقل الاحتياط وهذا للفرض المحتمل دون التحيز
 لكن قد يقال ان ظاهر العلم بالحكم بحليه المشبه من حيث الشك في
 فالقدر اليقين صريح ما هو المحرم واقعا من المشبهين والاشكال
 العام الدليل بالنسبة الى كلا الفروعين فاللازم من الحكم بحليه
 احدها وحرمة الاخر وهذا هو المقطوع بمقتضى الواقع فاحتمال
 محرم واقعا ولا فرجال واقعا ومنه نظر واضح فان الحكم بحليه
 المحرم الواقعي يستلزم بحكم العقل الاحتياط عن الاخر فمخرج
 الواقعي يسلم مخرج ما توقف عليه لاقتناع فلا يحتمل فيما
 دل عليه حليه ما لم يعلم شي من المشبهين في هذه الواقعيه حكم
 بالتحيز فيها والحاصل انه بعد حكم العقل بالاحتياط عن الاخر
 اليقين من جهة توقف الدلائل عليه لا يبقى موضوع لجواز ارتكابها
 فلا يبقى موضوع للتحيز وهذا كله يرجع الى ان الخارج احدها
 لا بعينه فيدخل في الغايه لكن يقال ان الداخل في الغايه اما
 مفهوم احدها لا بعينه واما المصدق للمرد والاشكال معلوم
 القصار والاول لا وجود له حتى يكون العلم لبيان حكم
 افراده والتحقيق ان يقال ان اشياء اخرى لها ان حكم العقل
 لا يجوز الاحتياط عن المشبه الا فرعا من المحرم واقعا من
 جهة الاستنباه اما فيما لم يأت من العلم ما يتكاه من حيث
 الاستنباه والعقل لا يمنع عن ذلك ومع الاذن لا حكم للعلم

القتضيه باطلا في محرم ما اندرج تحتها مانع العلم بها
 فحليه محرم من غير دليل الاجرم كان حكم بحليه احدها في العلم
 الحكم بحليه الاخر بدله عن حكم الاخر كان المحرم غيره وهذا
 القريب من معنى كون مقدار كونه هذا العلم وجود البناء على حليه
 الفرع المشبه واندرج تحت الموضوع المستلزم لرد المشبه
 على اندراج الفرع الاخر تحت الموضوع المحرم وهو كما ترى حتى
 عن مقدار التحيز بل مقادير ظاهر الحكم بالحليه من حيث الظاهر
 الحكم بحليه وعلى يمكن ان يقال ان حليه احد المشبهين كل مستلزم
 الحكم بحليه الاخر كما لا يفرق وقد عرفنا مقدار كونه هذا الحكم
 بحليه كل مشبه في الظاهر لكان الاستنباه وعدم العلم الا ان
 الاستنباه فيوضع موضوع هذا الحكم الظاهري وعرضه بغير طر
 من جهة الاحتياط بوضع اليد عن المحرم الواقعي بمقتضى دليله وكل ذلك
 نكر والكلام فيه من حيث العلم وعليه وما يقال ان محرم هذه
 الاحضار وان اقتضت العلم بحليه كل ما لم يعلم غيره بعينه الى
 ان هنا وجوها لبعض النعم عن استعمال ما يحصل من العلم
 احكام منها الاجتناب فان قوله في خبره ليس المقدم اما ما علم
 انه قد خلطه محرم فلا تأكل بل على انه لو لم يترك ما يسمى
 احكام العلم انه قد اكل ما خلطه محرم وقوله في رواية اخرى
 عما روي عن من لم يعلم انه قد اكل فيه احد يدل على انه اذا لم
 يترك مقدار محرم اشترى ما علم انه قد اكل فيه احد وقوله في
 عبد الله بن سليمان كل شيء كحل احق بتركه من تركه

والاستنباه

للعقل اجتنابه لجواز التقاء الشك مع الموافقة الاحتمالية
 المستندة على الخلقه القطعية فقط واقعا كون المشبه
 المحرم الواقعي لا يتاخر ظاهره بارتكابها فيكون الحكم بحليه
 عقدا بالنسبة الى ارتكابها بل جازا كالجهل السابق بان
 الى ارتكابها بالمشبه بالمشبه المبدية نعم العلم في عموم ما
 على حليه المشبه اذا كان مسموحا بالعلم خصوصا مع معار
 بالاجتناب والظاهر في وجوب الاحتياط عن كلا المشبهين كروا
 ابن سنان وعنه وكما لم يترك ما لا بأس به من علمه بما به
 اليأس ولفظها كمال على صفة تلك الغايه من المشبهين بعينه
 للزوم عقله لوجوب احتياطها قلة ولا تفعل بما ذكره حنا
 الانصاف في اصالة العمل بقوله اصاله العمل فيها بانه الى
 احكاما فانه التاخر الاجتناب الدالة على حليه ما لم يعلم من
 ليخصه بحليه غيره من غير كونه كل شيء لك حله حتى يكون
 انه حرام بعينه وتقرير طائفة على ارتكاب ما عدى العقل
 احكام انه لا يجوز قد اقتضى الحكم بحليه كلما احتل اندراج
 عنوان محرم سواء كان في حليه او غيره فلقنه كماله
 المجرى عن العلم الاجمالي اذ كان الشك معلقا بحليه
 غيره وعرضه وحليه غيره كما في المشبه المستوفى بالعلم
 الحكم بحليه كلا المشبهين عينه لا يمكن الاستنباه العام الادلة

فقد روي
 على حليه
 على حليه

ان في المشبه والى على انه اذا لم يترك ما لا بأس به يعلم ان المشبه
 خلاف ما اذا ترك ما لا بأس به فان لم يعلم به فيكون الحكم بحليه
 في دلائل هذه الاجتناب على اعتبار كلا المشبهين ومنها ان
 ذلك لا يحصل العلم بارتكابها فيكون الحكم بحليه
 يوجب تحصيل العلم بالمحرم بارتكابها بالعلم من حيث العلم
 به التوصل الى احكام تحريم معلوم بتحصيل العلم بارتكابها فيكون الحكم
 على حله قد قلنا قد علم ما مبنيان وجها لكلام هناك بحكم
 بالمشبه الى كلا المشبهين واحدها فالكلام في ما يوجب تحصيل
 العلم بارتكابها فيكون الحكم بحليه بالقطعية وحليه في المشبه
 ومنها ان استعمال المحرم موجب للعلم بالقطعية وهو محتمل
 لانها معصية عرفا بخلاف الاحتمالية لعدم العلم بكونها معصية
 انه لا يعلم كونه محراما بالمشبه ما كلف اجتنابه فقلنا ان
 اجتنابه لا بد من كونه عن عمد ولا يعلم الا بالواقعية
 وجواز استرخاء الشك لا يتركها باحد المشبهين مع المنع عن الاخر
 بل لا عقلا لا يمنع عن استبعاد العقل لوجوب الموافقة القطعية
 مع الدليل على ما احمله والظن بعقل الاجتناب المعينة الصريحة
 حليه كل واحد من المشبهين فلا بد ان من الاحتياط في كل واحد
 الاحتياط بما يحكم به العقل من الموافقة القطعية واما حليه احدها
 دون الاخر ذلك دليل عليه جميعا عن تفصيل القول في ذلك
 قلنا في هذه الاضار كما ذكر حليه كل واحد من المشبهين
 ظاهر الغايه من جهة المجموع من حيث المجموع العلم بحرمه

فقد روي
 على حليه
 على حليه

ولوا اعتبارا جزئيا وكذا اعتبر كل منها لشرط الاجتماع مع الآخر وكل واحد من المتضمنين باقتداره داخل في المعنى المحكوم به في الجموع من حيث الجموع داخل في الغاية المحكومة بالحكم وكذا اعتبر منها لشرط الاجتماع قلنا ليس لغرض الجموع من حيث الجموع بل وليس الا لغرض مع صفه الاجتماع وليس ذلك موضوعا للمعنى والحكم جزئيا العين ولا دخل لما في الاجزاء من حيث كونها التركيبات للاعتبار واما حصة الجزئ في هذا فلا تستلزم حصة الكل كما هو واضح فمحل الحكم هو الاخر بوجه العلم بان الحكم المحرم ولا دليل على عدمه بل هو التوصل الى الحكم بالشرط فيقال بالنسبة الى الثاني اذ ليس لشرط الاجتماع دخل في حصول صفه الحكم لانه المحرم واما هو وجوب حصول صفه العلم بتحقيقه في صفهها وذلك لا يرجع صدق مع فخر المحرم لعينه ومنها ان محليته للجميع موجب لعل المحرم قطعا فيحكم محليته احدها على البدل وهو كما ترى اذ قد سبق ان الحكم الظاهري مع الراجح لا يمنع عن الاحتفاظ به ما دل على محليته لكان الا في قاضا بنى على عدم محلي الحكم الظاهري في الواقعة لكون المحرم في الواقعة فعليا يلزم باجتناب كليهما وابتداء من اجتناب احدهما على البدل مع ان الحكم به ايضا مستلزم لتعظيم المحرم في وجهه ثم ان الاشياء المتقدمة في جهة القائلين بكون الاركان مطلقا لهم وصفه ما يقضي المنع عن ارتكاب المحرم الواسع

ما في المتن

القول في

مقدار المحرم ولولا اعتبار صفه ما اعلم ان يخرج ما اذا لم يكن ذلك بقصد التوصل الى فعل محرم فلا دليل على حرمه بل الموضوع كنسافا فطر او غير موضوع المال الركني بعد تعلق الوجوب عليه قل ان محلي هذا الجول ولو استبعد وقد عتقد المحقق مقصدا للجول الا ان يمنع عن تبديل الموضوع في القبض ومع المنع لا يخفى ان القائل بجواز ارتكاب ما يترتب به حرم واما القول بالقرعة بمعنى كون ما اخرجه القرعة واجبا للاجتناب وعينه جازا ارتكاب فعله تبديلا عليه ما ورد من ان كل مجبول فيه القرعة ومن قول القرعة لكل امرئ شكل ونحو ذلك مخصص ما رواه الشيخ الخليل الحسن بن علي في حقه الاول عن وعن من لعنه الحسن الثالث فما استلزم من انهم عن مجمل ان قطع عنهم والراجح في وعظه انها لا يصح اجابها على سبيل دفع خلف من العلم كيف يدعى وهو كذا ام لا فاجاب عليه السلام ان عرفها فاجبها واعرفها ولو لم يعرفها فاستم الغنم فاستم وصاحبها فاذا دفع على الضعفين فقد نفي النصف الاخر فلا يترتب اليه الضعف ذلك حتى يبقى ثلثا ان يفرغ منها فاما ما دفعه السيد في حقه فافقنا ونجى ما يبرر الغنم وهذا كما يدل على نصيبه للثمن بالقرعة كما يدل على وجوب اجتناب المعلوم بالاجمال ثم يجب اجتناب القرعة بوجه الاول وانما صيغة الاستدلال بانه يجوز

انه

وقد عرفت فيما سبق ما في هذا الاستدلال فاوضح اليه فلو قيل ان عدم جواز ارتكاب الممنوعين بان الحكم بجواز ذلك يستلزم نفي الغرض من شرع المحرمات وهو الاشارة عنها عدم الوقوع على مقصدتها اذ يجوز مع الاحتياط في حصره صيرورة المحرم العين المحرم وانا ونحو ذلك مشبهها بقصر المحرم لا يشبهه بغيره او لوضعه في مكان مظلم حتى لا يقع الاستنباط بغيره او بخلافه مع غيره بحيث لا يميز عن غيره فيجب التحجج الا بالادلة الحرام مثلا وبعضه بقصد ان المحرم لا يشبهه في تكبير المصادقة وهو كما ترى اما مسألة الغرض بعين المحرم في مكان مظلم كان محله الخلط بحيث يتحقق الاستنباط كوجب لتبديل الموضوع في المختار الواقعة فيجوز الكلام فيه والاحتياط في تعدي الحكم حتى يقال بجواز ارتكاب ما يترتب به الخلط والاستنباط الموجب لتحقيق موضوع الحكم بالارتكاب معه فلا نفوذ للغرض اذ مجرد كونه في مظنة وجوه في الراجح لا يجدي با دام لم يجر ولم يعلق بالكلف فلا حرج مرة الاشارة اليه فيما سبق من ان ما حصل ان محله الموجب للخلط والاستنباط ان حصل بفعل المكلف بقوله التوصل الى ارتكاب المحرم المعلوم العين فهذا غير جائز حتى عند من يقول بجواز ارتكاب كل ما يترتب به فانه عند لفعل للعينه بقوله او يقول بجواز ارتكاب ما عدى

بالشعر وعلى الاصحاب بالثاني ان اخبار القرعة اعم فانها في كل ما يمكن الاحتياط فتلك الحكم وما في الخبر وروايات الجواز نعم ايضه صورة محرم للموضوع والحكم والتكليف والتكليف في هذه الاطراف بالوجه الثالث للاجتناب والاحتياط وادارة هذه لان موضوع القرعة الاشكال ولا اشكال بعد لانه لا دلالة على وجوب اجتناب الجميع وروايات ما دل على اجتناب الجميع ان كان خطأ ما استغنى عن التفتيش مع انظام حكم العقل من حيث المقدرة للفرع فقد عرفت انما هي اذا لم تكف بالشع بالموقف الاجتناب وان كان اجتناب الاحتياط فالعنوان حاله عليه كما هو حاله سارا لادله كاجتناب نفي الضرر بالقرعة نعم وقد قال ان اجتناب القرعة لم يبق حالها من جهة كرمه لتقصير الفرع انما الاصل في الاشكال ونرى ان اكثر اصحاب لم يعمل بها مع ان كان الاحتياط ونحوه بل يعملون بها في بعض الحقوق المالية فلا يؤخذ بها الا في مورد على ما اصحابها لادلة بخبره يعلمهم وهذا معنى جبر الدلالة بالشعر على التمسك به السهم ويجوز انهم ما قبل انه لو ائخذوا اخبار القرعة في موارد الاشكال للزم احداث شرع جديد واما هذا الخبر الوارد في قطع غنم فان كان ما على اصحابه به اقتصارا فيما حالف الاصول والقواعد بالمعنى هذا ما الكلام في المسئلة الاولى وقيل التفتيش في مسائل الاقسام ينتج التعدي لحكم دفع الحدث وازالة الخبث باحدثه بينا وكليهما

هل الثاني

القول في

ما في المتن

القول في

وتحقيق حال ذلك فيصير بذكره هو والصورة الاولى استعمال اليد
في الوضوء والغسل في قطع الثوب واليد في حجره فيصير
ذلك من العبادات فيحكم انه لا يرفع حدا ولا يرفع حدا ولا يرفع حدا
نظاما من الوضوء والاردين في الاماين المشتهين الامرين ما هما
والتييمم احدا بياهما والوضوء وقد تلقاها الاحكام بل فيقول
وقد عرفنا انها على تقدير هذه القاعدة لا اختصاصا بل بالوضوء
ولا الطهارة والنجاسة بل في كل موضع من النجاسة والطهارة
ولحرام والحلال لا يشترط المحصول فاجدنا بكل واحد من الاماين
معنى عدم حصول رفع الحدث باستعماله مع ان الموضع احدهما
كونه نجس فلا يعلم مرفع الحدث وحصوله الطهارة الواقعة حتى
تصح الصلوة المشروطة بها قلنا لا يعلم بان النجاسة وحصولها
اعدم العلم بها شرعا للصورة الثانية استعمال الاماين في رفع
الحدث على التقاطع اليه شرعا في غيرا ان نجاة العباد بقوله بالو
لما قبله على رفع الحدث لم يرتفع الاخران كل واحد في شئنا الحق
في الشرح لا اشكال في وجوب التيمم مع احضار الماء في المشتهين لا
النسوة ولا جاع وهل هو على القاعدة فيجوز الاماين النجاسة ولا
والذي ينبغي ان يقال ان ان لم يكن الجمع بينهما مع القطع بوقوع
صلوة مع طهارة البدن عن النجاسة الواقعة الحاصلة من استعمال
النجس ما يتطهر البدن بعد الوضوء فيصير التيمم باحدهما من الماء
والاخر او الصلوة عقيدتك وضوء من الوضوءين تعيين التيمم على
عادل من الضرر والاجماع على تقديم رفع النجاسة الموضوعة
الطهارة المائنة والجمع بينهما في الوضوء لوجوبه حكم النجاسة

المانع من
الصلوة
في غير
النجاسة

النجاسة المتبقية على اليد الطهارة الحديثة المتبقية والجمع بين الوضوء
باحدهما والتيمم لوجوبه لبقاء احتمال النجاسة الخ لمدفع بالاول
مراعاة لاحتمال الطهارة وكلاهما مدفع بالحق في المذكور
هذا مبني على ان مع بقاء وطهارة الوضوء على يده والتمسك
المحمولة اما اذا جفت او قلنا بعدم تدفع النجس واحتمال نجاسة
الوطهارة لا يقدح في رفعها واحتمال حصول الطهارة الحديثة بغير
العارض وان لم يكن ذلك في القطع بغيره من الطهارة بالشرعية
واما لا تشريعية فتعين التيمم في غير الا ان قالوا ما على القول بان
التشريعة فالأدوية وجوب التيمم كما اذا ثبت المطلق بالوضوء
ولو ظهر لاحدهما معقدا ان غير المشتهين لم يصح لعدم شرط
الوضوء وقد تقدم ان لا دليل على حرمة المائنة وحدهم فيكون
النسوة لا جلد مع القاعدة على ما اذا لم يتبين من ان النجاسة
المتبقية عن يد من تكرار الصلوة مع كل وضوء وان كان ممكنا
الا انه فلا يمكن وانها للصلوة الاتية وكما استعملت
التوقف على طهارة يد وجوبه ويجوز في الاستعمال
لا يفيد العلم بالنسبة للصورة غير صورة لرفع يد وتوابع
المحذور من استعمال النجس في الصلوة والاول والشرعية
ما يضر من نجاسته من الماء والاول والشرعية في قوله لا يقدح
ما ذكره من ذكر الصور المحصورة في المقام فهما ان توضأ من
الشيئين من دون فرق في غير من احدهما ومن دون تعقيب

ولا يرفع
باحد
منهما
فلا يرفع
الوضوء

كل وضوء بصلوة مع احضار الماء فيها فلو الامر بتحصيل الطهارة
الكفاية باستعمالها وبين التيمم ووضح ان الثاني غير شرف
مع التيمم من حصول الاول لان تحصيل الطهارة الكفاية بوجوبها
حكم النجاسة المتبقية الحاصلة من استعمال الاماين فكون احدا
البدن ما هو الماء الاول بالتحليل المدين الاماين فكون احدا
اذا وجد ما يقدح بالوضوء او اذا لم يجد النجس الموجود في البدن نجاسة
اهية مراعاة نظر البدن عن تحصيل الطهارة المائنة في حفظها
البدن اهم من تحصيل الطهارة المائنة الموجبة لتحليل البدن واصل
لكن بنا على ما سمعنا من شئنا الانصاري من نحو النص
الاجماع على تقديم رفع النجاسة الموجودة على الطهارة المائنة لا حكم
لهذا المشقة فتعين التيمم كما هو مقتضى اطلاق النجس لانهما
والرجوع الى التيمم وما يقال ان الحكم يتبين في البدن في الصورة
المذكورة ليس على ما ينبغي من حيث الظاهر نظر ان استعمال
طهارة البدن حال استعمال الثاني لا عينا وفيه يكون استعمال
استعمال التحليل النجاسة غائبة لم يجر الصلوة مع طهارة الوضوء
بمقتضى العلم الاجمالي وهو كما ترى من الوجه فانه باستعمال
بفضل التيمم باليقين ظاهرا في الحكم ظاهري في تيمم عليه
مرتبة الظاهر نعم اذا فرض ان المورد من فوائد المشتهين على
محل ظاهر كان حكمه بالنسبة الى البدن في المورد حكمه كذا ترى
فهما ان توضأ من المشتهين مع تعقب كل وضوء بصلوة ولا
ما سبق من شئنا الانصاري كون هذا الفرض ما لوجوب القطع برفع
الصلوة مع طهارة البدن عن النجاسة الحاصلة من استعمال
النجس

مع الطهارة
في الصلوة

النجس هذا بظاهره غير صحيح لوضوح ان الصلوة المتبقية بالوضوء
من الماء الثاني ليست باحتمال حصوله للعلم بانها من البدن باستعمال
الماء الثاني وصيما عرفنا بقابل السوء هنا ما يوجب القطع بها
الحدث فانه لو كان الاول والنجس المشقة فالوضوء بالثاني
لا يرفع حدثا ايضا ولا كفاية لبعث الاول لاحتمال رجوع الى الغاء
احتمال النجاسة كما لو توضأ من احدهما فان عدم الاكتفاية
من جهة عدم احراز طهارة ما يرفع به الحدث ولو اصل نعم على
القول باختصاص الاحتياط بقدر الاحتياط وان ما عدا محكم
حكم للطهارة يكون ما يرفع به الحدث ويتعين ولا يحل التيمم
وهكذا في كل وضوء من المشتهين والشيء اذا رجع الى الشبهة
البدوية بالاحتمال فلا تغفل وقد اوجب بنا على ما سبق من شئنا
طهارة البدن حال التوضأ من الثاني في التوضأ بالامان
حصول الوضوء الرفع للحدث وان كان كل واحد منهما محتملا
النجاسة باعتبار كونه هو النجس المشقة لان استعمالهما
للطاهر الواقعي والبدن في احدا لا يستعمل لغيره من الطهارة
وفي الثاني محكم بها ظاهرا واليقين بنجاسته البدن بعد
الاستعمال لا يرفع بغير الوضوء حال الاستعمال الموجه لرفع
الحدث واحراز شرط الوضوء هنا وقوعه في الماء الطاهر الاول
استعمالها نعم الحكم باحتمال صحة الصلوة الواقعة عقيدة
الثاني لا يقيم الا بالغا حكم النجاسة المتبقية في الصلوة مراعاة

فردا

لحصول الطهارة الحديثة المتبقية حيا مبنية سابقة وحج لا
 التكرار والصلوة بل الحاجة التكرار للصلاة لكن قد عرفنا ان
 تكرار الوضوء ايقاعا لا يبعد في التيقن برفع الحدث فانه
 المذهب الثاني في تحقق تنجس البدن بوضوء لا يرفع الحدث الا
 يكون من فرض التواتر وهو كما ترى في الجملة وفرض تكرار الصلوة
 مع كل وضوء ليس مما يمكن الجمع بينهما مع القطع بوقوع صلوة
 مع طهارة البدن عن نجاسته الواقعية الحاصلة من متعلقات
 حتى يحتمل ذلك دون اليقين والقطع بالتوضوء من الماء الطاهر
 الواقعي كان الا ان الاول والثاني والصلوة بهذا الوضوء لا يجزئ
 الوضوء بالماء الطاهر الواقعي لما يرتفع به الحدث مع بقائه على
 طهارة الماء الفارغ من الوضوء وبقائه مواضع على وصف طهارة
 وليس يتحقق ذلك اذا كان الماء الثاني هو الماء الواقعي فانه
 وقوعه على مواضع يتنجس حكم فرض الاناء الاول هو الجرح الواقعي
 المتنجس يستعمله الموضع ويقع الصلوة ثانيا ثم مع نجاسة البدن
 قطعا حكم العلم الاجمال لا يرفع من فرض طهارة الماء المتنجس
 ومنها ان موضوع الشك من فرض المتنجس باحدها ما انشأ
 من لحدتها ثم يظهر موضع الوضوء من الماء الطاهر الثاني ثم تواتر
 منه فتم هذا الفرض وارتفاع الحدث مقطوع به لان الفرض
 حصول التوضوء من الطاهر الواقعي مع بقاء طهارة وضوءه وطهارة
 مواضع وضوءه انما كان الاول فقد التوضوء من الماء الطاهر
 وحلوه بغيره عن النجاسة فان كان الثاني فقد ظهر به موضعه

ينبغي الا بالمحل حتى ينجح حكمه في الطهارة وعما هو ان مقتضى
 وجوبه لا يصح من هذا وان كان من طهارة الشبهة عدم جواز
 صفة الصلوة وعدم جواز استعمال اليد والرجل في شرط
 الطهارة فالرطوبة الكائنة من متعلق الثاني لا يجوز معها
 الصلوة فحق الصلوة مع الطهارة بهذا الحكم لا يرفع فان
 ذلك جامع الى الشرطية ولا يرفع على حكم الجرح كما هو المراد
 النص اليه في مثال المقام ثم بما على حكمه الذي يكون
 الفرض مرددا بين الواجب وهو حصول الطهارة المائية
 الحرام من استعمال المني فليأخذ على مرعاته طهارة الماء
 تغلب على الجرح فكونها في خصوص ما ورد من كون الواجب
 له بديل يمين التيمم وبما انما من حيث المنة وليس بخاف
 المقصود من استعمالها استعمالها للطهارة الواقعية وجوبه
 الا انما الذي يتحقق وجدان الماء بالنية الزم من
 رفع الحدث برفع طهارة البدن فليحسن ذلك كما انه على
 القول بجرحه الشرعية يجب التطهر بها على الوجه الذي هو
 وجدان الماء وعدم الخوف من الامتناع الشرعي وهو لغيره
 في موارد الشبهة يحصل الا انما ان لا يخلو فلا طهارة
 التوضوء لمرق باهرا والمشتبهين الدال على عدم بقاء
 لوجوده وان كان وضوءه يحصل الطهارة الحديثة بالوضوء
 واحتمالها بغيره استعمالها مع التيمم الصورة المائية
 استعمال الاناءين في ازالة الخيف وهذا معنى قوله

مواضعه المتنجس باستعماله الاول ثم تواتر مع بقائه على وصف
 الطهارة مع طهارة البدن لكن يتحقق لاحتياج استعمال البدن
 لو كان الطاهر الاول وحده لا دليل على تعين الباقين من الاول
 مما يستعمل من الجرح الطاهر كما في المرح مع اصل الطهارة قطع
 الصلوة مع ارتفاع الحدث بقاء وطهارة البدن شرعا
 ليحل من حيث النجاسة الحقيقية حال التوضوء من الماء وضوءه
 اصابة الجرح الواقعي للبدن فليأخذ بالوضوء من الماء الطاهر
 للشك فيؤخذ بالقطع من نجاسته ورجوع الشك الى
 البدن على فرض كون الثاني نجسا كما في الاصابة بغيره
 الواقعي للبدن مقطوع وبما ان الشك في طهارة البدن على فرض كون
 الثاني طاهرا فالبدن متنجس بقاء وتوجب ما تعقب
 بالمعنى ان يتنجس بالمستعقبه الا ان الذي يتنجس به
 انه لا بد من استعمال المرح مع الواقعة على التواتر والجرح الجرح
 الطاهر والنجاسة من حيث الرطوبة الباقية في البدن
 استعمال الاناءين للقطع بنجاسته وعدم جواز رفعه
 الصلوة معها لوجوبها في الشبهة الصلوة فلا بد من
 تحقيقها او القول بان ذلك لا يقدح لانه حل نجاسته
 لكن ذلك في صورة فرض النظر اليه لو قيل بان يختلف من
 الاول في البدن لو كان هو الجرح كما يظهر بالنظر في بقائه
 واجتماعه مع رطوبة الثالث يكون معلوم النجاسة والنجاسة
 الاحتمال النجاسة هذا قول الركونية بحيث لا يحد بينها

المشتبهين

لحل محل الجرح على التماسه فليس بالثبوت عن نجاسة العباد
 الطاهر بها على هذا الحق وان كان الطاهر جارا اخرها برفع فرض
 الاحتياط وجوب التطهر بها بما يشترط بهذه الطهارة وهذا
 احكام القولين في المسئلة وبما احتل في الحديث باحدها
 وشرح المال على سبيل الاجمال ان يقال ان اذا غسل الثوب
 النجس بالمياه المتنجسة في طهارة وبما استند باعمال التيمم
 بالماء الطاهر عن الغسل بالنجس وبما عكس في المرح فاعلم
 وبما يقال بالاحتياط لا يستعمل باليد استعمال نجاسته الثوب
 المعلوم قبل كون المشتبه عليه ويؤيد بان النجاسة الباقية
 انقطع حصول نجاستها وهي اليقين بالطهارة في غسله الطاهر
 ان كان الاول فقد ظهر من الثوب وان كان الثاني فكل انتم
 وقع لم يتم نجسه بالماء المستعمل لانه لو كان طاهرا
 فيجزم بطهارة الثوب وقد عرفت استعمالها بالنجاسة
 متبقية اما بالبقاء او بالماء النجس المعلوم الذي ينفق
 الطهارة بيقين النجاسة وبما استعمل بالنجاسة ان
 بقاءها بالنجاسة انما بقده فقد علم ارتفاعها وان
 بقاءها بالماء المستعمل فوعض معلوم حتى يستعمل
 الكحل وهو بذلك الحار عز بوجه كالحق في حله قال في
 محل الخلاف في نظر المسئلة ان الاستعمال باليد

حكم الجسد فلا وجه له لان الجسد لا انفصال له عن الفصل وتجدد
مع الشخص فان اردت حكمه بظاهر البطالة وبجانب عدم
انفصال الجسد عن الفصل اما مع ما استحقها به اذا اراد
فرد يفرق وليس المقصود بذلك استحباب الكل المردود
اما هو لقيام احتمال كونه في قسم الفرائض الذي يعيد في
الفرع نحو وجود واحد ملكه بقائه في فرع عليه اثره الثاني
بما لا يتصور من الوجود كما قالوا في موضع والاول في فرع
بعدم الاستحباب بل يقال كما ذكره شيخنا في الشرح ان المردود
استحقها بغير الجائز للمعلوم بثبوتها عند ملائمة الجسد المردود
المردود وان لم يعلم بجائزته لمصلحة عند الحاجة والحاصل بغير
فرد من الجائز الملازمة لوجوب غسل الثوب بها فانما
تتحقق بعد من العلم بالجائز الغسل بها فانما الجائز الملازمة
لثوب من احد الشبهين مع الطهارة الحاصلة من استعمال
الارض نظير المردود في الطهارة المستكونة في ثوبه بالعلم
من المقام ومصلحة الطهارة والحديث جريان الاصل فيه
فيها اثره الثاني بقوله جريان الاصل الاصل الطهارة
بعد ما قرر في ثوب الطهارة وبقية الجائز من ثوبها يعلم
لا وجه لما يفرق من المرجح بعد استحقاقه لا صلح عموم
دل على وجوب غسل الثوب من الجائز المردود لو فرض كونه

نولا

وعلما بها اجماعا ويقر في هذا بين المحققين لما تضمنته ذلك
لا وقوع الاشتباه كيفما اتفقنا في قولنا لا يخفى ان
خارجا اذا فرغ العلم بوجوب الجائز واصابها احدها بنطبق
على الشبهة المحصورة بغير ضابط الماهية المحصورة
خارج الماهية بنطبق على الشبهة المحصورة
فرضه ما قلنا انك ما اصابته الماهية الا بالعلم
الاضطراري بل بالوكد وقوع الجائز في الاثر والظاهر
فما هو حكم طهارة الماء انما كان يدرك عليه ما يعلم بغيره
حجوز الوارد في الدم الغير المبتين فالما بذلك انما هو
الظان مراد صاحبك في التايد خلف المثال من الشبهة
المحصورة ونظر صاحبك في عدم وجود خطا بعنوان يكون
المثال من صدقته وليس من الخطا باجتناب الماء
واجتناب خطا لان النجس حتى يكون الواقعة نجسة من عند
احد الخطابين وهذا الظاهر يقتضي تجوز الخطا في
معين جوارها كما في الشبهة من قوله ان ليس هنا خطا
او كما في الخطا في طهارة طهارة بعد كل الجدران في ذلك
المعلق للضاف لوعلي بن ابي حمزة في الخلل وما هو
لوعلي بن حمزة اجماعا وتوابعه في القطع والصدق لوعلي بن حمزة
احدهما وهكذا في فرق بين ما يبين في الحقيقة في ذلك
الحقيقة واجيب عن ذلك جلا بان عدم وجود خطا في

نولا

عنوان خاص لا يضر بعد جوع هذه العناوين الى النجس
الحرام اذ لا خصوصية في خصوصية كما لا يخفى وان اوجبت
خصوصية في الواقعة فعنوان الحرم الواقع في النجس لا يوجب
على كل تقدير بطلان الحكم واحدا وان كان باعتبار عنوانه
الحاصر في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
عنوانا غيره على التقديرين لو كان الامر من كون احد
منها وكون الاخر غيبا وكذا لو تروى من كون
المردود اجنبية وتكون في الامم غير ما في النجس المحذور
ادراج ذلك كله في وجوب الاجتناب عن الحرم مدفوع بان
الاجتناب عن الحرم عنوان يشرع من الادلة العقلية
التي هي في الاجتناب عن الحرم كونه كونه كونه كونه كونه
ان المقضي والعلل في وجوب الاجتناب عن الحرم من الادلة
هو تعلق بنى الشارع باطلاق منطلق من حيث الخلاف
او من حيث خلاف عنوانه لا يقدح في ذلك في الخطا في
الحكم معلق في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
بالاجمال قد يكون مستفاد من الخطا في الفصل كما في فرق
ما بين حيث يشبهه بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها
وقد يكون مستفاد من الخطا في الاجمال اذا كان الحكم
ما جدها غيره على تقدير الاثر كما في المطلق للضاف
النجس والغيب فيكون مستفاد من الخطا في المطلق للضاف

وان كان
عنوانا
مردودا

لا يقدح في تحقق ما هو مناط في تحقق الحكم العلوي وجوده ^{المشهور}
وهو العلم بالحكم الواقعي الموجب لتعلقه على المكلف فلا وجه للفرق
بالفصل المذكور بين موارد العلم الاجمالي والخاص اذا كان الحكم
المترتب على كل منهما غير الحكم المترتب على الاخر عند عرض تلك
الغرض المشبه نعم قد يقال فيما اذا كانا حلالا محضين
وكان معيانا قبل حصول العلم الاجمالي لعدم وجود ما
الذي لا يحكم فاصلا عن الحكم السابق كما في اذام شعبه فحسب
ما بين احدهما مطلقا والاخر مضاعفا والمطلق مبيح
جواز الوضوء لا لان المطلق يخص بالمنع عن الوضوء على تقدير
حاجة متوجها فلا منافاة على تعلقها بتبطل المطلق كما
يرتفع عليه فالأخذ بالحال لا يتغير عما مضى فاعرف
وضع الضرر العقل بما الذي يمنع عن ارتكابه لا ساقا
ببطل اعتبار ما مودع عن الوقوع في الحرم والهلاك من حيث
الايمان ولذا كان الاستصحابا عاما على الصياغة الاصلية
وهذا نظيره عند ذكر الاستصحاب على الطهارة في المثالين
الحكم الحكم بوجودها لغير الرد المعلوم بحكم الفرض
التيقن في الطهارة اما العقل لا يوجبها ولا يوجبها
انما هو في عملا طلاقا لانه لا يستصحب بعينه شمل صورة
التفكير من حيث الحكم الواحد كيف وان مقتضاها
الحكم لوجودها بالحقين لوجودها على الاطلاق وان

لا هو رد بين النبيين باطلا قر في نظر الفرق ولو كان مرددا عن
لم يقع خبر النبي عنده خطابا بمنفصل الحكم العقل بغير كتاب
ير من مخالفة احد النبيين مرددا وعده مخالفة وعصية
هذا الا انه شمول تلك الخطايا بما عرفنا في مقتضى خبر المكلف
بالرد بين النبيين وليس هنا مانع عند سوى ما يتجمل من
ومقتضى مانع والاجابة بالدالة على حليته ما لم يعلم حرمه
ما في دلتها فبعد فرض وجود مقتضى التكليف بالرد بين النبيين
وعدم المانع يثبت فعلية كما يثبت فعلية التكليف باطلا
لوجود عنوان خطا بالمشبه وعدم المانع كما هو المصداق
التفصيل عليه والما يشهد بالموضوعية فلم يثبت فيها الخطا
العملية بل قد يقال انريد على حرمه ذلك انما اطلاق قوله
ما يرمي بالمروق ومنها هم عن المكروه اطلاق قوله ان الله
بالعبد والاصناف ومنه عن الفحشاء والمكر والبغى فان
المراد من المكروه والفحشاء والبغى ما هو مكروه اتفاقا طائفا
للعلم احوالا وتفصيلا فاذ اردت المكلفين تكون اجابة
محسنا والاخر عصيا او يمكن كون الامر اجيبه ويترتب
المانع فخر فقد علم لوجود المكروهها ومقتضى اطلاق
الاية بطلان التمسك بالما الكلام في اجابة الاصل
في احكام النبيين مع سلاسة من المعارض فمقتضى
العلم انما يتم بما هو كرون المانع من اجابة الاصل

عن تفكيكه بالمشبه احضرت الماء لو كان هو الخبر فالواقع
وحكمه لا يستصحب على الصياغة اما هو لو لم يكن
خطا بوجه المكلف الموجب لتعلقه عليه فانه لا خلاف
ان يقال ان المانع من بيان الاستصحاب ان كان هو القاطر
كونه موجبا للخطا العقلية فلا يصلح حرمته في المثالين
كان حصول الغاية وان مورد العلم الاجمالي ما يقطع بمقتضى
الحالة السابقة فلا وجه لجهالة وليس هنا من يرفع
ادلة الاستصحاب بالنسبة للصورة العقلية من حيث الحكم
الواحد وما ذكرنا ولا يظهر الوجه فيما ينبغي عليه لعنف في مثل
والعصية المردديها اذا كانا حلالا محضين
الاجمالي فيستصحب وجود الوضوء منه دون غيره فلا يوجب
خطا به لعدم مانع عن جواز استعمال الكل لاحد من المثالين
وهذا الاستصحاب لا معارض له وايضا يظهر ما في الاجابة
الحكم المعلوم بالاجمالي لا يتفاوت في غير المثالين كونه مطلوبا
التفصيلي والاحكام ولو هم ان المردد من العلم ان لم يقع
المنع عنه في خطا بين الخطايا الثلاثة ليس في البينات
الوضعية بل قد يثبت في المثال العقلية من حيث المثال
فيها محبة لحياتها من موضوعات ادلة التكاليف
الدالة على حليته ما لم يعلم حرمه بعينه ليشمل ما هو
نصا حلالا ما لم يعلم ان النبيين تلك الغايات المشبهة

التعارف وتكليفها والمخالفة القطعية في الحكم فيها اذا كان
موضوعا من جواز احدها واصله كحليته فاضمة على
كما في احوال الامرين يكون الزجر صفة غير تكليفية
المانع فخر في حرمه فان استصحب عدم الرضا فخر جواز
كما في احوال الخليفة في المانع فاضمة باقية شرعية وليس
كل من الامرين ما فات لتعارف مقتضاها كما ان كل من دليلين
متفاوتا دل على حرمه احدا الخواين حتى يوجب دفع اليد عن كمال
وهكذا في كل ما كان من هذا القبيل فلو ان مقتضى التكليف
دليل الاصلين مثل ذلك وجواز الرضا لمخالفة الواقع ظاهر
مع ذلك لعل وان هذا العلم لا يوجب تنجز التكليف ولا يقضي فعلية
بالنسبة الى احد النبيين والا فلا يجوز مخالفة القطعية واما
المخالفة القطعية فتدبر لكانه ان كان هناك اصل موضوعي
تقضي حرمه حدها لاجلته فالقاعدة تقتضي العمل بمقتضى
وفي الاخر بمقتضى الاباحة لما يحكي ان مقتضى العلم الاجمالي
حق او اصل الموضوعي القاضى بالجواز فكل دليل على احوال
من كرون المشبه اجنبية ومن كرون المانع فخر في اجابة
حصول العلاقة الروحية حاشي كما في قوله فخذ بحزم
وبإحالة كحليته في المانع وكما لو دار الامر بين كون
الماكل اللحم كحليته وبين نجاسته الماء فبإحالة عدم

عدم التذكير بحقيقة واصلها العلم ان يحكم بحقيقة العلم
 اذا لم يكن العلم الاجمالي مسوقا بالعلم التفصيلي والاشبه الكلام
 فيه وان لم يكن العلم الاجمالي مسوقا بالتفصيل كما هو متعارف
 فالادب احتيايا بنا على قاعدة الشبهة المحسوسة ما لم يخفى احد
 جازم مع انهما كما علمناه بنا على ما سبق في مسئلة القضاء والظن
 حيث يعلم بحقيقة احداهما والظن والغيرية حيث يعلم احداهما
 الا اننا بيننا والاشبه في الاخر مسوقا للكلام فيه فلا حظ حتى
 لا يخلط الامر في حقيقة العلم وعما في المسئلة الثالثة الصوت بحال
 لكن يكون العلم التفصيلي كان يكون احد طرفي المشتبه معينا مسوقا
 بالعلم بحقيقة او كلاهما مسوقين به فقد يوهى جريان اشتباه
 الجائز العلوية قبل طر والاشبه في هذه الصورة ويتم في ان
 لعدم القول التفصيلي ويكون احد طرفي المشتبه معينا او كلاهما
 بالعلم بالظواهر قد يوهى جريان اشتباه بالظواهر وعدم
 الاحتياط ويتم في غير هذه الصورة لعدم القول بالفضل وهو
 لا سيما في الثاني لكن ذلك مستلزم للحاجة القطعية للعلوم
 والاجمال في الغم في الصورة الاولى لا محالة قطعية عليه وعلى ذلك
 ينبغي محكم بحقيقة ملا في العلوم بحقيقة قبل هذا الاشبه
 والتحقق عدم الفرق بين ان يكون بعض طرفيها مسوقا
 سابقا وعلوية بالتفصيل او فقه بحكم الشبهة او سابقا
 وجن مالم يكن كساية على تفصيل القاعدة لتفصيل كماله
 ووجه

العلم الاجمالي
 مسوقا بالعلم

بوجه الاشتباه ما هو محتمل واقعا او ظاهرا واقعا في بعض
 باليقين ثم يشبهنا بالبقا في البينة الواقعة في تربية آثار
 الادب فاح على المرتفع الواضع من دون ملاحظة الحاشية
 ويدان فقولوه ولكن تنقصه يفتقر اخرها لثبوت الادب
 ولا يخفى من نظر من وجوه وكيف كان ليس للتفصيل بحال
 المسئلة الرابعة الصورة بحالها مع عدم العلم بفعل في حق التكلف
 كان يكون العنوان المشتبه والواحد من العلم بعدم حدوث
 التكليف الفعلي بسببه على تقدير حصوله في ضمن احداهما فالأصل
 انه ليس على اطلاع من وارد قاعدة الشبهة المحسوسة عند
 برهان وجوه العلوم في ذلك الجدل في ضمن فرض الاول
 بالعلم لا وقع قطرة من البول في احدنا بين احداهما البول في شخص
 بالبول او كثيرا لا يفعل بالجملة او احدا من احداهما حتى يتأخر
 فلا يحكم رجوعا للاجتناب عن غير ما علم بحقيقة او عدم بحقيقة
 تفصيل وان كان من احاطة بالعلوم اجمالا او ذلك لانه على تقدير
 وقوع البول بما علم بوليته بعينه فله لا يحدث بسببه العلم
 تكليف فله لا اجتناب بل صرح ان الاجتناب عن معلون البول
 انما هو مقتضى خطاب عنوان العلوم تفصيلا كاحث عن البول
 مثلا لا يجنب بعنوان ذلك المشتبه بالعلوم اجمالا او بالاطراف التي
 العلوم ما نية المحتمل لوقوع قطرة البول فيه فلم يعلم كونه يتنجس
 بها حتى يكون خطابه بالعلوم مازيا للاجتناب فالكلام في تحريم
 تح كالتك في المايح المردود من كماله والبول اذ لم يخفى العلم

العلم الاجمالي
 هذا

وان تركه

وهو ما بالعلم الاجمالي فهو نقص يقين يقين مع ان الشك في
 الاحتمال المنع من نقص اليقين بحول الشك في وقال كماله بسببه
 بحيث لا يعرف من هذا الشك ان وصف اليقين في الزمان
 باقيا وان مفاد الاجتناب في الشك في الزمان لا في الزمان
 كما احتمله في كانه يربط ان الشك في الزمان لا في الزمان
 نفسه باعتبار زوال وصفه حال او عدمه من حدوث ما لا يكون
 قائما في زمان شئ هو الشك في زمانها وعرض وصفه في زمانه
 له لا ان في شئ من حيث كونه وصفا فالعلم بعرضه هو كونه
 او حال الشك في الشك في الزمان وبين الزمان وبين الزمان وبين
 فليس شك في زوال الحاشية اليقين بل في ان العلم هو
 الاخر فان شكنا هو ما كان في شئ باعتبار الوصف لا الموصوف
 فقامل وان المراد من عدم نقص اليقين وانما بان الشك في
 شك وهذا النقص بان شكنا هو باعتبار ما طر عليه من العلم
 الاجمالي فنقص الظاهر بان الشك ليس بنقص الشك بل باعتبار
 انه شك في تعيين المعلون الذي وجب العلم به تكليف اخر او
 الاناء الظاهر بعد العلم بحقيقة او الاناء الاخر لم يصح
 يقال انه كان طامرا من من شأنه الظاهر بالبحر فالعلم
 عرجه من اوله كانه بعد العلم يكون احداهما ما اصابه
 الخبي في الشك انه هذا او الاخر ولو كانا مسوقين بالظواهر

الوجوب الموجب لحدوث التكليف في الواقعة الخشنة فلا علم بوقوع
 الخبي في الشك في التكليف الغير المبين فالمرجح ان الشك في
 بالنسبة الى غير ما علم عدم بحقيقة المردود بين المحتمل بحال
 في مثال الكثير الغير المتفعل الفرض الثالث العلم وقوع بحاشية
 في احد شيئين لا يمكن التكليف من ارتكابه عقلا او شرعا انما هو
 منقصر عدم التمكن ولو كان لفقد واردة لا بسبب حدوث
 بالعلم الاجمالي والمشتبه الاخر لا يعلم بوجود عنوان المشتبه بالعلوم
 بالاجمال فيه فيكون مالم يعلم بموضوعه والسر في ذلك كله ان الحكم
 بالاجتناب انما هو العقل بسبب التكليف الحادث بالعلم الاجمالي
 فاذا فرض حصول الاجتناب وبخسيلة في احد الاطراف فلا
 جهة التكليف الحادث بالعلم الاجمالي بحيث لو علم كون المتروك
 هو عنوان المشتبه لم يحدث تكليف بسببه فلا موضوع للحكم العقل
 يتنجس بالعلوم فلم يوجب من الاطراف الا مجرد الشك في التكليف
 لكن هذا بالنسبة الى الفقد والارادة ونحوها قبل تعلق العلم
 الاجمالي بالعلم خارج عن محل الخلاف انما بعد تعلقه فقط
 يتنجس الحق يتنجس التكليف وعدم سقوطه بالاجتناب عن
 المقدور لحكم العقل بالاجتناب بعينه من باب تقديره لا مثالا
 ولان الاذن في ترك بعض المقدورات العلية فيما لو اضطرر
 اليه بعينه بعد فرض وجوب الاجتناب عن كرام الواضع

الاكتفاء انما في امتثال ذلك التكليف بالاحتمال عن بعض الاشياء
 وتبين ان الاشياء بالاحتمال لا يستحقها بقاء حكمها انما قبل
 المفقد والاداءة الثانية بالعلم الاحمال وما يستلزمه من بعض
 الاحتمال والوارد في خصوص بعض الاحوال كصحة حكمه
 عن احداهما عليه السلام الامر بفعل التوكل مع خفاء محله
 فان لم يلزم للجهل عن اليقين كان فعل الجهر كما فيا وكان
 ما ورد من الامر بالاداءة الا انما بين واليتم فانه شامل لما اذا كان
 من ادائه احداهما في الما الجاهل والكثير الا اذا فرض علمه
 يخرج عن مورد التكليف وليشكل الاول بان حكم العقل يوجب
 الاحتياط انما هو من حيث العلم بالتكليف والخروج عن عمدة
 في الفرض لا علم بالتكليف من حيث عدم العلم بموضوعه وحكمه
 قبل التعمد وقبل الاضطرار لا يوجب العلم به مع عدم العلم
 المخاف به بعدها اذ لا يمتنع الا الاحتمال فلا بد من القول
 احتياط بكل احتمال محتمل وان لم يبق من العلم وليس لوجوب
 الاحتياط في خطورة الواقعة غير خطورة احتياط المحسوس وعن المحرم
 حتى يراعى احتياطه وحكمه وليشكل الثاني ان العلم بان عدم تبيين
 الشك بالاحتمال المعلن لم يعلم ببقاء التكليف به حتى
 ذلك الاكتفاء في الامثال بالاداءة وليعلم ان اقر على اليقين
 والاضطرار الى ارتكاب واحد من مقتضى التكليف فقط
 مع بقاء الاحتياط بالواقع حتى يخرج عن عمدة الاحتياط
 الا لاحتمال كون ذلك احتياطاً لا مستغلاً بالواقع كيف ولا

ولا علم بحج وجود التكليف وقد عرفت مع العلم في مثل المقام
 مرادوا بالحقين بل هو الحكم العقل وما قيل في اصل الذي
 هو المرجع في محتمل الفرض في العلم الاحمال وما سبق
 كما في ما نحن فيه وليشكل الاحتياط بان المراد منه استحباب الحكم
 المعلوم بالاحتمال بعد التعمد ولا علم بوجود موضوعه وما
 استحباب الحكم انما هو من حيث وجود الاحتياط لبعض الاشياء قبل اقدار
 الاخر فهو واجب الاحتياط للامور فهو حكم عقل لا محض
 فيه وهو تابع لتحقيق موضوعه ومطابقا له هو واضح واما اختيار
 المذكور فلا دلالة له في الما الذي لا يستبعد وجوده ووضوح
 الوارد في خاصة ومع ذلك لا يقدّم احتياطاً لمثل ذلك في التعمد
 واضح واما فيما لو فرض الشك في ارتكاب بعض الاطراف لاضطرار
 اقره ويحتمل ان في الاحتياط عن اليقين وجوب بل قول الاول
 كون ذلك مثل التعمد لا يمكن في حدوث تكليف الاحتياط بالنسبة
 في العلم الاحمال في محتمل كون الرخصة مقتضى التكليف بالعلم الاحمال
 لان لو كان هو المعلوم المشبه كان حكمه جازماً وان كان حكمه
 اسقاطاً للتكليف ما ارتكبه جازماً في بعض الكلام في ذلك في التلا
 الفرق بين ما اذا كان الترخيص لاحد من فلاح الاحتياط
 عن اليقين اذا كان قبل العلم بخلافه اذا كان بعد حتمه
 في الفرض السابق ومن ما اذا كان لواحد من فلاح
 الاحتياط عن اليقين مطلقاً كان ذلك قبل العلم ولعله نظر الى
 ان العلم حاصل بحجة واحد من مورد العلم من مقتضى وجوب

الاحتياط عنه وتخرج عن العلم لا يعقل الا على البدل فهو وجوب
 للاكتفاء بالاحتياط عن اليقين وهذا اما افاده شكا الانشائي
 في هذا المقام مرادوا بالثالث عدم وجوب الاحتياط عن اليقين
 كان الترخيص لواحد من غير نظر الى الاحتياط بقا من
 مناط حكم العقل في تكليف المعلوم بالاحتمال في الواقع
 الداخل تحت الاحتياط في الاضطرار لا يحكم العقل حتى بعد العلم
 بخلافه من فقد وجوب التعمد التمكن من التمكن لا سيما
 من حيث اصل التكليف وان وجب قوطر بالنسبة الى التعمد
 ذلك لا يضطرر فانه يكف عن علم الترخيص اولاً وفي هذا الفرق
 نظر الا ان مراد من الاضطرار ما يقع معه التكليف كالاداءة لا
 يوجب الفرض منه وتبين ان العلم قد يقال في فرض الاضطرار الى
 احدهما الغير المعلن ان الرخصة في ارتكاب احدهما غير مرجح
 عدم ادائه المحرم الواقع بمعنى انه مرجح في التكليف المحرم الواقع
 وفعله يقع الترخيص في ارتكاب احدهما الشبهين في غير ادائه
 فان غيره في الاخير يكون بدلاً والوضوح غير متجه
 يظهر من شكا الاضطرار ويمكن ان يقال عليه ان قضية
 في حكم المعلوم احمالاً في التحليل بحكم العقاب في الواقعة ومعنى
 الرخصة برفع الاضطرار ارتكاب احدهما كون المركبها مؤناً
 من عقاب لمراد كونها المعلوم اجاباً وبقا غير علم واقع
 من الاحتمال لعدم الامتناع لو كان هو المعلوم منها وقد عرفت
 وجوبها الكلام وان الكلام في الوام الواقعة بعد ارتكاب احدهما

الاخر المحتمل كونها المعلوم ولزم في المحتمل المكن وعرف المحتمل
 من عدم اليقين في الواقعة بعد ارتكاب احدهما وتبين ان
 حليته بالعلم حريته في الواقعة المحتمل ارتكاب احدهما
 الثالث هو العلم بوقوع التماس في احد الشبهين لا يكون احدهما
 المعين مورد احتياط التكليف انما تردد الترخيص في ارتكاب احدهما
 من حيث لا دخل للتكليف فيه اصلاً فانه لا يلزم باحتياط المحتمل هو
 مورد احتياطه وعلمه بحق الاضطرار بان التكليف عن هذا
 الممكن عقلي غير مرجح في ارتكاب احدهما التكليف في الاحتياط
 عن الطعام التوب للعلم من شأن التكليف لا يتلوه
 نعم حين الامر بالاحتياط عنه مقتداً بقوله وان تغفل لا
 يملك التجايز او يملك الاحتياط عنه وظاهر ان التكليف في
 خرج احدهما من ارتكابه وكان غير متمكن من عقاب
 محتمل التكليف اصلاً لا حتى ولا مطلقاً وما اذا كان متمكناً
 عقلاً ولكن ليس من محتمل ابتلاء فهو ليس من محتمل التكليف
 حتى لو لم يكن منه عادة ويفصح عن ذلك قوله نعم حين الامر
 بالاحتياط عنه مقتداً بقوله وان تغفل لا يتلوه وهذا
 على ان التمكن العقلي محتمل الترخيص في ارتكاب احدهما ويحتمل للاحتياط
 والترك لها اصل نفس عدم الابتلاء حاله بل في علمه
 به مقتداً بالابتلاء به في ما حصل ما افاده والى محتمل
 ان التواضع المظهر فيها محل التكليف على الترك في نفسه حكم العقل
 والعرف عن بعد ما يلقى بالواقعة المشرقة في ارتكابها

غيره بالترك مستحسنا الا على وجه التقيد بصورة الاستلاء
اقول وهذا منه ان لا يجازي فيه فان الترتيب المستند الى
الاعتناء لا يعقل ان يكون قابلا لتعلق الترتيب بعد كونه معلولا
لعدم الاستلاء حاله والترتيب الاستلاء موضوع اخر ويمكن
المكلف منه وليست اليه بعد التكليف في كل ان الترتيب يحصل
عند عدم الترتيب من الموضوع عقلا فلا اطلاق ولا تقييد
للامر لان يقرب ان الترتيب شرط للتخيير كالعلم فاطلاقه لا
ويحفظ بالواقع ليعلم المتكفل بعينه ولم يملكه ولا
هذا المستلزم كون الترتيب الحاصل حال عدم الاستلاء من
باقتناء ويمكن المكلف منه عند الاستلاء كانه في غير استثناء
الترك لا الترتيب والاستثناء حال عدم الاستلاء لكونه مقتضا
لواستلزامه وعليه يكون توجيه الترتيب اليه فضلا عن عدم الاستلاء
ما لا مانع منه وهذا ما يوافق عن هذه الفروع ثم انه قد عرفت
بعد هذا التحقيق ولعل السرف في ذلك ان غير المتكفل تارك للتخيير عنه
من غير عدم الاستلاء فلا حاجة اليه فيه فقد الاستثناء لا
المكلف يتخير التكليف بالاحتياط عن الحرام الواقعي ثم وجهه
ان كل تارة يستحصل منه من المكلف لغير داعي الاشياء
لكن وجهه باي داع حصل لا توجيه اليه منه لعدم الحاجة
اذ الكلام انما هو في توجيه الترتيب الى الامانة الممكن منه ومورد
لاستثناء من جهة عدم استلزامه بالاحتياط في توجيهه اشياء
لان العقل لا يحكم بغير حكم عنوانه لو كان هو المعلوم بقبول

لا يستلزم

تقبيل فضلا عن الاجمال والحاصل انه يخرج عن مورد
لا يكون الامر اقتضا، له حتى لو جعل لغيره فليس الا ان الترتيب
اذا فرض كونه شرطاً للمكلف بل باع من الدواعي غير الاستثناء
لا حاجة اليه عليه كونه فان تلك الامور تقع على وجه ليس بها
محل توجيهه فالذي ينبغي ان يقال ان الموضوع الخارج ان
ما يرتبط بفعل المكلف لا يتوجه خطا به اليه وما لم يرتبط
به ليس ما يرتبط به بحيث يكون الواقعة واقعه فيكون مقتضا
لتفعله وكذا او قل وهذا في الحقيقة وكان راجعا لعدم
المكلف موضوع الحكم الواقعي الا ان ذلك لما هو من حيث حكم
العرف فالامر للتبويب العنوي والمقتضى لطلب موضوع
لخطاب عنوان الفصل بخلافه ليس مقتضى وان يمكن
بل وعادة مؤله بقبوله فعدم الترتيب عقلا وعادة انما
يكون عند المكلف حيث يكون موضوعا للتكليف فيكون مقتضى
تقبيل او اجالا والتكليف في غير المتكفل انما هو من جهة عدم
المكلف موضوع الخطاب عنوانه فاصل ولا تغفل عن هذا
تاسيسا لاصل في الشك فان الشك في كون الواقعة من محل
الاستلاء ولا راجع الى الشك في كون المكلف موضوعا للتكليف
العلوم بالاجمال فان الشك في كون الخطاب توجيها الى موضوع
مراجع الى الشك في تحقق مناط حكم العقل في توجيه الحكم الى
خطابه فلا موقع لرجوع الشك الى الاطلاق والتقدير

بغير علم تاسيسا لاصل في مقام الشك وجوه الى الشك في
التكليف بخلافه او معلقا او لا اطلاقا وخطا باقتناء
بنا على وقوع التقيد بغيره لا يمكن ضبطه حيث يتلوه
في مصاير وفيه العلم على كون فروع موارد عدم الاستلاء
ليس بتقيد بخطاب عنوان الشبهة وقد عرفت ان فروعها
موضوع التقيد ولا يلزم الاطلاق في الترتيب لها فان كان في كونها
للاستلاء وعدم راجع الى الشك في توجيه عنوان الشبهة بخلافه
حيث الشك في كون موضوع التكليف تلك الواقعة لا حجية عند
حيث عدم تحقق مناط حكم العقل فيه وهو الغرض لواجب الى
عدم العلم بحصول التكليف بسبب العلم له في الواقعة بخلافه
المردود من كل وجه فيكون كالمعلم بالحكم الحكمي المردود في
الموضوع بخلافه كالماليع المردود من الحل بخلافه او بخلافه
لما ينبغي على ان الاصل في مقام الشك بطلان حجية الاحتياط
ما علم عدم توجيه التكليف بحد الشبهة على تقدير العلم بكونه
احراما فالان ان يقال ان المستفاد من توجيهه على وجهه
الماء وظاهر الامانة من قبيل عدم توجيه التكليف فيكون ذلك
ضايفا في الاستثناء وعدمه اذ يجب عليها علم موضوع فلا عمن
قاعة الشبهة المحصورة لاجل الفرق فاقول بله الرواية
مردودة عن علم بغيره عن غيره عليه فمقتضى مقتضا
وضا والدم قطعاً صافاً فاصابة انما هو في موضوع
فقال عليه السلام ان لم يكن شيء يبين في الماء فلا بأس

وان كان شيئا بينا فلا يستدل به بالشك على العفو كما لا
الفرق من الدم مستفاداً من اصابة الماء من اصابة الامانة
قوله هل يصلح الرضوخ منه فالسؤال عن الشبهة كونه في
تخييل الماء بالقطع الصغار من الدم التي لا يبين في الماء قطرة
المجرب في الباس وهذا هو معنى العفو والشهور حملوا السؤال
عن اصابة القطع الصغار الماء من حيث ان اصابة الامانة
في مثل القرض مقتضا اصابة فالسؤال عن الشبهة فها راجع
الباس عند استنباط الدم في الماء من جهة عدم العلم باصابة
فالامر مردود من وقوع الدم في الماء والامانة ومعلوم ان
الامانة وباطنها وعلوها من الشبهة المحصورة للعلم بحكم الجاهل
الماء وقد عرفت ان استنباطها في علمه على محذور من عدم
وجوب الاحتياط عن الامانة الذي علم بوقوع النجاسة فيه او
في خارجيه ومقتضى من توهمه من مقتضى الحق الاضاحية
على مورد عدم الاستثناء وحجتها ضابطا في توجيهه صديق
الاستثناء وعدمه وفيه كلها كما ترى اذ الرواية ظاهرة في
اصابة الدم الامانة بقوله فاصاب الامانة والسؤال عن
صلاحية ما من الموضوع انما في من توهمه وقوعه في الماء
واحكم ينبغي الباس عند عدم الاستنباط انما هو من جهة
البناء على عدم وقوعه في الماء من حيث عدم العلم به من
جهة عدم استنباطه لا تقيد اذا استنباطه اصاب

الاما وعدم استبانة ما اصاب المار مع فرض الدم قطعا
مع عدم مانع عن ذلك بالصبر بعد غاية الجهد الا اذا فرض
الاستحالة فيجوز الوصول وهذا ايضا احتماله في مقابل
اصل الاستبانة وعلى ارجح الاحتمال في الاستحالة
ولم تكن الواو اذ ذكر في محله بذلك ولا من غير محله
الشبهة في المحصول او المحصول الخارجة عن القاعدة
او تحريمها على غير مورد الاستحالة من المحصول وجعلها ضابطا
لما ورد مع ما فيه كما لا يخفى فيبقى هنا شئ ينبغي تحقيقه
هو انه لو فرض حصول الاستحالة باطراف الشبهة على سبيل التبع
بان كان ابتلاء المكلف ببعضها في شهر وسبعين في افراس
كان نقصها في الشهر الاول ويصير في الثاني والثالث قبل
حكم الاستحالة ولا وجهان وشئ بذلك شيئا الحق في
بقوله كما اذا كانت زوجه الرجل مصطرة في حجبها بان
وقتها وان حفظت عدد ما فعلها انها ما يقع في الشهر
ايام مثلا في كل عام في علمنا اجمالا بالاستحالة في يوم
شهر بعينه او يومين ثم قال في عدم الاستحالة في شهر
كاف مثل الحيض فان تخرجت في الفروج برك وطولها نصف
وزان حجبها ثم فان قولنا فاعتزلوا النساء في الحيض ولا
تقرهون حتى يظهرن ظاهره في وجوب المكفوع عند الاستحالة
بالجائز اذا ترك قبل الاستحالة حاصل بنفس عدم الاستحالة

فلا تترك هذا الخطاب كما انه مخصوص بدعاء الاذواج ولا يشك
الا على وجه التعليق فكل من علم بتبلي المرأة في غير وقت
الفرج بين هذا وبين ما اذا تقدم او خلفت في الوقت في ليلة
خاصة ثم استبشيت في الليل وارتدت ولكن لا ظهرها في
الاحتياط وكذا في المثال الثاني من المثالين المتقدمين
والاصل في مثال الحيض ما هو الحكم على الشئ من الحكم بوجوب
الاحتياط على المتبذرة التي سئم وها من ذلك المثالين
العلم بان الدم في بعض هذه الايام جفوف في بعض الايام
حاصل لكن لا يعلم متى جفوف الا بالشرع فيصير في الشبهة
مع كون الاستحالة باطراف هذه الشبهة تدبر ويجوز قد يفسر
بان اصالة الطهارة قبل وفرة الدم بحكمة لكونها اصلا مؤبدا
بل واصالة الطهارة لما حدث بحدوث عينة الحيض عن الشبهة كما في
موضوع قاعة الامكان بل واصالة باخرة الوطى للزوج الا
معارض بالمشا والعلل بها غير ممكن لان العلم الاجمالي لا
الطهارة قبل وفرة الدم قد انقضت قطعا اما بالعلم الاجمالي
او الاكبر فكم ان الدم قد حدثت في الشك في الحادث
واصالة عدم الحيض معارض باصالة عدم الاستحالة مع
الكلام في اصالة الطهارة الا ان يكون في الاصل في دمها
الحيض في وجوب الكلام في المقام ولما ذكرنا في هذا
واشكالنا ظاهره في عدم الاشكال في التبرعات الا ان يخصه
ممثل المثالين في كل في مثل الحيض غير انما في نحو المثال

من التبرعات وذلك لغير مقتضى استظهاره من الاليتين فان
تخصيصه لا يقتضي عدم التبرعات من انما هو عند الاستحالة والا
فما حاصله بان التبرعات حاصل من نفس عدم الاستحالة
لكن قد يقال ان الاليتين مستوفتان لبيان اصل شريعة الحكم
لا لبيان حكم بالنسبة الى مورد الاستحالة وعندهم واما ما ذكره
من تعليق الحكم على المكلف بالنسبة الى الغير فيمكن ان يقال ان الحكم
قد عرف بعد الكلام فيه والخطا في التوجه الى موضوع
توجهها الى غير مقتضى بصيرة صيرورة موضوع الخطاب في الجملة
فما حكم العقل بوجوده في التبرعات فلا تترك لغير الاجل
محصل حكم الواقعة بخبرية المبعث من خطاب جفوف ما يحصل
ما يترفع عليه من المقدار فيكون في التبرعات بعد الاستحالة
هنا فتنبيه على ما افاده في ان لا فرق بين الموجودات في
الموجودات تدبر في وجوب الاحتياط على ذلك كله لا فرق
بين المثالين وبين مثال التبرعات بالنسبة الى آخرها في تدبر
الاجتناب بعد جواز العقاب على مخالفة التبرعات كما يترفع عليه قبل
زمانه وكذا طراف الشبهة تدبر في الامتناع عن تحقق المناط
بمقتضى الاستحالة دفعه وقد افرق من حيث ان مثال الحيض
فيه شرط اصل التكليف وموضوعه وهو الحيض جفوف
وجعل الكلام فيه فلا يكون الشك فيه في تخرجكم وعنده بعد
احرازه كما هو لازم الاستحالة وعنده بخلافه في التبرعات
الكسبية اما هو في تخرجكم وعنده لعدم كونه معلقا على تحقق
شئ اخر في زمانه فلو اوجب له فلا ينافي الاستحالة كما في

في الامانة الربوية والحاصل الكلام في تحقق موضوع الحيض الذي علم
في زمان التبرعات في اصل التكليف عدم احرازه لا يكون من
الشرع المكلف بحق لا حظا حال الشجر وعنده وبجملة تدبر
الكلام في امسبب الاصل فاما التبرعات فلا تقتضي العلم بان ما
ذكر من المناقشة مبني على فرض تحقق العلم الاجمالي في الشك
نظر الى ان المثالين خارج عن القاعدة على فرض القول بالماور
من استظهاره وكون وجوب الاحتياط في المثالين وجوب ترك
فيما هو في حال الاستحالة الا في مطلقا فارجح ان ما ذكره
ذلك من ان الاحتياط ردو المختار في امور الاحتمالات
اصولا لا في الامتناع بل في الامتناع في العلم بالعدم الدليل
على وجوب الاحتياط الا في ما ذكره في هذا ما يترك في الكلام
في هذا المقام وينبغي عليم المرام بذكر ما ذكره في علم ما سبق
ان خطا المعلن في التبرعات قد يكون تفصيلا وقد يكون اجمالا
لكن المرد من الخطاب في قوله اجتناب عن الحيض واجتناب
المعصية في المرد من الحيض في نفسه يعرف انه لا فرق في تخرج
التكليف في العلم بخطا بعنوان التبرعات منها فان كل واحد من
الخطاين خطا في موضوع التكليف وكون الخطاب بالتوجه رد
لا يمنع عن توجه احدهما اليه كما ان العلم بوضع احدهما اجمالا
فيوجب تخرج احدهما من وليس في خطا جملته في كل
للتكليف الا توجه الخطاب بالقيص المرد وعنوانه من التبرعات

المشبهين والملافة واحدها مشكوة في اندراجها عند موضوعها
 في التكليف لا وجوب الاحتمال بعينه وتكون وجوب الاحتمال بعينه
 ملافة لا يقضي لوجوب الاحتمال بعينه قبل وهذا انما يتم اذا لم يكن
 احكام لوجوب الاحتمال بعينه الاطراف فحقها لوجوب الاحتمال
 ملافة واحدها شيا بمعنى عدم ما يدل على ذلك من النقل فيكون
 محتمل الملافة من اثار الجبر الواقع القائم لعين ذلك الجبر في العلم
 ملافة تها بل هو ملافة لا محتمل او لا يكون الملافة احتمال الشئ
 مقتضاها التكليف باحتمال بلا يقيد ان احتمال الجبر مقتضاها
 احتمال بلا يقيد ومن هنا استدلل السيد ابو الكارم في
 محكي الغنية لتجس الما القليل ملافة والنجاسة ما دل على وجوب
 هي النجاسة في قوله تعالى ثانه والوجوه فالحكم بوجوب
 هي كل واحد من المشبهين حكم بوجوب هي كل ملافة لكن قد
 يمنع عن ملافة وجوب هي الجبر على وجوب الاحتمال بعينه ملافة
 الرضا اذا لم يكن عليه اثر من تلك الوجوه فتجس لسبب الجبر بعد
 خاص فاذا حكم الشارع بوجوب هي الشبهة في الشبهة المحمودة فلا
 يدل على وجوب هي ملافة ولكن شيئا قد وهه بنية على
 دعوى ان قوله احتمال بعينه الجبر مقتضاها ملافة وهو
 السوء في التشبيه فاذا صدق على المشبه لوجوب الاحتمال بعينه
 كان مقتضى هي ملافة والتشبيه يقال ان هي الجبر
 معناه هي ملافة وهذا انما يتحقق ملافة سالتا لثابتها وما
 ملافة لا احدها الحكم فلا بد ان حكم العقل بجبر احدها

ليس الا من باب المقدمة وهذا لا يقتضيه ولا يعلم انما
 حتى يقتضي محتمل ملافة نعم لو دخل في موضوع حكم من المقدمة
 لحكم بوجوب هي كالاخي وقد اشار الى ذلك في اواخر ما سبق
 فهو ما من في حقه عليه السلام في جوابه في الرجل القاتل
 علم من ان اول طعامه لاجلها انكسار تحت القاتل ولما لم
 يفتك لان السهم القاتل من كل شئ ما لا يرب ان جبر
 الاجتناب عن الطعام اخفا فافترم له ولو لا استلزام
 التحريم ملافة لم يكن كل الطعام اخفا فافترم له المشبه فوجوب
 الاجتناب عن شئ مناه وجوب الاحتمال بعينه ملافة وما
 بانها صفة السند لا تصلح للتحريم ان الطهارة في الجبر
 لا تجزى التحريم لا يدل على النجاسة فضلا عن جبر الملافة
 المحض في الرواية اخراج ما عدى النجاسة من الجبر
 مرقى فالملامة من نجاسة الشئ يقتضي ملافة لا حرمه
 وجبر ملافة ذكر شيئا الاضار في وقد قال ان الجبر
 بالحرام انما هو لاجل كونه اذ في الغرض من النهي عن الجبر لا ليقض
 من النهي عنه الاحتمال بعينه وعن ملافة والتشبه عن المحرم
 بالتحريم انما هو لاجل كونه اذ في الغرض من النهي عن الجبر لا ليقض
 عنه بالوجوه والرس والتعقيب اذ كراهه من ان حكم العقل
 بوجوب الاحتمال بعينه احد طرفي الشبهة ليس الا من المقدمة
 فلا يدل على ترتيب جميع الاحكام المترتبة على الجبر عليه فالملافة

بالسخر ارجع عن موضوع حكم وهو محتمل النجاسة على تقدير
 ملافة ومن هنا يعلم انه لا يستحق تطهيره ما اذا قسم المشبهين
 الى قسمين وجعل كل قسم بابا في احكام بوجوب الاحتمال بعينه
 من الواضح كون جميع اجزاء المقسم طرفا لاخر وتدرج في
 شبهة كون الملافة واحدا في اطراف العلم الاجمالي بان الحكم في
 الملافة اى في وجوب احتمال بعينه ليس محتمل العلم الاجمالي
 للبعث في الجبر في مركز مع المشبه الاخر با فرض وجوب الاحتمال
 عنه فقتضيه ملافة بمعنى كونه محكوما بالاحتمال باستقلال العقل
 بل وبلا دلالة لشرع اية فبقى ان في الملافة ملافة كالوقوف
 العلم باحتمال بعينه الطرفين لقتضيه الحكم ان وهذا كما ترى
 يمكن من الوهن مرفقة ان وجوب الاحتمال بعينه الجبر
 في المشبهين انما حدث بسبب العلم الاجمالي لا تكليف في صورته
 فعلق باحتمال بعينه لوجوب الاحتمال بعينه الاطراف ليس الا من
 بالمقدمة الموجبة للزوج عن التكليف بالعلم الاجمالي كان
 داخل في الاطراف استقل العقل بوجوب احتمال بعينه مقدرة ولا فلا
 لعدم توفيقه مصداقا لموضوع حكم كالاخي الامراكا لثبوت حكم
 الشبهة الغير المحصورة ولعلم ان المحصور غير المحصور لم يعلق عليه الحكم
 في شئ من الاجزاء بل الذي ظهر من الاخبار الحكم باحتمال بعينه
 في موارد خاصة بتطهير المحصور ولعدم الاحتمال بعينه موارد
 تنطبق على غير المحصور الحكم جعلوها معقلا لاجتماع الحكم
 المحكي عن المحقق الشهيد الثاني في طليبي وان المرجع في ذلك

بين مقطوع

والاشارة غير منضبطة فيها ان ما ذكره من عسر وزيان ليس
عليه امر ولا خلاصه في الاشخاص والاولا في الاصطفاة ولذا
ادرك عليه من الحق ما اذا فرغ من عسر وزيان
وعلم بخاتمة جزئيه من وجه السجود عليه بسبب البقية
الواحدة في الافغاء عسر العقاب عن هذا البقية والصلوة
بغير انذار فيها عسر العباد لا يلزم عسر العقاب لكون
عده له ولذا اذا دعي في عبارة المقدس فاعر في الاحتمال
عن هذا البقية فيها ان ما ذكره في لقائه الظن المطلق يخص
موضوع هذه الشهادة لم يعلم وجهه الا ان يوجب حصول العلم
غالباً لكثرة الاشتباه فلو لم يرجح الظن لزم اها الحكم فيه
وقتها ان ما ذكره في موارد الاشتباه من الرجوع الى الاحتمال
لم يعلم وجهه واللازم من الرجوع الموسع في مثل المقام من
الاشتغال كما حققه من شئنا المحقق في مسئلة الابتلاء
او البينة او مجرد عدم حكم العقل بترك المحتمل من اطار الشهادة
فلا يكون العلم الاجمالي في التكليف في مثل هذه الواقعة فاما في
كاشفة اللام انما في مسئلة المكان المستند بالحق لعل الصواب
ان ما يؤيد احتمالاً به ترك الصلوة غالباً فهو محذور كما
احتمل بقاء او امره بشبهة في صقع من الارض وادعى له
غالباً امره بحكمه من مقام الكرامة المستوية وهو الصواب
عند محمد في الخطب لما عرفت من خلاصه الاشخاص والاولا في
والاصفاة وقد يوجب ان مراده من او احتمالاً به ترك
غالباً

الاصفاة

غالباً منع من غير اشارة الى ما ذكره من عسر وزيان
حيثما استيفاءها في اعم الوقت فالامر بوجوبها
ترك الصلوة لكونها ذكر من مسئلة الاشتباه والاشارة
شبهة تركها وادها واطر انها يكون فوقها من حيث لادها
ترك المحلات الواقعة الكثير ما هو مطلق موجبا للعسر
الحرج كما اذا توقف تركها هو معلوم عسر بقضائه على الا
عن محلات كثيرة تكون من موارد ابتلاء المكلف فانه عر
ما العسر على المكلف الاحتمال عسر وهذا التوجيه حسن الا انه
خلاصه وهو ان الظن من البينة لكن قصر موارد البينة العسر
المحصنة على هذا الضابط اليه كما ترى مع ان ذلك العسر
يجب الاشخاص والاولا في وصية هذه الشهادة في الحق بما
يخصه ان غير المحصور لا يعتق العقلاء بالمعلوم الاجمالي
الموجود في الاطار للشيء وهذا في حقيقة راجع الى ان
ضابط الحكم لا يثبت الصفة ولا يثبت سببها بل يثبت
العسر والحرج في الاحتمال بالان كان عدم الاعتناء بشئ
تعد اجسامه عادة لكثرة اشتباهه وان كان بحيث يصعب احتمال
امانة الحرام عند الاحتكاك في اطاره في الشهادة ومع ذلك
لا لوقوفه اثنان من اجسامه مقدار الحرام والنجس في الصلوة
بارتكاب بعض الاطراف والاركان بالمعلوم بالاحتمال فارجع الى ما

في هذا المقام وتبين ان فالظن لا يتم كماله في علم وجوب
الاحتمال عن جميع الاطراف مع الاتيان بها عسر عدم وجوب
الموافقة القطعية لاي انما بالاشارة للضرورة في تفريق
احتمال جميع هذه الاطراف عسر وجهه لعل الناس في علم
واحوالهم فيما لهم الابتلاء في اطار هذه الشهادة وطالب في
على فرض شجر العلم الاجمالي وتعلق خطب عنوان المشبهة فعلا
فقرض عدم ابتلاء المكلف بجميع هذه المحلات خارج عن موضوع
الكلام لكن يرد عليه كما ذكره في شئنا الحق في منع عسر الحكم
حيث اننا شبهنا الخ المحصور عنوان موضوعات متعددة لا حكم
متعدده للفتى للاعتناء في كل موضوع بغير دليل لعل
التحريم الموجود في ذلك الموضوع والمفروض ان ثبوت التحريم في
الموضوع مسلم ولا يرد من حرج على الاعتراف بوجوبه اية ما
ان دفع الحكم من جهة العسر ليجزى الغالبين ممن لم يسمعوا حجة
بالشبهة خلاف ذلك فان الظن فيها علة لدفع الحكم لانه حجة
وما انما حكم بها الغالبين انما هو فيكون حجة فلا تكون
قرينة توجب تعيين حمل الايات على ذلك هذا فيكون
كما اشار اليه ان العسر لا يلزم من موارد الابتلاء في العلم
بأن الشهادة في العسر على المكلف للمبطل مراعات ما في العلوم
فان امتناعه ترك تلك الاطراف لوجوبها في العسر الغالب
الناحية غالباً لوقوعهم على ما ينطبق قوله علم لسلام في

الابتداء من اجل كان واحد في فانه ظاهر في العلم والاشارة
في ترك كل الجنب الموجود من اجل الفقه المبتدئ في مكان
ما حتى ذكره انتم وكيف كان استدلال عدم وجوب العسر
الفتنة من السنة بغيرها كما دل على حيلتها لم يعلم عسر
يعومها او طاعتها ما لم يولد العلم الاجمالي في وقت
البينة المحصورة او بانها ظاهرة في الشهادة الموضوعية
عليها بشئ لا يوجب وهو لا شك في البينة العسر المحصورة
وهو كما ترى دلالة ومعناه رضاء على وجوب الاعتناء
فما في في السنة والعلاج وبخصوصها كما روي عن ابي بصير
في الجنب حيث قال له ما عليه كلام اخبرني من راي ان جعل فيه
المبتدئ فقا عليه السلام ان اجل كان واحد جعل فيه الشهادة
المبتدئ عسر جميع ما في الارض فاعلم فيه مية فلا تأكلوا
لم تعلم فاشترع وكل واسلك لاعتراض الحق فاشترع الحكم
والسنة والجنب والاسماء ان كلهم يسمون هذه البرية وكن
السودان اشهر القريبان قوله عليه السلام ان اجل كان
واحد عسر جميع ما في الارض تقرير للواقعة وهو محتمل ما في
السوق من الجنب الموجود في فقه من اطار الشهادة ومعلوم
من الغيرة المحصورة في حكم عدم وجوب الاعتناء به بل في تلك السطور
لاحتمال الاطراف المحتمل باحتمال كون واحد منها هو الحرام المحرم
ثم تعقيد بيان ما يجعل احتماله صحيح في ذلك ثم قوله

واذا لا عرض السوق بيان لغلبة على السلام وتوحيلا لا شرطه
من عدم وجوب للاعتناء به في عدم مراعاة الاحتمال
بالاحتمال ثم ان قوله على السلام وان اظن بان يكون ما في
السوق من الخير والسحق والخبث من اطراف ما لا يمتنع فتكون
الواقعة من اطراف العلم الاجمالي بوجود حرام فيها ففي الحقيقة
على المطلوب من وجوه لكن قد لو قس فيهما ايضا ان الواجب
يفرض من جهة العلم الاجمالي بل من جهة الاحتمال فان قيل
ان مثل الخبز في من دأى به جعل في الحقيقة فرض يكون المراد معلوما
فقط لا وما في الاسواق كلها محتمل ان يكون لجعلها في الجود
فيها ويفصح عن ذلك قوله عليه السلام ان اجل كان واحدا
في الحقيقة حرم جميع ما في الارض فيكون الواقعة من البينة
البدوية وقوله وان اظن بان عدم وجوب يحصل لقل
او القاطع بالحقيقة وصاقل انهم بان قوله لا عرض السوق ان
بان لكفاية الاختلاف سوقا للمسلمين فتبين لعدم الاعتناء
بما لم يحتمل مع الامانة المحببة لا مطلقا والسائل انما سئل عما
باع ويترى في السوق من البين مع احتماله الاكثر ما فيه المنة
من جهة اجبا من دأى به كذا لا امام عليه السلام انكوصها
ذلك لا يراى في السوق وعقيد بان يعرض السوق فلا يعتنى
بغير الاحتمال من جهة كون السوق سوقا للمسلمين ولو قس في
ما ان قوله حرم جميع ما في الارض ظاهر في فرض عدم الاتيان
بأكبر اطرافه البينة لكنه كما ترى لما المناقشة الاولى



فيكون محتمل الضرر وانما يدلنا كثرة الاطراف لوجوب ضعف الاحتمال
الاحتمال في البينة البدوية فتكون ان اكثر البينات الموضوعة
البدوية من البينات الموضوعة نعم فيكون محتمل في حقا
المحسنة والحاصل ليس لكثرة الخلفاء في الحقيقة في عدم الاعتناء
احتمال الضرر ان وجب ضعف عقلا وما عدم وجوبه في فرضه
كونا التكليف المحتمل في كل ما من دون بيان فيه من الاوجوب المومن
لا لا ضعف لاحتمال ان افاده بقوله وحاصل هذا لو كان العقل
اذا لم يتقبل وجوب دفع الحقا المحتمل عند كثرة الاحتمال لا يتقبل
هنا ما يوجب على المظنة للاعتناء به على محتمل فيكون عقابا
من دون برهان ان الشرا لا يكاد يتوجب ولا يخفى ايضا ما في الاستدلال
الذكر من وجوب عدم الاعتناء باطراف البينة لغير المحسنة
الاعتناء باطراف المحسنة فيما ذكر من الخلال فاما في فرضه
ما ذكر من وجوب الاعتناء باطراف البينة المحسنة والاعتناء بالتكليف
العقاب عليه من عقاب من دون بان جواز الخلفاء العظيمة
لعدم وجوب الخرج عن عمدة هذا المعلوم وجوده من الخلفاء
الا انه قد عرفت ان بعد ذلك فاعلم من قال ان لا امر في الحقا
اجماله بين الخلفاء لعدم العلم بالتفصيل لاني لم يعثر العلم بعد ذلك
اكتفاء ثم قال والتحقيق في جواز ارتكاب الكل استلزامه
الواقعي الدال على وجوب الاعتناء به من كل اوجه الخلفاء
ولا يخفى انما في كلامه ان جاز ان يكون العلم الاجمالي اعلمنا
التكليف بالمعروف وان جاز ارتكاب الاطراف في العقل والمعلوم
محتمل من الشك في البينة الغير المحسنة كما في المحسنة في بعض
وعلى ذلك في بعض فرضه ان يترى هو كما ترى في العلم

وعدم البينة

فما ذكره

واذا يترى فيها خلا في ظهور السياق فان السابق ظاهر في معلومية
جعل البينة في الجبن وتكون المعلوم مشتملا فيها هو موجود في
في الاسواق وان انكار الامام عليه السلام انما يكون من العلم
الاجمالي معناه لخرقة جميع محتاجاته وقدر ان عسر لنا يتجلى
الحسين وادته ذلك لان ترك كل الجبن في نفس عري ولا يتصل
العلم بالحل منه ومن هنا يقال ان احتمال الضرر في كل الوقائع
موهون عند العقلاء كالشبهة البدوية وقد اوضح عن ذلك شفا
المحقق بقوله ان كثرة الاحتمال لا يوجب عدم الاعتناء بالضرر للعلوم
وجوده من الخلفاء فقال لا ترى الفرق الواضح بين العلم في
السم واحدا انما يراى واحد من الخلفاء وكذا بين قلة واحد من
الشخصين لا بعينه وبين قلة واحد من اهل بلد فان الشخصين
متاثران بالاول ولا ياتى احد من اهل البلد بالسائل وكذا
الحال لو اجتمع شخصين من الشخص المدعىين وله شخص اخر
وعوض المدعىين وله وبين كل واحد من اهل بلده فانه لا
خاطر في السائل او قول قد بينا في البينات البدوية ان
فيها في اصل التكليف حكيم كما في موضوعه وان عدم الاعتناء
على احتمال الضرر فيها من جهة وجودها من عقلا وشرا وقا
المعقولة لا من جهة ضعف الاحتمال في هذا ليس الكلام في فرضه
واما عدم الاعتناء في البينات الموضوعة من جهة كثرة الاطراف
فان اريد ان كثرة الاطراف في الحقيقة عند البينة الغير المحسنة
بالعلم في كل واحد من الاطراف لا يتقص عن حال البينة

كلها

